الرسالة ٢٥٩

ثورة الزنج

٢٥٥ - ٢٧٠ هـ / ٨٦٩ - ٨٨٣ م

رؤيـة جـديـدة

د. عصام سخنيني

قسم التاريخ - كلية الآداب

جامعة البترا - المملكة الأردنية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السابعة والعشرون - ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

المؤلف:

د.عصام محمد سخنيني

- دكتوراه فلسفة في الدراسات العربية والإسلامية من جامعة إكستر (بريطانيا) ١٩٩١ ودكتوراه في التاريخ العربي الحديث من جامعة القديس يوسف (بيروت) ١٩٨١.
- أستاذ مشارك في قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة البترا - عمّان، ٢٠٠٢م.

الإنتاج العلمي:

الكتب :

- فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني. مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٨٥.
- مملكة هرمز: أسطورة الخليج التجارية ١٣٠٠-١٦٢٢. دبي: ندوة الثقافة والعلوم، ١٩٩٧.
- العباسيون في سنوات التأسيس: تفسير جديد للثورة والشرعية ونظام الحكم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.
- عهد إيلياء والشروط العمرية: نموذج تطبيقي لاستخدام أدوات التفكيك في تصحيح التاريخ الإسلامي. عمان: دار المناهج، ٢٠٠١.
- فلسطين والفلسطينيون: صيرورة تكوين الاسم والوطن والشعب والهوية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.
- طغتكين أتابك دمشق ٤٨٨-٥٢٢هـ/ ١٠٩٥-١١٢٨م: صفحة من تاريخ الصراع مع الفرنج. منشوررات عمادة البحث العلمي بجامعة البترا، ٢٠٠٣.
- الإسرائيليات: مكونات أسطورية في المعرفة التاريخية العربية. بيروت: مؤسسة الدراسات والنشر، ٢٠٠٤.
- المستشرقون ومصطلحات التاريخ الإسلامي: تحليل ونقد. عمان: دار جرير للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.

المحتوى



الملخص

يعالج البحث الحالي ما بات يعرف في الكتابات التاريخية الحديثة بثورة الزنج، وهي التي حدثت في جنوب العراق، واستمرت على مدى نحو من أربعة عشر عاماً في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. وقد تحدت هذه الحركة السياسية، الاجتماعية، العسكرية كثيراً من معايير المجتمع والنظام العباسيين آنذاك وقيمهما، الأمر الذي ألحق بها اتهامات شديدة الوطأة ليس على المستوى السياسي فحسب، بل على الصعيدين العقائدي والأخلاقي أيضاً. وقد حفلت مصادرنا القديمة، وبخاصة تلك التي كانت معاصرة للحدث، بأصناف عدة من الاتهامات التي كالتها للثورة: لقائدها ومراتبها القيادية العليا ولأفرادها، وقد كانت هذه الاتهامات مشتقة بشكل رئيسي من القيم والمعايير التي تحدتها الثورة والتي كانت سائدة في ثقافة العصر الرفيعة، وكانت تلك المصادر جزءاً منها. في مثل هذه الحالة يجد المؤرخ الحديث نفسه مضطراً لبذل جهد خاص وفريد ليكتشف حقيقة هذا الحدث الكامن تحت طبقات كثيفة من الاتهامات السياسية والأخلاقية التي احتفظت بها المصادر القديمة بوفرة. ويسعى المؤلف إلى الحفر عميقاً في تلك الطبقات ليعيد بناء صورة هذا الحدث الكبير في التاريخ الإسلامي خالصة من الألوان العقائدية التي صبغتها بها تلك المصادر. ومن أجل ذلك، رفض المؤلف كثيراً من التفسيرات الحديثة لهذه الواقعة التاريخية التي لم تخل هي أيضاً من التعامل معها من منظور عقائدي، وبديلاً من ذلك التجأ إلى الإطار النظري المعروف جيداً لدى دارسي الصراع في المجتمعات التعددية، إطار «المركز – الأطراف»، في سعي لتطبيقه على هذه الكائنة. فهو، باعتبارات عدة، يبدو الأكثر ملاءمة لفهم التطورات التي حدثت في جنوب العراق وانتهت بنشوب الثورة مجال البحث هنا.

مقدمة

ثورة الزنج حركة سياسية - اجتماعية مسلحة خاضت صراعاً مع السلطة المركزية لدولة الخلافة العباسية على امتداد زاد على أربع عشرة سنة بين ٢٥٥ و٢٧٠ هـ (٨٦٩ و٨٨٣ م)، وتمكنت من أن تفرض سيطرتها على جنوب العراق كله بالإضافة إلى إقليم خوزستان المجاور، ووصلت في بعض مراحل توسعها إلى أبواب بغداد.

وأضيفت هذه الثورة للزنج لغلبة هذا العنصر الأسود على قواعدها، لكن دون أن يعني ذلك أنهم كانوا مكونها الوحيد. فقد كان إلى جانبهم عرب ينتمون إلى قبائل شتى، وموالٍ أحرار من أصول مختلفة. كذلك كانت قيادتها العليا مكونة من عرب أقحاح، ومنهم قائد هذه الحركة علي بن محمد، وزنج كانوا من الأرقاء فحرروا أنفسهم من مالكيهم، وآخرين يتحدرون من أصول فارسية.

وقد جاء توقيت هذه الثورة في زمن كانت الخلافة العباسية تعيش إحدى أسوأ حالاتها مع استبداد قادة الترك العسكريين بأمور الدولة، وتسلطهم على الخلفاء الذين كانوا يعينون ويعزلون بإرادة هؤلاء القادة، بل يقتلون بأيديهم إن بدر منهم ما ينم عن رغبة في التحرر من هذا التسلط.

وفي هذه الحالة كان مركز الخلافة قد فقد هيبته، وانتهكت شرعيته، أما سلطته فقد تناثرت بدداً. وكانت العاقبة أن تمردت الأطراف - اجتماعية كانت أم سياسية أم إقليمية - على المركز الذي فقد أهليته ليكون عامل توحيد فيما بينها، ومصدر قيم تسلم بها فترتبط به بموجب قبولها بالقيم التي يمثلها، وأخذت تنازعه السلطة وتنافسه على الشرعية، أو تذهب إلى أبعد من ذلك نحو الانفصال الكلي عنه. وكانت ثورة الزنج إحدى هذه الحركات التي تكاثرت في الأطراف، وقد خرجت على المركز وهو بصفاته المتهاوية تلك، فكان أن انفصلت عنه، وأسست

لها سلطة إقليمية بشرعية مستقلة عنه وبمضمون اجتماعي وسياسي مناقض لمنظومة القيم التي كان يمثلها.

والبحث الحالي هو قراءة في هذه الثورة بمنهج في التحليل يأخذ هذه الصيغة للعلاقة ما بين المركز والأطراف (أو المحيط) في المجتمعات التعددية بوصفها أداة لتفسير الكوائن التاريخية فيها. ونرى أن هذا المنهج (وهو ما سوف تتضح معالمه في ثنايا هذا البحث) أكثر أداء وفاعلية لفهم هذه الثورة: دواعيها وتطوراتها وأيضاً نهايتها، من أي من المناهج الأخرى التي استخدمت قبل لتفسير هذا الحدث بنظرة إليه مجزوءة، وكثيراً ما كانت انتقائية.

وقد قسمنا هذا البحث إلى ستة فصول، توسعنا في الأول منها في عرض وجهات النظر المتعددة إلى هذه الثورة بما فيها من تعارض واختلاف، أكانت تلك وجهات نظر المؤرخين العرب الأقدمين أم المحدثين من عرب وأجانب. وكان الفصل الثاني مخصصاً لعرض خصائص المرحلة التي جاءت الثورة في ثناياها ضمن الإطار المنهجي الذي اقترحناه في هذا البحث القائم على فهم العلاقة ما بين المركز والأطراف. وفي الفصل الثالث قدمنا تحليلاً معمقاً لشخصية قائد الثورة، وهي شخصية كانت على درجة عالية من التركيب الاجتماعي والسياسي ويؤدي فهمها بالتأكيد إلى فهم الطبيعة المركبة للثورة نفسها. واستكمالاً لهذا الفهم جاء الفصل الرابع بعنوان جماهير الثورة وقادتها، الذي يوضح الانتماءات الإثنية والاجتماعية والسياسية لمن التحقوا بالثورة على مستوى القيادة وعلى صعيد القاعدة، وهو جسم لا يقل تركيباً عن شخصية قائد الثورة المركبة نفسه. وفي الفصل الخامس عرضنا لمرحلة الانتصارات والصعود والتوسع التي مرت بها الثورة في تصديها للقوات المركزية، قبل أن نصل إلى الفصل السادس الذي رصد انهيار الثورة وإخفاقها. وأفردنا في نهاية الدراسة خاتمة جاءت تجمل المنهج الذي اتبعناه في هذا البحث لتفسير الثورة. كذلك ثبتنا في نهاية الدراسة خريطة تبين المواقع الجغرافية التي جاء ذكرها في البحث وكانت مسرحاً لهذا الحدث.

أولاً - ثورة الزنج: مناهج تفسير مختلفة

سوف نصف بـ«الثورة» تلك الحركة المسلحة التي قامت في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي في منطقة رأس الخليج العربي وجنوب العراق وبعض مناطق خوزستان المجاورة بقيادة علي بن محمد، وبجسم بشري غلب عليه الزنج، ليس فقط لأن هذا التعبير شاع عرفاً في كتابات المحدَثين الذين أطلقوه على هذه الحركة، بل لوعي لما يعنيه مصطلح الثورة من جانب، وإدراكاً لانطباق هذا المصطلح على الحركة انطباقاً كاملاً من جانب آخر، فالثورة يمكن تعريفها بإيجاز بأنها فعل الخروج على واقع مرفوض - وعادة باستخدام وسائل عنيفة - بهدف تدميره أو تجاوزه، وتأسيس واقع محله أفضل منه.

والحركة - موضوع البحث هنا - تستجيب لهذه الشروط؛ فينطبق عليها وصف الثورة. فهي كانت حركة تمرد على المركز ممثلاً في مؤسسة الحكم في بغداد وسامراء (عاصمتي دولة الخلافة آنذاك)، ورفض لشرعيته ولأنظمة القيم التي يمثلها سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً. كما سعت باللجوء إلى العنف إلى تأسيس أنماط من العلاقات المجتمعية مختلفة عما كان سائداً، في اتجاه - استمر نحواً من خمسة عشر عاماً هي عمر هذه الثورة - نحو أقلمة هذه الأنماط في إطار جغرافي (هو المناطق التي سيطرت عليها) غير خاضع لسلطة المركز بل كان ينازعه الشرعية.

كانت ردود الفعل على هذه الثورة متفاوتة في شدتها وارتخائها وفق قوة وضع المركز أو ضعفه، كما سنبين في ثنايا هذا البحث. غير أننا معنيون في هذا الفصل المنهجي بأن نذكر أن استخلاص الحقائق عن الثورة: مقدماتها وتطورها ونهايتها، يطرح أمام الباحث الحديث إحدى أعقد إشكاليات الكتابة في التاريخ العربي-الإسلامي، هي الفصل ما بين الخلفية العقائدية التي سيطرت على

مرويات المؤرخين العرب الأقدمين من جهة، والحقائق الموضوعية، أو المقبولة نسبياً لتكون كذلك، التي ينتجها الحدث التاريخي، من جهة أخرى. فثورة الزنج تصلح دراستها، ربما أكثر من أي حادثة أخرى في التاريخ العربي - الإسلامي، لتكون نموذجاً تطبيقياً لمثل هذه الإشكالية. فتحدي الثورة لمعايير المركز وقيمه المؤسسية كان على درجة عالية من الحدة والمباشرة والسفور؛ ما جعل التعبئة العقائدية والأخلاقية ضدها مشحونة بأبعاد وزوايا حادة ومثيرة من الهجوم العقائدي والإدانة الأخلاقية التي ظهرت بوضوح في كتابات المؤرخين المعاصرين للحدث، الذين كانوا - بدرجة أو بأخرى - جزءاً من المنظومة العقائدية التي سادت عصرهم، بوعي منهم مدرك لكنهها، أو بحكم انتمائهم لمجتمعهم ورضوخهم، من ثم، رضوخاً آلياً لقيمه التي يفرزها.

وقد استمر تأثير هؤلاء المؤرخين المعاصرين للحدث قوياً في كتابات من لحقهم من المؤرخين الأقدمين، وكانت النتيجة صورة لثورة الزنج يمكن أن تكون نقية وكاملة الأبعاد لسيطرة عقائد عصر من العصور على الكتابة التاريخية، ولقدرة القيم الأخلاقية السائدة على التحكم في عملية التأريخ وإخضاعها لمفرداتها.

ومثالنا المشخص والأكثر انطباقاً على هذه الحالة هو محمد بن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ/ ٨٣٩-٩٢٢م)، الذي كان الأكثر تجسيداً لسيطرة معتقدات عصره على مروياته التاريخية عن هذه الحادثة. فهو قد عاصر الثورة وتطوراتها ومن ثم توافرت لديه معلومات غزيرة ومباشرة عنها، استقاها إما بملاحظة شخصية منه، أو نقلها عن أشخاص كانوا على احتكاك بالتطورات، فروى عنهم تفصيلات لم تتوافر في أي مصدر آخر. ولا يترك الطبري مجالاً للشك في أنه كان شاهداً على الأحداث، متابعاً لها، ملماً بتفصيلاتها؛ فكان في أحيان كثيرة يشير إلى نفسه هو بوصفه مصدراً أول للأخبار المتصلة بهذه التطورات، فهو يورد، مثلاً، وصفاً لأحد الجيوش التي أرسلت من بغداد لمحاربة الزنج، فيقول:

«... عاينت أنا الجيش الذي شخص فيه أبو أحمد ومفلح ببغداد وقد اجتازا باب الطاق، وأنا يومئذ نازل هناك»[١]، ثم يسترسل في وصف هذا الجيش.

ويتضح من التدقيق في الروايات التي يكون فيها الطبري سندها الوحيد أنها لم تكن تتحدث عن بنية الثورة ولا عن حركتها الداخلية، بل عن الجانب المقابل؛ نعني عن حركة مؤسسة الخلافة: جيوشها وأعمالها واستعداداتها، وعن القادة وحركتهم في مواجهة الزنج. ويلاحظ أحد المشتغلين في حركة التأريخ العربي الإسلامي أن الطبري في حديثه عن عصره «اقتصر على وجهة النظر البغدادية الرسمية»[٢]، وبغير شك فقد تأثرت رواياته عن الثورة بوجهة النظر هذه.

غير أن الأكثر أهمية من ذلك هو أن الطبري لم يكن مؤرخاً فحسب، فهو إن كان قد اشتهر بحولياته فهو أيضاً فقيه ومحدث وصاحب تفسير، ينتمي إلى القيم المؤسسية التي تحدتها ثورة الزنج. وهكذا قد يصح القول بأن المؤرخ في الطبري في تعامله مع هذه الثورة خضع خضوعاً كلياً للفقيه فيه. ويتأكد ذلك من حقيقة أن الطبري قدم رؤية عقائدية ـ أخلاقية للثورة وقائدها أكثر من سجل سردي لوقائعها كما هو شأنه، على الأغلب، في حولياته. وهذه الرؤية مجسدة أكثر ما يكون في الأحكام الأخلاقية التي أطلقها على قائد الثورة الذي لم يزد عنده عن فاسق وفاجر وخائن وعدو لله وخبيث ولعين[٣].

وعلى الرغم من أن الطبري هو أكثر المصادر القديمة توسعاً في رصد تطورات هذه الثورة، فإنه امتنع من تسمية قائدها إلا مرة واحدة فقط، وكان ذلك عند تأريخه لبدئها؛ الأمر الذي فرض عليه ذكر الاسم صراحة[٤]. وفي غير ذلك، كان يشير إليه قليلاً بصاحب الزنج أو قائد الزنج، ودائماً وفي جميع الأحوال بأي من النعوت المذكورة التي كادت تصبح علماً عليه عند الطبري. فاسم علي بن محمد، قائد الثورة، يدخل عنده في حيز المحرمات، حيث تؤدي اللغة دورها في النفي العقائدي ـ الأخلاقي للآخر (أضحية كان أم جلاداً) بنزع

الصفة الإنسانية المشخصنة عنه بوصف ذلك شرطاً ضرورياً لنفيه الوجودي.
واستطراداً، فإن رؤية الطبري لجسم الثورة البشري كان منسجماً مع رؤيته لقائدها. فالثوار عنده - بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية، بيضاً كانوا أم سوداً، وعن أوضاعهم الاجتماعية، أحراراً كانوا أم عبيداً - لم يزيدوا عن كونهم فجرة[٥] في تنميط نموذجي لهم يخفي فروقاتهم وملامحهم الإنسانية المتميزة والمتمايزة، وتوظيف كذلك للغة العقائدية والأخلاقية لنفيهم الوجودي الماثل في أشخاصهم الإنسانية.

وإلى جانب مشاهداته وما سمعه عن الثورة - على الأغلب ممن شاركوا في التصدي لها من جانب السلطة - اطلع الطبري على نص كتبه أحد قادة الثورة الكبار واستفاد منه في تعرف بنيتها الداخلية. فبمراجعة دقيقة لمصادر الطبري في روايته عن الحدث، يبرز اسم محمد بن الحسن مصدراً رئيسياً من مصادر هذه الروايات عما كان يدور في جانب الثورة، حتى تكاد أخبارها الداخلية تكون منحصرة في هذا المصدر. فمن هذا الرجل الذي اعتمده مؤرخنا هذا الاعتماد؟ وما قيمته في الرؤية التي كونها عن الثورة؟

إن هذا الاسم يرد عند الطبري هكذا: محمد بن الحسن الإيادي[٦]. غير أن المسعودي يضيف معلومات أخرى عن الرجل فيقول: إنه محمد بن الحسن بن سهل ابن أخي الفضل بن سهل صاحب الخليفة العباسي السابع المأمون ووزيره[٧]. وهو كان من أوائل من التحقوا بقائد الثورة لدى بداية دعوته في البصرة، واستمر في صفوفها إلى ما قبيل القضاء عليها عندما كانت جيوش الخلافة العباسية تطبق على مدينة قائدها الذي كان قد فقد الأمل في المقاومة، وفقد محمد بن الحسن كذلك أمله في الاستمرار، ففاتح قائد الجيوش العباسية بطلب الأمان له، ومن ثم نجا من المصير الذي تعرضت له الثورة المحاصرة[٨]. ويبدو من متابعة سيرة الرجل أن محمد بن الحسن كان «ثورياً محترفاً»؛ إذ عاد فتمرد ثانية بعد انقضاء نحو من عشر سنوات على انتهاء ثورة الزنج، فقد قام في عام ٢٨٠هـ/ ٨٩٣ م

بالدعوة لأحد العلويين، وأعدّ العدة لإعلان ثورة في بغداد تستهدف القضاء على الخليفة المعتضد، إلا أن هذا كان أسبق باكتشاف المؤامرة، فألقى القبض على محمد بن الحسن وقتله[٩].

وما يعنينا هنا لأغراض هذا البحث أن محمد بن الحسن كان أول من صنَّف كتاباً عن صاحب الزنج وحروبه[١٠]، وهو لم يصل إلينا مع الأسف لنتعرف مزيداً من التفصيلات عن هذه الثورة. إلا أن الطبري أغنى عن ذلك جزئياً بالاقتباسات العديدة التي أخذها عن هذا المصدر. فهو إن كان لا يشير إلى هذا الكتاب الذي صنفه محمد بن الحسن، فإن نصوص رواياته المسندة إليه تبدأ عادة بتعبير «ذكر محمد بن الحسن» أو ما يماثلها من صيغ، مما يرجح لدينا أن الطبري اعتمد على هذا الكتاب دون أن يسميه، وأنه لم يسمع مباشرة من صاحبه. كذلك نميل إلى الاعتقاد بأن روايات الطبري عن حركة الزنج الداخلية، التي تبدأ عادة بصيغة «ذُكر أنه» ببناء الفعل للمجهول دون أن تهتم بإيراد السند، تعتمد كذلك على كتاب محمد بن الحسن، على الأغلب.

والسؤال الذي يطرح عند هذا المفصل هو ما قيمة روايات محمد بن الحسن هذا؟ من الواضح من خلال هذه الروايات أن الرجل لم يكن شخصاً ثانوياً في الحركة، بل كان من مؤسسيها الأوائل، واستمر في صفوفها من بدايتها إلى قبيل نهايتها. وكان هذا الوضع يتيح له - بالتأكيد - الاطلاع عن كثب على أسرارها ومعايشة تطوراتها بتفصيل. وهو يؤكد في رواياته هذا الوضع؛ فينقل أخبار الثورة من الداخل مباشرة عن قائد الثورة شخصياً[١١]، وعن قادتها العسكريين البارزين[١٢]، وعن وزير قائد الثورة أو كاتبه أيضاً[١٣]، بالإضافة إلى رواياته العديدة التي جاءت نتيجة المعاينة. وهكذا، فمن حيث المبدأ فإن لشهادة محمد بن الحسن قيمة كبيرة في تعرف ما كان يجري في صفوف الثورة.

غير أننا نتحفظ على القيمة الأخلاقية لهذه الشهادة، ونجرّ هذا التحفظ على

هذه القيمة لروايات الطبري عنه. وهذا الحكم نابع من ظروف استسلام محمد بن الحسن لجيش الخلافة العباسية الذي كان يستقبل المستأمنين إليه من المتمردين، ومن قادتهم على وجه الخصوص، بكثير من الترحاب والحفاوة والكرم (كما سنبين لاحقاً في هذا البحث) مقابل تخليهم عن قائدهم وتوبتهم واستنكارهم لما عملوا هم أنفسهم، أو ما عمله قائدهم الذي تخلوا عنه وهجروه. ومحمد بن الحسن لم يشكل استثناء من هذه القاعدة؛ ففي روايته عن طلبه الأمان يورد نصاً ذا قيمة خاصة يزعم فيه أنه كان ممن امتُحن بصحبة صاحب الزنج وهو لها كاره وعلى علم بضلالته، ويضيف: «كنت له على ذلك مواصلاً وكنا جميعاً ندبر الحيلة في التخلص منه فيتعذر علينا»[١٤].

وواضح من هذه اللهجة الاعتذارية أن محمد بن الحسن دفع ثمن قبول الجيش العباسي منحه الأمان موقفاً أعلن فيه استنكاره أعمال زعيمه السابق وتبرؤه منه. ولا بد أن يكون هذا الموقف قد وجد صداه فيما كتبه عن الثورة وفيما روى من أخبارها فتعمد تشويه صورتها والإساءة إليها، بعد أن قبض ثمن ذلك أماناً عباسياً مردفاً بسخاء مالي مقابل تخليه عن قائد الثورة، فاحتفى الطبري بهذه الأخبار لما تضيفه من تأكيد على موقفه الأخلاقي من الحركة بكل أبعادها ومضامينها. وسنعود مرة أخرى، في ثنايا هذا البحث، لنتعرف جانباً آخر من قيمة شهادة محمد بن الحسن وانسيابها فيما أصدره الطبري من أحكام على قائد هذه الثورة.

لقد مثلت رؤية الطبري لثورة الزنج وموقفه الأخلاقي والعقائدي منها مرجعاً معيارياً لمن كتب بعده من المؤرخين العرب القدامى؛ ذلك أننا نجد أصداء لما كتبه الطبري لدى المسعودي (توفي ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م) الذي إن كان مقلاً في إيراد أخبار الثورة إذ لم يرصدها إلا في مفاصلها الرئيسية: في بدايتها وعند إحدى الهزائم الكبيرة التي لحقت بها ثم ليؤرخ نهاية قائدها[١٥]، فهو لم يتردد في إيراد صورة بشعة للثورة وفي ذكر بعض القصص التي يبدو أنها شاعت عنها

لإظهار حجم الجريمة التي ارتكبتها في حق المجتمع وقيمه الأخلاقية[١٦].

كما نجد مثل هذه الأصداء تتردد عند السيوطي (توفي ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) الذي ما ذكر اسم علي بن محمد، أو أياً من الألقاب التي أطلقها عليه، إلا أردف ذلك بإنزال لعنة الله عليه[١٧].

إلا أن الأكثر تأثراً بالطبري كان ابن الأثير (توفي سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م) في كامله في التاريخ؛ إذ يبدو من مقارنة النصوص في المصدرين أن ابن الأثير كان في معظم ما رواه عن حركة الزنج ينقل عن الطبري مع تلخيص لا يخل بالمعنى دون أن يشير إليه إلا نادراً[١٨]، وإن كان في جميع رواياته المنقولة قد اعتاد أن يسقط اسم الرواة الذين أخذ عنهم الطبري. وهكذا نجد الصفات التي أطلقها الطبري على قائد ثورة الزنج والنعوت التي ألصقها به تتكرر عند ابن الأثير، وبخاصة صفة «الخبيث»[١٩]، بينما صفة الفاسقين تطلق بتعميم على أفراد هذه الثورة[٢٠]، وهي تعادل صفة الفجرة التي استخدمها الطبري بكثرة.

لماذا كان الأمر كذلك؟ لماذا كانت هذه الشحنة عالية التوتر من إدانة الثورة وصاحبها التي ترددت في كتابات المؤرخين المتقدمين كما لم يحدث فيما كتبوا عن غيرها من الحركات السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية؟

إن ما ينبغي توضيحه بداية لدى الإجابة عن هذا السؤال هو أن الإدانة لم تصل إلى درجة إلصاق تهمة الكفر بعلي بن محمد، كما لم تخرجه من دائرة الإيمان. فصفة الكفر الصريحة غابت عن تلك النعوت التي ألصقها به أولئك المؤرخون بمن فيهم الطبري، وهو المحدث الفقيه إلى جانب كونه مؤرخاً، الذي لم يصل به الهجوم على صاحب الثورة إلى حد اتهامه بالإلحاد. أما ما ورد لدى الطبري، وتناقله عنه المؤرخون المتأخرون، من ادعاء بأن علي بن محمد زعم أن النبوة عرضت عليه فأباها، وهو أقصى ما وصل إليه التشكيك في عقيدته الإسلامية، فلنا تحفظات عليه سنبينها في فصل لاحق بعد أن وجدنا أن هذا الخبر مستند إلى

محمد بن الحسن (المذكور سابقاً) الذي كان قد استأمن لجيش السلطة العباسية مقابل مكاسب مادية نالها، وهو ما يقدم الشك في صحة الرواية، بل يغلب الرفض للادعاء كله. وبخلاف ذلك، فإن النزر اليسير الذي يتسرب إلى كتابة الطبري عن شخصية علي بن محمد وأخلاقياته الدينية يوضح - بما لا مجال للشك فيه (كما سنبين لاحقاً) - أنه كان حريصاً على إظهار تمسكه بالشعائر الدينية وتأدية الفرائض الإسلامية؛ ما يجعل اليقين يترسخ بأن النقمة على الثورة وصاحبها لم تكن لها صلة بأركان العقيدة الإسلامية القائمة على الإيمان، بل كانت لأسباب أخرى يدفعنا التحليل الموضوعي إلى البحث عنها في مناخ الثقافة السياسية والاجتماعية الرفيعة السائدة آنذاك.

فنحن نرى أن ثورة الزنج انتهكت هذه الثقافة وتحدت مسلماتها وثوابتها، فكانت تلك الغضبة التي تفجرت في كتابات المؤرخين المتقدمين التي كانت، بطريقة أو بأخرى، معبرة عن تلك الثقافة وأحد تجلياتها المادية (المكتوبة والمقروءة)، وكان أن لفعت تلك الغضبة بلفاع عقائدي - أخلاقي كان لازماً لتسويغها. والدليل لا ينقص هذا الرأي إذا اعتبرنا كيف انتهكت الثورة اثنين من أهم ثوابت هذه الثقافة ومكوناتها: الأول هو مفهومها للسلطة وشرعيتها، وهو الجانب الأساسي في الصراع، والآخر هو مفهومها للتراتب الاجتماعي في المجتمع والتكوين الوظيفي لطبقاته، وهو الجانب الاجتماعي الرئيسي في هذا الصراع. وهذا هو ما سيكون عليه مدار البحث في هذا الجزء من الدراسة متخذين في البداية الجانب السياسي من هذه المسألة.

منذ أن تولى العباسيون الحكم (في عام ١٣٢هـ/ ٧٤٩م) أدخلوا في صلب الثقافة السياسية السائدة في زمنهم منظومة أفكار عن شرعية الخلافة العباسية أسسوها على قاعدة أرادوها أن تكون دينية، ذهبت إلى أن خلافتهم هي امتداد للنبوة، وأن الخليفة العباسي هو وريث النبي - صلى الله عليه وسلم - في ولايته الدينية والزمنية. وهذه المنظومة التي تمت صياغتها بشكلها الكامل في عهد

الخليفة العباسي الثاني أبي جعفر المنصور استندت، من جهة أولى، إلى مبدأ وراثة الدم، حيث العباسيون، وهم أبناء عمومة النبي - صلى الله عليه وسلم- هم ورثته الشرعيون، كما ارتكزت، من جهة أخرى، على مجموعة كبيرة من الأحاديث الموضوعة - لفقتها الآلة الدعاوية للعباسيين عند ارتقائهم منصب الخلافة أول الأمر - صورت الخليفة العباسي على أنه التجسيد المادي لنبوءات النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن يتسلم منصب الخلافة أشخاص من نسل عمه العباس بن عبد المطلب يتوارثونه إلى قيام الساعة[٢١].

وقد واجهت منظومة الأفكار هذه معارضة من جانب قطاعات مهمة من مجتمع الفكر والسياسة الإسلامي، إذ رفضها بعض الفقهاء، ومنهم مالك بن أنس الذي اعتبر البيعة للعباسيين بيعة إكراه وليس على مكره يمين (أو بيعة)[٢٢]، كما قاومها بعض الأحزاب السياسية مثل الخوارج بفرقهم المختلفة الذين رفضوا مبدأ وراثة الإمامة بالدم وحصرها في أسرة واحدة، والشيعة الذين نازعوا العباسيين ادعاءهم بوراثة النبي، صلى الله عليه وسلم. وعلى الرغم من ذلك، فإن النظرية العباسية في الحكم تغلغلت في قلب الثقافة السياسية السائدة، ورسخت مبدأ القداسة الدينية لمنصب الخلافة ومبدأ التفويض الإلهي للخليفة، خلافاً لمفهوم الخلافة كما تطور في عهد الراشدين عندما كان الخليفة يمارس صلاحياته وسلطاته بتفويض من الناس، أو المجتمع، وهو مفهوم تجلى أكثر ما يكون عندما اختارت النخب السياسية المجتمعة في سقيفة بني ساعدة، عقيب وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - أبا بكر للخلافة، وفوضت إليه ممارسة السلطة السياسية في الدولة الإسلامية حديثة التكوين.

إن منظومة الأفكار هذه التي ترسخت في عهد العباسيين هي التي خرج عليها علي بن محمد في ثورته. فالدولة التي أنشأها، أو فلنقل السلطة السياسية المسيطرة على إقليم خاص بها، كانت منفصلة تماماً عن دولة الخلافة، وفي ذلك كان يقوض الأسس التي أقام عليها العباسيون شرعيتهم في الحكم، ويقف منها

موقف عداء مبدئي تفجر في أعمال مسلحة استمرت أكثر من أربعة عشر عاماً، وقد استهدفت ـ كما هو واضح من تطورها ـ أن تؤسس سلطة، في إقليم مستقل، موازية لسلطة العباسيين لا أن تحل محلها. ويتأكد ذلك من حقيقة أن علي بن محمد لم يثبت عليه دليل تاريخي قاطع أنه ادعى الخلافة لنفسه أو حتى اتخذ لقب إمام تمهيداً لمطالبته بالخلافة.

إن عدم اعتراف علي بن محمد بشرعية الدولة العباسية جعل حركته تختلف تماماً عن الحركات الانفصالية الأخرى التي عاصرته والتي كانت – على الرغم من اتجاهها الواضح نحو الانفصال عن سلطة مركز الدولة العباسية – حريصة على أن تحافظ على شكل ما من أشكال العلاقة بينها وبين المركز وكأنها بذلك سلطة محلية مستقلة ذاتياً داخل تركيبة سياسية أوسع وأكثر شمولاً ممثلة بمؤسسة الخلافة. والمثلان البارزان على هذا الاتجاه هما الدولة الصفارية والدولة الطولونية. فيعقوب الصفار الذي ابتدأ أمره في عام ٢٤٨هـ (٨٦٢م) وتوفي سنة ٢٦٥هـ (٨٧٦م)، وأحمد بن طولون الذي ابتدأ أمره في عام ٢٥٤هـ (٨٦٨م) لم يطمعا بدولة مستقلة استقلالاً ناجزاً عن دولة الخلافة بل بإقامة سلطة يكون فيها الأول في بعض أقاليم خراسان والثاني في مصر امتداداً إلى بلاد الشام هو الحاكم الفعلي وبالأمر الواقع، لكن دون أن يلغي اعترافه بدولة الخلافة أو ينقض الشرعية التي يتمتع بها منصب الخليفة.

فالصفار وفق مصادرنا التاريخية «أظهر التمسك بطاعة الخليفة وكاتَبَه، وصدر عن أمره»[٢٣]، على الرغم من تفرده بالحكم في المناطق التي سيطر عليها وتصديه العسكري لقوات الخلافة. كذلك كتب الخليفة المعتز إلى الصفار «بولاية كرمان»[٢٤]، وهو دليل على أن الصفار نفسه كان حريصاً على نيل شرعيته من مركز الخلافة. وعندما توفي يعقوب الصفار (٢٦٥هـ/ ٨٧٨م)، وهو مؤسس هذه الدولة، وقام بالأمر بعده أخوه عمرو بن الليث «كتب إلى الخليفة بطاعته»[٢٥].

أما أحمد بن طولون فأبقى على صلاته الشرعية بالخلافة بالخطبة للخليفة[٢٦]، وهو إجراء كان يعني الاعتراف بالتبعية للخليفة، على الرغم من أن دولته كانت مستقلة تماماً عن سلطة مركز الخلافة، كما «كانت خدمه وهداياه متصلة إلى القواد بالعراق وأرباب المناصب»[٢٧] اعترافاً منه بسيادة المركز الشكلية.

إن هذين المثلين يوضحان الفرق. فبينما كان الصفاريون والطولونيون يؤسسون نظامي حكم يشاركان المركز (الخلافة العباسية) سلطاته وصلاحياته، وبالتأكيد بنصيب يتفوق كثيراً على نصيب المركز، كان علي بن محمد يؤسس سلطة منفصلة تماماً عن سلطة المركز وموازية لها في سلطاتها وصلاحيتها، لا تعترف بشرعيتها التي لم يطلب من المركز أن تسبغها عليه ولا على السلطة التي أسسها. وكان ذلك يؤذي منظومة الأفكار التي استقرت في الثقافة السياسية السائدة عن الخلافة العباسية وشرعيتها، فردت على هذه الحركة التي قادها قائد الزنج بتهم الفسق والفجور.

ولم يكن انتهاك مفهوم شرعية السلطة هو وحده ما أثار نقمة الثقافة السائدة على الثورة، بل أضيف إليه تحديها لمفهوم هذه الثقافة للتراتب الاجتماعي والتكوين الوظيفي للطبقات الاجتماعية. وسوف نعرض بإيجاز هذا المفهوم على النحو الآتي:

لم تولِ الثقافة السائدة أهمية لمبدأ ملكية وسائل الإنتاج لدى تقسيمها الناس إلى خاصة وعامة، بل انحصر معيار التقويم في أمرين: أحدهما الوظيفة المجتمعية للطبقة أو الشريحة الاجتماعية، والآخر أسلوب الحياة، بما فيها الفكرية، السائد لدى هذه الشريحة. فوفقاً لإبراهيم بن محمد الشيباني (٢٢٣-٢٩٨هـ/ ٨٣٨-٩١١م)، وهو أديب أصله من بغداد واستقر في القيروان فترأس ديوان الإنشاء لبني الأغلب[٢٨]، وبذلك فهو أحد ممثلي ثقافة عصره، يقع الناس

ضمن طبقات تتراتب وفق هذا المعيار المذكور. فهو يجد أن هناك طبقات عليا أربعاً، الأولى منها هي التي غايتها القصوى الخلافة، والثانية لوزرائها وكتابها، والثالثة أمراء الجنود وقوادهم، والرابعة القضاة. ويلي هذه الطبقات الأربع أربع أخرى، الأولى منها للملوك (وهو يعني بذلك الحكام الذين استقلوا بسلطاتهم)، والثانية وزراؤهم وأتباعهم، والثالثة العلماء، والرابعة لأهل القدر والجلالة والحلاوة والظرف والأدب. أما سائر الناس الذين استغنى الشيباني عن تصنيفهم، كما قال، فهم «السوقة والعوام والتجار»[٢٩].

وهذا المعيار في تقسيم الناس طبقات يتضح كذلك في قول منسوب إلى الفضل بن يحيى البرمكي (من كبار رجال الدولة في عهد هرون الرشيد) الذي وجد الناس يقعون ضمن أربع طبقات فقط يتميزون بوظائفهم المجتمعية وبأسلوب حياتهم، كما هو واضح في التصنيف: ملوك قدمهم الاستحقاق، ووزراء فضلهم الفطنة والرأي، وعلية أنهضهم اليسار، وأوساط ألحقهم بهم التأديب. أما سائر الناس - كما كانوا عند الفضل الذي كان ينتمي إلى خاصة الخاصة وظيفة ويساراً - فهم «زبد وجفاء، وسيل غثاء، ولكع لكع، وربيطة أقضاع، همّ أحدهم طعامه ونومه»[٣٠]. واللكع هو اللئيم - والعبد والأحمق، والربيطة هي الدابة المربوطة، والأقضاع هم المقهورون. للخاصة إذن وفق هذا المفهوم وظائفها المخصصة لها التي يمكن وصفها بكلمة واحدة بأنها «التسيد» المجتمعي على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية وأيضاً الفكرية.

في مقابل ذلك هناك العامة التي اعتبرت الثقافة السائدة أن وظيفتها الأساسية، بل الوحيدة، تنحصر في خدمة الخاصة وإشباع رغباتها ومتطلباتها. فالجاحظ، وهو أحد ممثلي ثقافة عصره، يصف العامة بأنها «أداة للخاصة تبتذلها للمهن، وتزجي لها الأمور، وتصول بها على العدو، وتسد بها الثغور»، كما «إنهم جند للدفع وسلاح للقطع، وكالترس للرامي والفأس للنجار»[٣١]. والعامة لأنها كذلك فهي غير مؤهلة لا لممارسة السياسة والشؤون العامة ولا

حتى للتفكير فيها، فهي متهمة بإدراكها وقدراتها العقلية. فالجاحظ نفسه يرى «أن العامة لا تعرف معنى الإمامة وتأويل الخلافة، ولا تفصل بين فضل وجودها ونقص عدمها، ولأي شيء ارتدت ولأي أمر أملت، وكيف مأتاها والسبيل إليها، بل هي مع كل ريح تهب، وناشئة تنجم، ولعلها بالمبطلين أقر عيناً منها بالمحقين... العامة لا تعرف قصد القادة ولا تدبير الخاصة»[٣٢].

ولكي تحقق العامة وظائفها المجتمعية المقدرة لها بحسب هذا التقسيم ينبغي لها أن تكون متفرقة أفراداً؛ إذ إن تكتلها يشكل خطراً ومضرة على المصالح التي ترجوها الخاصة منها. فقد نسب إلى الزعيم المعتزلي واصل بن عطاء (٨٠-١٣١هـ/ ٧٠٠-٧٤٨م) قول عن العامة جاء فيه: إنهم «ما اجتمعوا إلا ضروا، ولا تفرقوا إلا نفعوا. فقيل له: قد عرفنا مضرة الاجتماع، فما منفعة الافتراق؟ قال: يرجع الطيان إلى تطيينه، والحائك إلى حياكته، والملاح إلى ملاحته، والصائغ إلى صياغته، وكل إنسان إلى صناعته. وكل ذلك مرفق للمسلمين ومعونة للمحتاجين»[٣٣]. وتشتد هذه الخشية من تجمع العامة إذا كان لها زعيم ينظم صفوفها ويقودها «فالعوام... إذا كانت نشزاً (متفرقين) فأمرها أيسر ومدة هيجانها أقصر. فإذا كان لها رئيس حاذق ومطاع ومدبر وإمام مقلَّد، فعند ذلك ينقطع الطمع ويموت الحق ويقتل المحق»[٣٤].

إن هذه الأفكار في الثقافة الاجتماعية السائدة هي التي تحدتها ثورة الزنج؛ إذ كانت ثورةَ عامةٍ صافيةً بقياداتها وبجسمها المكون من العبيد والعمال الزراعيين الفقراء وعمال الملاحات ومن التحق بهم من أعراب البادية وشرائح اجتماعية أخرى مهمشة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وعلى الرغم من أن تلك المرحلة التاريخية شهدت تحركات للعامة عديدة (سنعرض لها في فصل لاحق) فإن تلك التحركات كانت تختلف عن ثورة الزنج في مضمونها ودوافعها ومطالبها، فهي كانت أشبه بهبات شعبية قصيرة الأجل ومدفوعة بأسباب احتجاجية أو مطلبية طارئة سرعان ما تنتهي بزوال تلك الأسباب، دون أن تكون

لها الرؤية والقدرة معاً على تغيير نمط العلاقة التي سادت بين الخاصة، والعامة. وعلى العكس من ذلك، كانت العامة في ثورة الزنج تتمرد على الوظيفة المجتمعية التي أرادتها لها الخاصة، وتتخلص من كونها أداة لها ميسرة لخدمة متطلباتها وإشباع رغباتها، لتنتقل بذلك إلى وضع هي فيه سيدة نفسها وسيدة الإقليم الذي أقامت عليه سلطتها بما فيه من عوامل إنتاج.

وهكذا، فليس من المنتظر أن يكون رد الثقافة السائدة على هذه الثورة، وبهذه المواصفات، بغير ما كان عليه الرد الذي أشرنا إلى نماذج منه في كتابات المؤرخين المتقدمين. فهذه الشرائح الاجتماعية التي قامت الثورة على أكتافها، وهي المتهمة بإدراكها وبقدراتها العقلية على فهم الشؤون العامة ومقاصد الحكم الخاصة والمرصودة للعمل اليدوي والمطلوب منها أن تكتفي بإشباع حاجاتها الأساسية فقط، تصدت بعنف للمفهومات التي كونتها الثقافة السائدة عن العامة ووظيفتها المجتمعية وترتيبها الطبقي، وانتهكت منظومة القيم الاجتماعية التي ترسخت في ظل هذه الثقافة، و«فاجأت» الخاصة وثقافتها ليس بأطروحات نظرية تقارعها الحجة بالحجة، بل بعمل مسلح وبفرض وقائع مادية على الإقليم الذي استولت عليه وأقامت فيه سلطتها السياسية ونظامها الاجتماعي المختلفين، فكان رد الخاصة وثقافتها السائدة قاسياً وعنيفاً ومليئاً بالاتهامات المتطرفة دفاعاً عن مفهوماتها وعن القيم التي استقرت لديها.

ولا شك في أن تطاول أمد الصراع الذي استمر أكثر من أربع عشرة سنة كان قد وفر لآلة المركز الدعاوية الوقت الكافي ليرسخ المركز نظرته إلى الثورة، ويصورها على أنها ثورة مارقة خارجة على الدين، وتستهدف نشر الخراب والدمار وسفك دم المسلمين جميعاً. وتتضح محاور هذه الدعاوة ومكونات مضمونها في الرسالة التي نسبت إلى أبي أحمد الموفق، القائد العباسي الذي تصدى للثورة (سترد عنه لاحقاً تفصيلات وافية)، والتي وجهها إلى علي بن محمد يعرض عليه الاستسلام والأمان إن تخلى عن ثورته، و«يدعوه إلى التوبة

والإنابة إلى الله تعالى مما ركب من سفك الدماء، وانتهاك المحارم، وإخراب البلدان والأمصار، واستحلال الفروج والأموال، وانتحال ما لم يجعله الله أهلاً من النبوة والرسالة»[٣٥].

وقد وجدت هذه المحاور طريقها بصيغ مختلفة إلى أوعية الثقافة السائدة من كتابات مؤرخين أوردنا بعض أمثلتها، وقصائد شعراء عاصروا التطورات فروجوا لهذا الموقف من الثورة. وقصيدة الشاعر ابن الرومي الذي عاصر الحدث هي الأبرز في هذا الصدد. فأبياتها الستة والثمانون التي وصف بها احتلال الزنج مدينة البصرة وما لحق بها من دمار نتيجة ذلك، تصلح وثيقة مهمة لمزيد من تعرف مفردات النظرة العقائدية والاجتماعية التي ألقت بها الثقافة السائدة على ثورة الزنج، وهي التي لخصها ابن الرومي في الأبيات الأولى من قصيدته بأن الثورة كانت تنتهك «محارم الإسلام»، فيقول في مطلعها:

ذاد عن مقلتي لذيذَ المنام شغلُها عنه بالدموع السجام

أي نوم من بعد ما حل بالبصـ ـرة من تلكم الهنات العظام

أي نوم من بعد ما انتهك الزنـ ـج جهاراً محارم الإسلام[٣٦]

ومثل ذلك نجده أيضاً عند شاعر آخر سماه مصدرنا يحيى بن خالد في قصيدة له مدح بها الموفق المذكور، فاعتبره أنه أعاد الدين بعد أن درس، بينما نظر إلى صاحب الثورة على أنه منافق وإلى أصحابه على أنهم مارقون، أما الثورة نفسها فهي رجس:

ملك أعاد الدين بعد دروسه واستنقذ الأسرى من الأغلال

أطفأت نيران النفاق وقد علت يا ساهب الآمال والآجال

أفنيت جمع المارقين فأصبحوا متلددين قد أيقنوا بزوال

لما طغى الرجس اللعين قصدته بالمشرفي وبالقنا الجوال[٣٧]

وهكذا، يمكن أن نجمل القول: إن ثورة الزنج لم تواجه فقط عسكرياً، بل وجدت

مواجهة عنيفة أيضاً من جانب الثقافة الرفيعة السائدة التي تحدتها الثورة في اثنين من أهم أعمدتها ومسلماتها: مفهومها للسلطة وشرعيتها، ومفهومها للتراتب الاجتماعي والتكوينات الوظيفية لشرائح المجتمع وطبقاته، فصاغت موقفها العقائدي والأخلاقي من الثورة وصاحبها في الصورة التي شهدناها تتردد في كتابات المؤرخين القدماء.

وقد وجد الموقف أصداء له في كتابات بعض المحدثين، على الأقل منهم أولئك الذين نظروا إلى النصوص القديمة بقدسية لا يرقى الشك إلى صحة أحكامها، وكان الشيخ محمد الخضري (١٨٧٢-١٩٢٧م) مثالاً لهم عندما كتب عن ثورة الزنج يقول: «ولم يكن يدري إلا الله ماذا تكون العاقبة لو انتصر هذا الرجل (علي بن محمد) بزنوجه على آل العباس بأتراكهم. كان الأمر ينتقل من أيدي الأتراك إلى أيدي الزنوج، فتقع الأمة في الشر العظيم والوباء الوبيل؛ لأن هؤلاء الزنوج ليس لهم أدب معروف، بل لا يكادون يفقهون قولاً. فانتصار العباسيين عليهم خلاص للأمة من شر مستطير»[٣٨].

تحت وطأة هذه الرؤية المنحازة بإطلاق ضد الثورة وقائدها والقائمة على أساس عقائدي - أخلاقي التزمه المؤرخون القدماء ومن نهج نهجهم من المحدثين، يبدو استخلاص الحقائق الموضوعية عنها، أو المقبولة نسبياً لتكون كذلك، أمراً في غاية الصعوبة. ومراجعة سريعة للكتابات الحديثة عن الثورة توضح هذا الأمر.

فالمحدَثون تعاملوا مع الثورة باختلاف كبير في وجهات النظر إليها، غير أن الطابع الأعم الذي ساد هذه الكتابات هو أن النظرة الجزئية كثيراً ما كانت لها الغلبة. فالمستشرق نولدكه - وربما كان هو أول من انتبه إلى هذه الثورة فكتب عنها قبل قرن من الزمان - نظر إليها بغير مواربة على أنها ثورة عبيد[٣٩]. وتبعه في ذلك بعض المؤرخين العرب المحدَثين، فكتب فاروق عمر أن حركة الزنج

«قام بها الرقيق المستخدمون في استصلاح الأراضي... وانضم إليهم العبيد من القرى والمدن المجاورة»[٤٠]. وقال بهذا الرأي أيضاً باحث عربي آخر وقد رأى أن «حركة الزنج هي حركة سياسية اجتماعية بغلاف ديني، هدف منها تحرير طبقة العبيد الزنج العاملين في منطقة البصرة وتحسين ظروف حياتهم الاقتصادية والاجتماعية في إطار دولة مستقلة لهم في جنوب العراق»[٤١].

وكان عبد العزيز الدوري قد استخدم منهج التحليل الطبقي في تعامله مع الثورة التي رأى فيها أيضاً حركة لتحرير الرقيق الأسود، فعنده كانت «ثورة الزنج هي نتيجة لتوسع الإقطاع في منطقة البصرة واستخدام الآلاف من الرقيق المستوردين من إفريقيا، وهي ثورة طبقية محدودة الأفق، لم تهدف إلا إلى تحرير الرقيق الأسود في المنطقة، ولكن أصحابها لم يترددوا في استرقاق السادة البيض حين أمكن ذلك. ويلاحظ أن جماعات الزنوج، وقد تجاوزوا ثلاثمئة ألف عداً، كانوا في الغالب وبقوا غرباء عن المجتمع الذي يعملون فيه، بل إن كثيراً منهم كانوا لا يعرفون العربية. وثورتهم تشعر بوضعهم المعاشي السيئ وبفظاعة الاستغلال الذي تعرضوا له، مما جعلهم يتفجرون حقداً ويرتكبون فظائع منكرة. ولكننا نلاحظ أن قيادة الثورة أعلنتها باسم المبادئ الإسلامية وباسم العدالة التي دعا الإسلام إلى تحقيقها»[٤٢].

وعلى الطرف النقيض من هذه الآراء التي رأت في الثورة ثورة أرقاء، نشأت آراء أخرى رفضت إطلاق صفة العبيد على هذه الثورة، كما فعل ذلك محمد عبدالحي شعبان الذي زعم أن «غالبية الثوار كانوا عرباً من خليج فارس يدعمهم إفريقيون أحرار من شرق إفريقيا كانوا قد توطنوا في المنطقة»[٤٣]، التي قامت بها الثورة. فهي إذن ثورة عرب أحرار، وهو ما ذهب إليه أيضاً محمد عمارة الذي لا يخفي حماسته لعروبتها، فالثورة، عنده، «عربية إسلامية نهض بها عرب مسلمون، زنوجاً كانوا أم غير زنوج»[٤٤]. وقد دفعته هذه الحماسة إلى أن يسجل على الغلاف الأخير من كتابه عن الثورة أن «ثورة الزنج عربية تقدمية... وواحدة

من أهم محاولات الإنسان العربي كي يقيم على أرضه حلم العدل الذي بشر به الإسلام». وإلى جانب هذه الآراء، هناك من نسب الثورة إلى الخوارج، مثلما فعل المستشرق السوفياتي بيلياييف الذي رأى أن تصرف صاحب الزنج «كان يدل على أنه خارجي من الأزارقة المتطرفين»[٤٥]. كذلك يحمل مارشال هدجسون رأياً مماثلاً وقد حكم على قائد الثورة بأنه ثائر خارجي[٤٦].

وليس من مهمتنا الآن أن نقوّم وجهات النظر المختلفة هذه، وهي حديثة، ولا تلك القديمة التي رأت في الثورة وقائدها شرور الأرض كلها، فذلك التقويم سوف يأتي من خلال البحث. غير أن القصد هنا هو إبراز هذه الإشكالية في التأريخ العربي، أو الكتابة في بعض شؤونه ومراحله، عندما يصطدم السعي إلى المعرفة التاريخية بالأحكام العقائدية أو الأخلاقية الجاهزة في الكتابات التاريخية القديمة مما يجعلها أحادية النظرة والكشف والتفسير. والباحث الحديث، في مثل هذه الحالة، يجد نفسه اضطراراً أمام خيارين: إما اتباع الانتقائية منهجاً فيأخذ من الحدث جانباً منه مجزوءاً يجده هو العنصر الوحيد الفاعل فيه فيرفعه إلى مرتبة اليقين، أو اللجوء إلى الاحتمال والترجيح عندما تتساوى لديه الأدلة بغموضها فلا يقطع بشأن منها بل يتركها جميعاً موضع شك وإن كان رجح أحدها. وفي الحالتين معاً لا تغيب المكونات الثقافية الحديثة عن عملية العرض والتفسير التي يقوم بها الكاتب. فنولدكه في مثالنا السابق قد لا يكون بعيداً - وهو أحد نتاجات ثقافة القرن التاسع عشر الأوروبية - عن التأثر بثورة سبارتكوس (٧٣-٧١ ق.م) لتحرير العبيد من أسيادهم الرومان، فقاس ثورة الزنج عليها، كما قد يكون متأثراً بأفكار تحرير العبيد الأوروبية التي عايشها نولدكه وهي في أوجها. كذلك فإن مفهوم الصراع الطبقي، وهو من مفردات الثقافة الحديثة، طغى كثيراً على تفسير ثورة الزنج لدى غير كاتب حديث، كما لا نستبعد أن تكون فكرة القومية العربية بمفهومها المعاصر قد تسللت، بوعي أم بغير وعي، إلى ادعاء أن هذه الثورة كانت عربية في غالبيتها.

وليس معنى هذا أن ثورة الزنج، كغيرها من الكوائن الكبرى في التاريخ العربي ـ الإسلامي، ستبقى عصية على الفهم. فالفهم، ومن ثم الخروج من الإشكالية الموصوفة، يتطلب منهجاً في القراءة نراه قائماً على أساسين: الأول نزع صفة القداسة عن النص التاريخي القديم من منطلق أن القِدَم وحده لا يؤسس قداسة للنص، ومن ثم التعامل معه من حيث هو رؤية فقط للحدث قابلة للتصديق أو الرفض، وبحيث تكون مقاييس التصديق أو الرفض ليست فقط محكومة بأدوات النقد المتعارف عليها في دراسة النص التاريخي، بل أيضاً ـ وهذا مهم بدرجة مساوية لذاك ـ بالحكم على مدى تأثر النص بمعتقدات العصر السائدة.

أما الأساس الآخر في هذا المنهج فهو التعامل مع الحدث التاريخي من واقع خصوصيته المتفردة في إطار مفهوم للحدث التاريخي قائم على أساس أنه نشاط إنساني متكامل تصنع كينونته ومساره ومصيره قوى تأثير موضوعية وذاتية معينة، متعددة ومتشابكة. وإذا كان أحدها أو بعضها يطغى على سواه وفق طبيعة الحدث الخاصة وبحسب معطيات المرحلة التي كان هو نتاجها فيعطي الحدث خصوصيته، إلا أن هذا الطغيان ـ أو البروز بتعبير أدق ـ لا يلغي فعل القوى المؤثرة الأخرى التي تتكامل مع هذا العنصر البارز، بل تجعل بروزه ممكناً. وهذه النظرة إلى خصوصية الحدث التاريخي وتفسيره في ضوئها تتجنب الخطاب الأحادي لتفسير التاريخ، وتنأى عن مفاهيم حتمية تكرار الأنماط التاريخية والتعميم والتجريد والصيغة العالمية لتفسير التاريخ، و ترفض أيضاً فكرة العنصر الحاسم الوحيد في صياغة الحدث التاريخي.

وثورة الزنج تكاد تكون نموذجاً نقياً لتطبيق هذا المنهج الذي ينظر للحدث التاريخي من واقع خصوصيته. فكما سنبين من خلال هذا البحث، تشكلت هذه الكائنة التاريخية بفعل قوى تأثير سياسية معينة، واقتصادية معينة، واجتماعية معينة، وذاتية معينة، وجغرافية معينة (وقد قصدنا تكرار كلمة معينة)، وتشابكت جميعاً في مُرَكَّب واحد، لكن بتأثيرات متفاوتة، وأتاحت إمكانية ظهور عنصر

طاغ لكنه لم يلغ فعل تلك القوى أو يهمشها، بل جاء تكثيفاً لها وكان سمة بارزة لتلك المرحلة. وهذا العنصر الطاغي وجدناه في ثورة الزنج عنصر الصراع بين المركز والمحيط (Centre and Periphery) – سواء أكان هذا المحيط (أو الأطراف كما يمكن أن يرد المصطلح في بعض الكتابات العربية التاريخية الحديثة) اجتماعياً أم اقتصادياً أم جغرافياً– في إطار المجتمع المتعدد الذي كانت عليه دولة الخلافة العباسية، وهو ما أعطى الحدث خصوصيته.

والبحث الحالي يطمح إلى دراسة هذا الحدث التاريخي في ضوء هذا المنهج من جهة، كما يطمح من جهة أخرى إلى أن يكون محاولة تطبيقية، كذلك اختبارية، لهذا المنهج بوصف ذلك أداة لدراسة التاريخ العربي ـ الإسلامي في إحدى كوائنه الكبرى المثيرة للجدل؛ مما يعطي المنهج فرصة أفضل للفحص والاختبار.

ثانياً - خصائص الصراع في مرحلة الثورة

كانت ليلة الثالث من شوال ٢٤٧هـ (١١ كانون الأول ٨٦١م) نقطة تحول رئيسية في تاريخ مؤسسة الخلافة العباسية. ففي منتصف تلك الليلة قتل المتوكل، الخليفة العباسي العاشر، في مؤامرة اشترك فيها ابن الخليفة نفسه مع عدد من القادة العسكريين الأتراك[٤٧]، لينتهي بذلك عهد كانت فيه الخلافة تمثل مركز السلطة ونقطة التوازن ما بين القوى السياسية المختلفة في دولة الخلافة، ليبدأ عهد جديد تحكم فيه القادة الأتراك بمؤسسة الخلافة وبشخص الخليفة نفسه، وفقدت بذلك الخلافة دورها المركزي في الحكم، وأصبح الخليفة تحت رحمة هؤلاء القادة، بمشيئتهم يحتل منصب الخلافة، وعلى أيديهم كان يواجه موته.

وقد رفع الأتراك إلى منصب الخلافة بعد مقتل المتوكل ابنه المنتصر الذي شاركهم المؤامرة على أبيه. إلا أن هذا لم يصمد في المنصب أكثر من ستة أشهر، فقد ذهب ضحية محاولته التخلص من النفوذ التركي، فكان جزاؤه السم بمشرط حجام[٤٨]. أما خليفته المستعين (٢٤٨-٢٥٢هـ /٨٦٢-٨٦٦م) فقد صمد في المنصب نحواً من أربع سنوات بفضل رضوخه للأمر الواقع وتسليمه أمور الدولة لقادته من الترك. وفي هذا الخليفة نفسه يقول شاعر معاصر له يصف حاله مع اثنين من هؤلاء القادة:

خليفة في قفص بين وصيف وبغا

يقول ما قالا له كما تقول الببغا[٤٩]

غير أن استسلام المستعين للقادة الترك لم يحفظ رأسه. ففي السنة الأخيرة من ولايته احتدم الصراع على مواقع السلطة بين هؤلاء القادة وأسفر عن تمرد دفع أحد أبناء المتوكل لإعلان نفسه خليفة منافساً للمستعين باسم المعتز. وكانت نتيجة هذا التمرد أن اضطر المستعين «لأن يخلع نفسه ويسلم الأمر إلى المعتز

ويصير إلى بلد (مدينة في العراق)، فيقيم فيه آمناً على نفسه وولده على أن يُدفع له مال وضياع تقيمه»[٥٠]. إلا أن الأمان المنشود لم يتحقق؛ فقد واجه المستعين الموت اغتيالاً بعد أن تنازل عن الخلافة بأمر من المعتز نفسه[٥١].

وقد ازدادت في عهد المعتز (٢٥٢-٢٥٥هـ/٨٦٦-٨٦٩م) سيطرة الترك، وتهاوت هيبة الخليفة أكثر «حتى لم يكن له أمر ولا نهي»، كما يؤكد ذلك اليعقوبي[٥٢]. إلا أنه حاول - كما يبدو - في آخر أيامه تقليص نفوذ الترك، فما كان من هؤلاء إلا أن أجبروه على التنازل وتسليم الخلافة للمهتدي، ثم لم يكتفوا بذلك بل زجوا به في السجن حيث دبروا فيه مقتله بعد أيام قليلة من خلعه[٥٣].

وقد حاول المهتدي (٢٥٥-٢٥٦هـ/ ٨٦٩-٨٧٠م) خلال عهده القصير الذي لم يتجاوز أحد عشر شهراً أن يعيد للخلافة بعض مجدها؛ فقد ظهرت منه «سيرة حسنة، ومذاهب محمودة، وجلس للمظالم بنفسه، وباشر الأمور بجسمه، ووقع في القصص بخطه، وقدم أهل العلم... وكتب إلى جميع المتحركين والمتغلبين بالأمان»[٥٤]. ويبدو أن مثل المهتدي الأعلى في ذلك كان الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، فقد نسب إليه القول: «فكرت في أنه كان من بني أمية عمر بن عبد العزيز فغرت لبني هاشم ألا يكون في خلفائهم مثله»[٥٥]. غير أن الترك لم يمهلوه طويلاً ليحقق برنامجه في إصلاح مؤسسة الخلافة، فقد استغلوا صدامه مع أحد قادتهم فتألبوا عليه وعزلوه عن الخلافة، وعذبوه حتى الموت[٥٦]. وفي عهد المهتدي هذا ابتدأت ثورة الزنج في البصرة، واستمرت في عهد خليفته المعتمد (٢٥٦-٢٧٨هـ/ ٨٧٠-٨٩٢م).

إن هذا السرد الموجز لوضع الخلافة العباسية في هذه الفترة يتطلب - استكمالاً له - إشارة موجزة أيضاً إلى وضع الترك في دولة الخلافة. فالمعروف أن المعتصم، الخليفة العباسي الثامن، كان أول من استعان بالترك - بوصفهم وحدة بشرية - ليصبحوا القوة العسكرية الرئيسية والأكثر أهمية

في دولة الخلافة؛ إذ شكل منهم وحدات عسكرية ضاقت بها بغداد، فبنى عاصمة جديدة للدولة، هي سامراء، نقل إليها هذه القوة. وقد أخذ نفوذ الترك يتسع ويزداد في عهود الخلفاء اللاحقين للمعتصم حتى وصل بهم الأمر إلى حد التدخل في تعيين الخلفاء[٥٧]، وأيضاً عزلهم، وأحياناً قتلهم[٥٨]. وفي هذا وذاك كان الترك يساهمون مساهمة مباشرة في تقويض هيبة المركز الماثل في مؤسسة الخلافة، وينتقصون من شرعيته، وبذلك يمهدون للقوى المتربصة للمركز في الأطراف مسوغاً للانقضاض عليه لمنازعته الشرعية واقتناصها منه.

وفي مثل هذه الحالة التي غلب فيها الترك على مؤسسة الخلافة واستبدوا بها دون الخلفاء، لم يكونوا في وضع يجعلهم جديرين بأن يؤسسوا لأنفسهم مركزاً بديلاً لمركز الخلافة يتمتع بالشرعية والهيبة، وهما الشرطان الأساسيان لقبول الأطراف بسلطة المركز عليها وتبعيتها له. فهم في جميع الأحوال لم يزيدوا عن كونهم مجموعة بشرية/ عسكرية غير مؤهلة حضارياً وفكرياً[٥٩] لكي تقدم نموذجاً جديداً للشرعية مختلفاً عن النموذج الذي صاغه العباسيون لتسويغ سلطتهم. أما «المركز» الذي جعلوه لأنفسهم فلم يكن في حقيقته غير سلطة قهرية ذات مضمون نفعي حجبت سلطة الخلفاء، وقد أتاحتها عوامل ثلاثة: قوتهم العسكرية، وتكتلهم المصلحي، وضعف الخلفاء. وإلى جانب ذلك، نرى أن هذا المركز، من النوع الذي أسسه الترك لأنفسهم، لم يحظ بالرضا والاحترام والقبول من جانب المجتمع الذي استولوا على قمته[٦٠]، وهي العناصر الرئيسية الملازمة لنفاذ شرعية المركز، أيِّ مركز بإطلاق، في بنى المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية والإدارية.

وهكذا، كانت شرعية المركز من جهة وهيبته من جهة أخرى تتآكلان، بينما كانت سلطته تتعرض للتهاوي. وفي مثل هذه الحالة تنشأ في الأطراف، أجغرافية كانت أم اجتماعية، قوى تصارع المركز إما متجهة نحو الانفصال عنه، أو مطالبة بمقاسمته سلطاته المركزية. وبالفعل فإن هذه المرحلة التاريخية (موضوع

الدراسة هنا)، التي اتصفت في التاريخ العباسي بأنها كانت فترة قتل الخلفاء وسيطرة الترك، يمكن أن توصف باطمئنان بأنها كانت فترة صراع الأطراف مع المركز. فالأطراف الجغرافية، وأيضاً الاجتماعية، التي كانت لمرحلة تاريخية طويلة في وضع المتلقي للسلطات بأشكالها المتنوعة المنبثقة من المركز، التي حرمت طويلاً من أن يكون لها نصيب في الهالة التي تحيط به، أخذت في هذه المرحلة التي ضعف فيها المركز تنقض عليه تنازعه شرعيته وتقتنص ما استطاعت من وظائفه المؤسساتية وسلطاته السياسية وتتحدى وجوده نفسه. ولإعادة التأكيد، هنا وفي هذا العرض، فإن الأطراف لا تقتصر على المحدد الإقليمي - الجغرافي، بل هي كل القوى السياسية والاجتماعية والعرقية في المجتمع المتعدد التي هي في وضع المتلقي لسلطة المركز ومنظوماته المادية والروحية.

وقد كان هذا الصراع واضحاً في أن هذه الفترة الحرجة التي أعقبت قتل المتوكل كانت الأرض الخصبة التي زرعت فيها بذور كيانات سياسية تمتعت إلى حد بعيد بالاستقلال عن مركز الخلافة، وكان بعضه كاملاً والآخر كان نسبياً. وكان من أبرز هذه الكيانات الدولة الصفارية في أجزاء من خراسان التي أسسها يعقوب الصفار ابتداء من ٢٤٨هـ/٨٦٢ م[٦١]، والدولة الطالبية في طبرستان التي ابتدأ أمرها على يدي الحسن بن زيد العلوي في عام ٢٥٠هـ/ ٨٦٤ م[٦٢]، والدولة الطولونية في مصر بمبادرة من أحمد بن طولون الذي ابتدأ أمره سنة ٢٥٤هـ/ ٨٦٨ م[٦٣].

وإلى جانب هذه الكيانات التي استطاعت أن تفرض وجودها لفترات زمنية متفاوتة، نشأت محاولات أخرى دخلت في صراعات مع المركز، وفشلت في تثبيت أركان متينة لها. من هذه كانت حركة عيسى بن شيخ الشيباني في فلسطين سنة ٢٥٢هـ/ ٨٦٦ م الذي استطاع أن يمد سيطرته إلى دمشق وأعمالها، وأن يقطع ما كان يحمل إلى الخليفة من أموال من الشام قبل أن يتغلب عليه

جيش بقيادة أحد القواد الأتراك[٦٤]. وفي السنة نفسها كانت حركة مساور البجلي الشاري (من الخوارج) الذي تغلب على الموصل واستمر يقارع جيش الخلافة إلى سنة ٢٦٣/ ٨٦٧ م[٦٥].

وبالإضافة إلى هذه الحركات شهدت الفترة اضطرابات واسعة شملت أرجاء متعددة من بلاد الخلافة. ففي حمص شغب أهلها على عاملهم فأخرجوه سنة ٢٤٨/ ٨٦٢ م[٦٦]، ثم وثبوا مرة أخرى بعاملهم فقتلوه سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤ م، «فوجه المستعين إلى حمص موسى بن بغا (من قادة الترك) فهزم أهل حمص، وافتتحها وقتل من أهلها مقتلة عظيمة، وأحرقها»[٦٧]. وفي الأردن كانت هناك هبة سنة ٢٤٨هـ/ ٨٦٢ م بقيادة رجل من لخم أخذ يجبي الخراج ويكسر جيشاً للسلطة بعد جيش حتى قدم مزاحم بن خاقان التركي في جمع من الأتراك وغيرهم ففرق جمع المتمردين ونفاهم عن البلاد[٦٨]. وفي المعرة كان تمرد سنة ٢٤٩هـ/ ٨٦٣ م ضم جموعاً من تنوخ وامتد إلى قنسرين، وانضمت إليه قبائل كلب في حمص[٦٩]. كما شهدت فارس حركة تمرد شارك فيها الجند ضد الوالي سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤ م[٧٠]. ولم تنج من هذه الاضطرابات عاصمتا دولة الخلافة بغداد وسامراء؛ فقد شهدت الأولى اضطرابات قامت بها العامة في سنوات ٢٤٩هـ و٢٥٢هـ و٢٥٥هـ (٨٦١م و٨٦٦م و٨٦٩ م على التوالي)[٧١]، أما في الثانية فقد «وثب نفر من الناس ففتحوا السجون، ووثب العامة، فركب بغا وأتامش ووصيف وعامة الأتراك فقتلوا من العامة جماعة» وكان ذلك سنة ٢٤٩هـ/ ٨٦١م[٧٢]. وفي حمى هذه الفوضى السياسية، استغل عدد من العلويين الظروف، فبجانب ذلك الكيان السياسي الذي أقاموه في طبرستان – كما سبقت الإشارة – كانت لهم تحركات عديدة سوف يكون لها ذكر لاحق في هذه الدراسة.

وتوضح خريطة الصراع في هذه الفترة – كما هو بيّن من خلال العرض السابق – أن عوامله راوحت بين السياسي والاجتماعي والعرقي والعقائدي، دون أن نقلل من الطموحات الشخصية التي كانت تدفع بعض المغامرين إلى تجريب

حظهم في هذا الجو المضطرب والمسكون بشتى الاحتمالات. غير أن ما كان يجمع بين هذه العوامل جميعاً هو حقيقة أن هذه المرحلة كانت مرحلة تصدع المركز كما لاح في تهاوي هيبة الخلافة التي كانت تضمن للمركز إمكانية تلقي الأطراف لسلطاته السياسية الإدارية والقبول بشرعيته. وفي مثل هذا الوضع تغدو مفهومة تلك الحركات السريعة والمتكاثرة التي شهدتها الفترة، إما منفلتة من قبضة المركز التي تراخت إلى حد التلاشي، أو منازعة المركز ادعاءاته في الشرعية.

وفي هذا الإطار، نفهم ثورة الزنج التي جاءت والمركز في حضيض ضعفه. فهي إحدى تلك الحركات التي غص بها المحيط أو الأطراف، والتي نهضت تنازع المركز شرعيته، وتتحدى سلطته، وترفض أن تكون ملحقة به. وإذا كان هذا هو العنصر البارز أو الطاغي في الصراع الذي خاضته ثورة الزنج ضد الخلافة العباسية (وفق المنهج الذي اقترحناه قبل لدراسة هذه الثورة)، فقد تضافرت عناصر أخرى متعددة جعلت بروزه ممكناً، ووفرت المضمون السياسي والاجتماعي لتمرد هذا الجانب من المحيط على المركز، كما أضفت هذه العناصر خصوصية على هذا الحدث وميزته.

ودراسة شخصية قائد الثورة بتركيبتها ذات الأبعاد المختلفة والمكونات المتباينة، وبمزجها الغني لنقائض العصر جميعاً في كل واحد، تعتبر مدخلاً لا يمكن الاستغناء عنه لفهم تلك العناصر التي كونت الثورة، وهذا ما نسعى إليه في الفصل التالي.

ثالثاً - هوية قائد الثورة

تختلف مصادرنا كثيراً في تحديد شخصية قائد الثورة وتعيين نسبه والتعريف بهويته السياسية. ويورد الطبري رواية يذكر فيها أن اسمه هو علي بن محمد بن عبد الرحيم[٧٣]. ويرد هذا الاسم مقتصراً على علي بن محمد لدى كل من اليعقوبي[٧٤] والمسعودي[٧٥]. ويخطئ بذلك السيوطي في تسميته بهبوذ[٧٦]، فقد كان هذا المسمى بهبوذ بن عبد الوهاب أحد قادة الثورة الكبار[٧٧].

أما عن نسبه، فينفرد الطبري برواية مفصلة عنه تذهب إلى أنه من عبد القيس، وأن جده عبد الرحيم كان مولده في الطالقان، بينما ولد أبوه محمد في العراق. وقبيلة عبد القيس هي إحدى قبائل البحرين التي شاركتها السكنى في هذه المنطقة قبيلتا تميم وبكر بن وائل، وهي القبائل التي كانت مواطنها على هذا الساحل الممتد من رأس الخليج العربي جنوبي البصرة إلى جلفار[٧٨] (موقع رأس الخيمة الحالي). وتحديد هذا النسب في عبد القيس والبحرين مهم؛ إذ يوضح بداية تحرك علي بن محمد، كما سيرد لاحقاً. أما عن نسبه لجهة أمه فالطبري يسمي أمه قرة بنة علي بن رحيب بن محمد بن حكيم من بني أسد بن خزيمة. وهكذا فالرجل من صميم العرب إن لجهة نسبه لأبيه أم لأمه.

وقد كان مولده ومنشؤه – وفق الطبري – في قرية ورزنين في الري. ويذهب المسعودي أيضاً هذا المذهب[٧٩]. وهذه ورزنين اعتبرها ياقوت «من أعيان قرى الري كالمدينة»[٨٠]. أما عن سبب مولده ومنشئه في هذه القرية فينسب الطبري رواية إلى علي بن محمد نفسه يذكر فيها أن جده لأمه محمد بن حكيم كان من أهل الكوفة، وكان أحد الذين خرجوا مع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، وأنه هرب بعد مقتل زيد فلحق بالري ولجأ إلى ورزنين[٨١]. وربما تلقي هذه الرواية المنسوبة إلى علي بن محمد

ضوءاً ولو ضئيلاً على ادعائه العلوية، كما سنذكر بعد قليل. ولا تذكر مصادرنا أية معلومات عن تاريخ مولده ولا تشير إلى سنه عند مقتله.

أما المعلومات عن مطلع حياته وقبل تحركه السياسي فهي يسيرة جداً. منها ما أورده الطبري عن أنه كان متصلاً بأشخاص سماهم وكان منهم معاشه، كما كان على اتصال بقوم من «أصحاب السلطان وكتابه» كان يمدحهم ويستمنحهم بشعره. ويتضح من هذه الرواية أنه كان مقيماً عند ذلك في سامراء التي كانت آنذاك عاصمة الخلافة. ويؤكد الطبري ذلك بقوله إنه شخص من سامراء سنة ٢٤٩/ ٨٦٣م إلى البحرين(٨٢). ويروي صاحب شرح نهج البلاغة أن علي بن محمد كان قبل ثورته «يعلم الصبيان الخط والنحو والنجوم»، وأنه «كان حسن الشعر مطبوعاً عليه، فصيح اللهجة، بعيد الهمة، تسمو نفسه إلى معالي الأمور، ولا يجد إليها سبيلاً»، ويورد له عدداً من القصائد والمقطعات الشعرية(٨٣).

وتجمع مصادرنا على أن علي بن محمد ادعى الانتساب إلى العلويين. فالطبري يورد سلاسل مختلفة لهذا الانتساب العلوي، فهو يذكر مرة أن علي بن محمد زعم أنه علي بن محمد بن أحمد بن علي بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(٨٤). ويتفق المسعودي معه في هذه السلسلة في كتابه مروج الذهب(٨٥)، وإن كان في كتابه التنبيه والإشراف يكتفي بذكر اسمه كما يلي: علي بن محمد صاحب الزنج المنتمي إلى آل أبي طالب(٨٦).

ويورد الطبري سلسلة أخرى، فيذكر أن الرجل ادعى أنه علي بن محمد بن الفضل بن حسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب(٨٧). كما يورد أن علي بن محمد ادعى في إحدى المراحل أنه هو نفسه يحيى بن عمر(٨٨). ويحيى هذا هو يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي خرج بالكوفة في رمضان سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م وقتل بالقرب منها، واشتهر أمره كثيراً بعد أن رثاه العديد من الشعراء(٨٩).

ويبدو أن علي بن محمد لم يكتف بنسج سلاسل الأنساب للالتحاق بالعلويين، بل هو ثبت هذا ووثقه في قصائده التي منها هذه الأبيات التي يؤكد فيها انتسابه إلى «الفواطم»، كناية عن نسل علي بن أبي طالب من فاطمة:

لهف نفسي على قصور ببغدا   د وما قد حوته من كل عاصِ

وخمور هناك تشرب جهراً   ورجال على المعاصي حراصِ

لست ابن الفواطم الغرّ إن لم   أجلِ الخيل حول تلك العراص [٩٠]

إلا أن سلاسل النسب التي أوردها علي بن محمد لنفسه ترجح اليقين بأن الرجل ألصق نفسه بالعلويين إلصاقاً. ويتأكد ذلك من أن اليعقوبي يرفض ضمناً انتسابه إلى العلويين عندما يصفه بـ «الخارج بالبصرة المدعي إلى آل أبي طالب»[٩١]. ولشهادة اليعقوبي (توفي ٢٩٢هـ/ ٩٠٥م) قيمة خاصة لسببين: الأول أنه زامن الثورة وكتب عن بداياتها إذ وصل في تاريخه إلى عام ٢٥٩هـ/ ٨٧٢م، أي بعد انقضاء نحو من أربعة أعوام على بدئها، فلا بد أن يكون، إذن، قد وصلت إليه بعض الأنباء المؤكدة عن قائد الثورة. والسبب الثاني أن اليعقوبي كان ذا ميول علوية[٩٢]، وبذلك فلم تكن لتغيب عنه علوية علي بن محمد إن كانت صحيحة. كما أن أبا الفرج الأصفهاني الذي صنف كتاباً في مقاتل الطالبيين استنكف عن ذكره بينهم على الرغم من ورود ثلاث مناسبات في كتابه للحديث عنه، فاكتفى بالإشارة إليه بصفة «الناجم في البصرة» دون التصريح باسمه[٩٣]. أما المتأخرون فقد حسموا المسألة في هذا النسب العلوي فنفوه. فابن أبي الحديد (توفي ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) يقول إن «أكثر الناس يقدحون في نسبه وخصوصاً طالبيين. وجمهور النسابين اتفقوا على أنه من عبد القيس[٩٤]. كما أن ابن الطقطقا (توفي ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩ م) ينفي نهائياً هذا النسب بقوله: «أما نسبه فليس عند النسابين بصحيح، وهم يعدونه من الأدعياء»[٩٥].

ويبقى لاستكمال الصورة أن نشير إلى أن نظام الملك الطوسي، وزير

السلاجقة المشهور (توفي ٤٠٨هـ/ ١٠٩٢م)، يصف رجلنا في كتابه سياست نامه بأنه علوي دون أن يشير إلى مسألة ادعاء هذا النسب. إلا أننا نشك في صحة معلومات الوزير في هذه المسألة؛ إذ هو يخطئ أولاً في تسمية قائد الثورة فيدعوه محمد بن علي (وليس علي بن محمد)، ويلحق ثانياً نعت البرقعي باسمه(٩٦)، وهو ما لم يرد في أي مصدر آخر كما لم يرد في أي من كتب الأنساب المعروفة.

وهكذا، فإذا صح وفق هذه المصادر بطلان نسبه العلوي، فإن ادعاءه هذا النسب يثير تساؤلاً عن دواعيه. وإلى هذا الغرض نشير إلى أن العلوية مرت، في علاقتها بالخلافة الأموية أولاً فالعباسية بعدها، بمراحل مد وجزر عديدة، ليس هنا مجال البحث عنها بتفصيل. غير أن ما ميز العلوية في تاريخها الطويل هو أنها وقفت دائماً في صف المعارضة بل كانت في أحيان كثيرة تشكل بؤرة استقطاب لقوى المعارضة للسلطة الرسمية، إذ كانت هذه القوى كثيراً ما تجد في العلوية متنفسها السياسي وأحياناً الاجتماعي فتندفع خلف أحد العلويين، وفي أحيان تدفع إلى السطح أحدهم، للمطالبة بالخلافة تحت شعار «الرضى من آل البيت» الذي كان يستقطب قطاعات واسعة من المجتمع الإسلامي لما كان يثير من آمال بأن آل بيت النبي – صلى الله عليه وسلم، بالهالة التي أحاطوا بها أنفسهم أو أسسها لهم أنصارهم – هم الأقدر من غيرهم على تحقيق العدل المنشود. ونتيجة لذلك كان العلويون يتعرضون لأنواع من التنكيل على أيدي السلطة؛ ما زاد من تعاطف الناس معهم.

وخلال هذه الفترة موضوع البحث تعرض العلويون في عهد المتوكل لحملة قاسية؛ إذ عرف عنه أنه «كان شديد الوطأة على آل أبي طالب، غليظاً على جماعتهم، مهتماً بأمورهم، شديد الغيظ والحقد عليهم، وسوء الظن والتهمة لهم»(٩٧). وقد وصل الأمر به أن أمر بهدم قبر الحسين بن علي وهدم ما حوله من المنازل والدور، وأن يبذر ويسقي موقع القبر وأن يمنع الناس من إتيانه(٩٨).

وما أن بدأت السلطة في المركز تنهار بعد مقتل المتوكل حتى وجد الطالبيون أن الفرصة قد تكون لاحت لهم لتجريب حظهم في منازعة الخلافة العباسية شرعيتها. ولم تكن حركة الحسن بن زيد وإقامته في طبرستان كياناً منفصلاً عن السلطة المركزية هي الوحيدة في هذا الصدد، إذ تعددت حركات العلويين في مناطق مختلفة من بلاد الخلافة، وإن كان أهمها قد حدث في الكوفة الموطن التاريخي التقليدي للحركات العلوية. ففي سنة ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م شهدت الكوفة ظهور يحيى بن عمر العلوي الذي دعا إلى الرضى من آل محمد، وكثر أتباعه وأخرج عامل الكوفة عنها، إلى أن هزمه أحد قادة الترك وقتله في معركة قرب الكوفة[٩٩]. كما شهدت الكوفة في سنة ٢٥١ هـ/ ٨٦٥م ظهور طالبي آخر من نسل الحسين بن علي هو الحسين بن محمد المعروف بالحرون، الذي تمكن في بداية تحركه من إجلاء عامل المدينة قبل أن يلقى القبض عليه، ويزج به في السجن[١٠٠]. كذلك شهدت الكوفة تحركاً علوياً في سنة ٢٥٣هـ/ ٨٦٧م جعل واليها يستبق الأمور، فيحمل جماعة من الطالبيين منها إلى بغداد[١٠١].

وفي غير الكوفة، ظهر علوي بنينوى[١٠٢]، وظهر محمد بن جعفر العلوي في الري سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م، وكانت له حروب مع أهل خراسان من المسودة، وأسر ومات في السجن، وظهر بعده في الري أيضاً أحمد بن عيسى من نسل الحسين وتغلب على واليها[١٠٣]. وفي الحجاز تمكن إسماعيل بن يوسف من نسل الحسين سنة ٢٥١هـ/ ٨٦٥م من السيطرة على المدينة ومكة وجدة[١٠٤]. وشهد صعيد مصر حركة علوية قام بها إبراهيم بن محمد، وهو من نسل عمر بن علي بن أبي طالب[١٠٥].

وفي ضوء هذه الحركات يمكن فهم دوافع انتساب رجلنا علي بن محمد إلى الطالبيين. فهو يأتي في إطار محاولة منه لركوب هذه الموجة العالية من الحركة السياسية التي كان العلويون محورها. وهو قد اختار من العلوية الزيديين لينتسب إليهم. والرواية التي أوردها الطبري عنه بخصوص ادعائه أن جده لأمه كان أحد

من خرجوا مع زيد بن علي في ثورته على هشام بن عبد الملك توحي بأن علي بن محمد كان يريد في ذلك أن يؤصل لنفسه في الزيدية موقعاً سياسياً باعتباره من نسل رجل خدم قضيتها، إلى جانب ما ادعاه من أنه من نسل زيد نفسه من جهة أبيه. والزيدية - أتباع زيد بن علي - معروف عنهم أنهم أقرب الفرق العلوية إلى السنة، وقد ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة، وجوّزوا لكل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة أن يكون إماماً واجب الطاعة[١٠٦]. ويناسب هذا المذهب علي بن محمد ما دام هو قد «خرج بالإمامة»، نعني مطالباً بها وجاعلها في نفسه. واستطراداً لهذا، يمكن أن نلاحظ بانتباه أن علي بن محمد على الرغم من ادعائه الانتساب إلى آل البيت، لم يرفع شعار «الرضى من آل البيت»، الذي كان أساساً لجميع الحركات العلوية بلا استثناء تقريباً، والذي جعلته قاعدة لمنازعة الخلافة العباسية على أهليتها للحكم. فالشعار - كما يبدو - لم يكن ضرورياً له ما دام هو فعلاً قد نهض بالإمامة، وفق الجواز الذي تمنحه له الزيدية.

وقد استقطب علي بن محمد بادعائه النسب العلوي عدداً من رموز الحركة العلوية إلى حركته. وكان من أوائل من انضم إليه محمد بن الحسن الذي أشرنا إليه باعتباره أحد المصادر الرئيسية التي أخذ عنها الطبري جل معلوماته عن حركة الثورة الداخلية. وتؤكد النبذة اليسيرة التي عرفناها عن حياة محمد بن الحسن هذا أنه كان شديد الولاء للقضية العلوية، متفانياً في الدفاع عنها حتى الموت[١٠٧]. غير أن الأهم من هذا أن عدداً من العلويين أنفسهم انضموا إلى علي بن محمد ووحدوا قضيتهم مع قضيته. ويذكر أبو الفرج أن علي بن زيد (وهو من نسل زيد بن علي) كان قد خرج في الكوفة في أيام المهتدي، وعندما فشلت حركته وهزم أمام القائد التركي الشاه بن مكيال «في عسكر ضخم»، خرج إلى «الناجم بالبصرة» ومعه جماعة من الطالبيين سمى الأصفهاني اثنين منهم: محمد بن القاسم (من نسل العباس بن علي بن أبي طالب) وطاهر بن أحمد (من نسل زيد بن علي)[١٠٨]. كما يذكر الطبري أن «جماعة من العلوية الذين كانوا بالبصرة»

صارت إلى علي بن محمد عند دخوله المدينة[١٠٩].

ولا نعلم في الحقيقة إذا ما كان هؤلاء العلويون، أو أنصارهم، يعتقدون صدقاً بالنسب الطالبي الذي ادعاه علي بن محمد لنفسه، إذ ليس في مصادرنا ما يشير إلى ذلك، أم كانوا قد تظاهروا بقبوله وهم يعتقدون بطلانه ما دام يحقق مطامحهم السياسية. إلا أن ما هو مؤكد أن عدد الطالبيين الذين انضموا إلى حركة علي بن محمد كان كبيراً إلى درجة ظن معها شاعر أن الحركة كانت حركة طالبيين. ففي أبيات عديدة من الشعر يصف فيها يحيى بن محمد الأسلمي القضاء على الثورة وعودة الأمور إلى نصابها فيما اعتبره عودة إلى الإسلام الصحيح، يلفت النظر بيت منها يشير إلى إحدى النتائج التي تحققت بهزيمة الثورة وهي هزيمة الطالبيين في إشارة واضحة إلى اعتقاد الشاعر بأن الحركة كانت حركتهم:

ويتلى كتاب **الله** في كل مسجد ويُلقى دعاء الطالبيين خاسيا[١١٠]

على الرغم من كل ما سبق، فليس في مصادرنا ما يجعلنا نعتقد بأن علي بن محمد كان زيدياً؛ بمعنى أنه اعتنق الزيدية مذهباً متكاملاً. لقد كان انتسابه للعلوية عامة، ولزيد خاصة، وسيلة للحصول على شرعية ما يسبغها على نفسه وهو في مواجهة السلطة العباسية من جهة، وأداة من جهة أخرى اكتسب بها إلى جانبه بعض الرموز العلوية وأعداداً من الطالبيين، إن كنا لا نعرف حجمها بالضبط فالإشارات إليها التي وردت تدل على أنها كانت مهمة.

وتتأكد مسألة عدم زيدية علي بن محمد - وهذا جانب آخر من شخصيته - فيما ذكر عنه أنه كان خارجياً من الأزارقة. والأزارقة هم أتباع نافع بن الأزرق (توفي ٦٠هـ/ ٦٨٠م)، وقد عرفوا بأنهم أشد فرق الخوارج تطرفاً وعصبية؛ فقد كفروا علي بن أبي طالب والقعدة ومرتكب الكبيرة، وأباحوا قتل أطفال مخالفيهم ونساءهم معهم[١١١]. ويستدل المسعودي بثلاث قرائن تؤكد اعتقاده بأن علي بن

محمد كان يرى رأي الأزارقة من الخوارج: «أن أفعاله في قتل النساء والأطفال وغيرهم من الشيخ الفاني وغيره ممن لا يستحق القتل تشهد بذلك، وأن له خطبة يقول في أولها: الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر ولا حكم إلا لله (وكان شعار «لا حكم إلا لله» هو الأكثر دلالة على الخوارج فعرفوا بالمحكمة)، وأنه كان يرى الذنوب كلها شركاً»[١١٢]. ويمكن إضافة قرائن أخرى إلى هذه التي أوردها المسعودي، منها أنه كتب على لوائه بحمرة وخضرة ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ﴾[١١٣]. وكان الخوارج قد عرّفوا أنفسهم بالشراة استناداً إلى هذه الآية القرآنية. ومن هذه القرائن أيضاً أن أحد قادة الثورة الكبار، وهو علي بن أبان المهلبي، كان يذهب مذهب الخوارج، وأنه «كان يصلي يوم الجمعة بالناس ويخطب على المنبر لعلي بن محمد، ويترحم بعد ذلك على أبي بكر وعمر، ولا يذكر عثمان ولا علياً في خطبته، ويلعن جبابرة بني العباس وأبا موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان»[١١٤].

وقد استند بيلياييف - كما أشرنا إلى ذلك - إلى هذا النوع من القرائن ليؤكد أن صاحب الزنج كان من الخوارج الأزارقة. غير أن مما يقلل من قيمة هذا التأكيد، ويجعلنا نرجح الشك في خارجية علي بن محمد، ادعاؤه النسب العلوي لكي يضفي بذلك شرعية على نفسه، ومن ثم على حركته، وهو ما يتناقض مع نظرية الخوارج في الإمامة التي تجعلها حقاً لأي مسلم تتوفر فيه شروط معينة تؤهله لها بغض النظر عن أصوله، وهي النظرية الأساسية التي قامت عليها الحركة الخارجية على اختلاف فرقها. ومع هذا، فلا ننفي أن يكون علي بن محمد قد استغل بعض مفردات الخوارج وشعاراتها، كما ظهرت على لوائه وفي الخطبة المشار إليها، وربما في غيرها، لتسويغ خروجه على السلطة، وكذلك لاكتساب مؤيدين له ممن يعتقدون معتقد الخوارج.

ومهما يكن، فإن المفتاح الأكثر أهمية لفهم شخصية علي بن محمد

هو في توجهه إلى القطاعات الهامشية والأكثر حرماناً في المجتمع وتركيزه عليها. فجسم الثورة التي أنشأها (وهو ما نبينه تفصيلاً في الفصل الرابع) كان مكوناً أساساً من عنصرين: الرقيق والأحرار الفقراء، وهؤلاء معاً هم من خاطبهم بحركته نظراً لسوء أحوالهم كما كان يؤكد لهم و«أن الله قد استنقذهم به من ذلك» الوضع كما أوحى لهم في خطبة له بينهم[١١٥].

ولم يكن علي بن محمد في توجهه نحو هذه الفئات غافلاً عما لدى العامة من طاقة مكبوتة يمكن تفجيرها إن أتيحت لها الفرصة لذلك. فقد عاش عصراً كان حافلاً بحركات العامة وظهورها على مسرح الأحداث الذي كان قد اتخذ شكلاً فاعلاً منذ الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون،التي لعب فيها الموصوفون بالعراة والعيارين دوراً ملحوظاً في أحداثها[١١٦]. وكان علي بن محمد ـ قبل بدء تحركه ـ شاهداً على نمو دور العامة في الشارع السياسي في سامراء عاصمة الخلافة. ففي أعقاب قتل المتوكل بأيدي الترك (٢٤٧هـ/ ٨٦١م) والبيعة لابنه المنتصر، شهدت سامراء اضطرابات ضد هذه البيعة شارك فيها الجند وغيرهم من «الغوغاء والعوام» كما يصفهم الطبري[١١٧]، ودخلوا دار العامة فانتهبوا الخزانة التي فيها السلاح. وكان الذين فعلوا ذلك هم «الغوغاء وأصحاب الحمامات» كما يذكر ابن الأثير[١١٨]. كما شهدت سامراء سنة ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م اضطرابات مماثلة قامت بها العامة، نتج عنها فتح السجون وإطلاق من فيها[١١٩]. بينما تأكد دور العامة السياسي أكثر في حادثة انتفاضها في بغداد سنة ٢٤٩هـ/ ٨٧٣م بعد هزيمة لحقت بجيوش المسلمين في بلاد الروم، وكانت الانتفاضة احتجاجاً على تقصير السلطة وتقصير أهل اليسار في بغداد عن تمويل الجيش، فقد «اجتمعت العامة ببغداد بالصراخ والنداء بالنفير... ففتحوا السجون وأخرجوا من فيها وأحرقوا أحد الجسرين (اللذين يربطان جانبي بغداد على دجلة) وقطعوا الآخر، وانتهبوا دار بشر وإبراهيم بن هارون (من كتاب السلطة)، ثم أخرج أهل اليسار من بغداد وسامراء أموالاً كثيرة ففرقوها فيمن نهض إلى الثغور»[١٢٠]. وينتظر أن

تكون مثل هذه الحوادث قد كونت جانباً آخر من جوانب شخصية علي بن محمد، إذ توافرت لديه من معايشتها خبرة وثيقة بقوة العامة وإمكاناتها على مواجهة السلطة.

الجانب الديني كان جانباً آخر من مكونات هذه الشخصية. لقد ألصقت بعلي بن محمد شبهة المروق من الدين، وكان هذا واضحاً مما ألصق به من نعوت سبقت الإشارة إليها. وربما كان الدليل الوحيد المتوفر الذي أمكن رميه به بهذه الشبهة هو قوله – في رواية منسوبة إلى محمد بن الحسن – مخاطباً كاتبه أو وزيره محمد بن سمعان: «لقد عرضت علي النبوة فأبيتها»، فسأله محمد بن سمعان «ولم ذاك؟»، فقال: «لأن لها أعباء خفت ألا أطيق حملها»[١٢١]. إلا أن ما ينبغي الانتباه له هو أن سلسلة السند في هذه الرواية قوامها محمد بن الحسن ومحمد بن سمعان، وهما اللذان استأمنا إلى جند الخلافة في الأيام الأخيرة من عمر الثورة وقبل مقتل صاحبها بقليل. ولا يستبعد أن تكون هذه الرواية إحدى أوراق تبرئة الذمة التي قدمها هذان بالتشنيع على صاحبهما السابق.

وعلى العكس من شبهة المروق من الدين فإن إلقاء نظرة غير متحيزة على سلوكه تبين أنه كان حريصاً على إظهار نفسه متمسكاً بالعقيدة. ففي بدء خروجه أكد لمن تجمع من أنصاره «أنه لم يخرج لغرض من أغراض الدنيا، وما خرج إلا غضباً لله ولما رأى من الفساد في الدين»[١٢٢]. كما كان ملتزماً تأدية الشعائر الدينية كالصلاة في أوقاتها[١٢٣]، والابتعاد عن المحرمات؛ فقد حرم على أتباعه شرب النبيذ[١٢٤]. وقد حرص في إحدى المناسبات – عندما وقع في قبضته عدد من الحجاج أرادوا سلوك طريق البصرة – أن يقدم لهم نفسه في هذه الصورة المتدينة، فقد «ناظرهم بقية يومه إلى وقت غروب الشمس، فجعلوا يصدقونه في جميع قوله، وقالوا: لو كان معنا فضل نفقة لأقمنا معك، فردهم إلى سفنهم»[١٢٥]. ويبدو هذا بالتأكيد متناقضاً مع سلوكه العملي الذي اتصف بقسوة بالغة وبنوازع تدميرية غير منضبطة. غير أن الأحقاد التي تراكمت في جانبي

الصراع كانت عالية الحدة وتفسر – إلى حد بعيد – هذا الحجم غير المعقول من الأفعال التخريبية وأعمال القتل بالجملة التي رافقت تطورات الثورة وعملياتها العسكرية.

واستطراداً لهذا الجانب الديني من شخصية علي بن محمد تنبغي الإشارة إلى الهالة الأسطورية التي قدم بها نفسه إلى أتباعه. فهو يزعم لهم سماعه صوت الرعد يحدد له بدقة أين المكان الأفضل للبدء بتحركه، كما يؤكد لهم أن من آيات إمامته أنه استطاع أن يحفظ ثلاث سور من سور القرآن (سبحان والكهف وصاد) في ساعة واحدة فقط[١٢٦]. وفي هذا السياق أيضاً ما روي عنه بعد أن تمكن رجاله من أسر عدد من المراكب قوله: «لما بلغني قرب المراكب مني نهضت للصلاة وأخذت في الدعاء والتضرع، فخوطبت بأن قيل لي: لقد أظلك فتح عظيم. والتفت فلم ألبث أن طلعت المراكب، فنهض أصحابي إليها... فلم يلبثوا أن حووها، وقتلوا مقاتلتها، وسبوا ما فيها من الرقيق، وغنموا منها أموالاً عظاماً لا تحصى ولا يعرف قدرها»[١٢٧].

وقد ذهب فاروق عمر إلى أن علي بن محمد في هذا الادعاء كان يتبرقع بثوب ديني مهدوي ييسر طريقه بين الجماعات المتذمرة[١٢٨]. غير أن ما يجب أن يقال في هذا الصدد هو أن تحليل شخصية «الزعيم»، أي زعيم بإطلاق، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار ذلك الإطار الكارزمي، الذي عادة ما يضم عناصر مركبة من الأسطوري والمتخيل وما يشبه المقدس، ويضع الزعيم نفسه فيه، أو يضعه فيه أتباعه وأنصاره، فيكون بذلك أكثر قدرة على التأثير في إلهاب حماسة الأتباع له، وبخاصة أن مثل هذا النموذج يُنظر إليه على أنه المخلص أو المنقذ، فيكتسب شرعيته على هذا الأساس. ويتكرر هذا النموذج في تاريخ جميع الشعوب، ويكثر ظهوره عند المنعطفات التاريخية الكبرى، أو عند نشوء أزمة في نظام القيم السائدة، أو عند ظهور ما يدل على أن نظاماً سياسياً أو اجتماعياً سينبثق من رحم النظام القديم المتهاوي. وعلي بن محمد بالهالة الأسطورية التي أضفاها

على نفسه، أو أضفاها أتباعه عليه، كان واحداً من هذه النماذج.

وهكذا يمكن أن تستخلص من هذا العرض صورة شبه دقيقة لشخصية علي بن محمد، قوامها أن الرجل استفاد تماماً من تراث المعارضة السياسية التي كانت سائدة في عهده بخطيها العريضين المتوازيين: الخارجي والعلوي، فوظف هذا التراث في خدمة ثورته دون أن يكون أسيراً له. وفي هذا فهو لم يتورع عن قتل ثلاثة من العلويين الذين انضموا إليه عندما اكتشف أنهم يسعون لتثبيت وضع لهم في داخل الثورة على حسابه هو نفسه. فيذكر الأصفهاني أن العلويين الثلاثة: علي بن زيد ومحمد بن القاسم وطاهر بن أحمد «كانوا في معسكر الناجم (علي بن محمد نفسه)، فلما تبين علي (بن زيد) أمره ودعوته وما هو عليه، كان يستميل قواده ويعرفهم خبره ويدعوهم إلى نفسه. فبلغ الناجم خبره، فدعا به والاثنين الآخرين فضرب أعناقهم صبرا»[١٢٩].

غير أنه إلى جانب استفادته من تراث هذه المعارضة واستناده إلى بعض مفرداتها لتعزيز موقعه على خريطة الصراع، عمق جذور ثورته اجتماعياً بأن اتجه إلى الفئات المحرومة والمهمشة بعد أن كانت قد تكونت لديه، من خلال المعايشة، صورة واضحة عن إمكانات هذه الفئات المنتمية إلى العامة في أن تكون قوة مؤثرة على مسرح الصراع. وأيضاً، في عصر برز فيه مغامرون كثر استغلوا فرصة ضعف المركز وانشغاله بالصراعات الداخلية ما بين قوى النفوذ فيه، فجربوا حظهم في تأسيس كيانات لهم مستقلة عنه، برزت شخصية علي بن محمد شخصية منافسة مستفيدة من كارزما كان يتمتع بها وشارك في تأسيسها أتباعه.

وهكذا فقد جمع علي بن محمد في شخصه، ومن ثم في ثورته، التحديات جميعاً التي كان المحيط (أو الأطراف) يواجه بها المركز الذي كانت سلطته قد اهتزت إلى الجذور، وشرعيته قد تعرضت للتآكل حتى درجة قريبة من التلاشي.

وما ينبغي إظهاره هنا أن شخصية علي بن محمد لم تظهر فجأة على مسرح الأحداث بصفته قائداً لثورة الزنج، التي ابتدأت فعلياً سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م، بل سبقت هذا الظهور الكثيف فترة، يمكن عدها فترة اختبار وتكوين، امتدت نحواً من ست سنوات بين ٢٤٩ و٢٥٥هـ/ ٨٦٣ و٨٦٩م، وهي تؤكد أن هذه الشخصية المركبة كانت تدرك تماماً خصائص الصراع في تلك المرحلة التي كان الأطراف فيها تتفلت من هيمنة المركز وتنازعه الشرعية وتسعى إلى الانفصال عنه.

في فترة الاختبار والتكوين هذه، ركز علي بن محمد جهوده على منطقة البحرين التي حاول، طوال خمس سنوات، أن يقيم فيها سلطة مستقلة عن المركز. ففي سنة ٢٤٩هـ/ ٨٦٣م غادر سامراء، حيث كان يقيم[١٣٠]، متوجهاً إلى هجر قاعدة البحرين وقصبتها. والبحرين وفق الجغرافيين العرب القدامى هي ساحل الخليج العربي الممتد من جنوب البصرة إلى جلفار (رأس الخيمة الحالية) التي كانت تدخل في إقليم عمان[١٣١]. وقد يبدو للوهلة الأولى أن اختياره البحرين يعود إلى ما ذكر عن انتمائه إلى عبد القيس، إحدى القبائل الرئيسية فيها، فكان توجهه إلى هذه المنطقة أملاً بتكوين عصبية قبلية له مستنداً إلى هذا الانتماء. غير أنه ليس في النصوص التاريخية التي بين أيدينا ما يشير إلى أي محاولة قام بها لتوظيف هذه العصبية لخدمة أغراضه، بل على العكس من ذلك، فقد اصطدم (كما سنبين بعد قليل) بأحد بطون هذه القبيلة في صراع دام. لذلك نلجأ إلى تفسير آخر لهذا الاختيار نجده في صلة البحرين القوية بالعلويين ذات الجذور القديمة التي تعود لأيام الأمويين[١٣٢]، ونربطها بتواتر ظهور العلويين في تلك الفترة في غير جهة من دولة الخلافة، مما شكل بالتأكيد اقتناعاً عند علي بن محمد بأن البحرين كانت أرضاً صالحة لتأسيس قاعدة له إذا تمكن من إحياء علاقة البحرين بالعلويين من خلال شخصية علوية فيها تأخذ على عاتقها هذه المهمة.

ويتعزز هذا التفسير عندما نجد علي بن محمد في هجر يدعي نسباً يتصل

بالعباس بن علي بن أبي طالب، ويدعو الناس على هذا الأساس لطاعته. وقد تمكن في البداية من أن يحيط نفسه في هجر بجماعة منحوه ولاءهم. ولكن لا نعلم في الحقيقة من خلال ما روى الطبري عن هذه الفترة من هم هؤلاء الذين دخلوا في طاعته، وإن كنا نعلم أن فئة أخرى (لا يعرّفها الطبري أيضاً) قد رفضته. وكانت النتيجة أن خلافات «عصبية» نشبت بين الفئتين كانت عاقبتها لغير مصلحته، إذ نراه يغادر هجر متجهاً إلى الأحساء ليضوى إلى حي من بني تميم فيها، وليكون بينهم مقامه. ولا يوضح مصدرنا مدة بقائه في الأحساء، ولكن بعض القرائن يدل على أن مقامه فيها استطال، إذ جبي الخراج له، ونفذ حكمه في القوم الذين نزل بينهم فقاتلوا «السلطان» بسببه، وأحلّوه «من أنفسهم محل النبي». غير أن الغموض يحيط بنهاية مدة بقائه في الأحساء، فيذكر مصدرنا أنه وتر جماعة كثيرة ممن كان مقيماً بينهم، فتنكروا له فتحول عنهم إلى البادية. إلا أن هذه الفترة كانت كافية لتكوين النواة الأولى لحركته، إذ نلقاه في البادية يتنقل من حي إلى حي يصحبه ثلاثة أشخاص تبعوه من مقامه السابق واشتهروا فيما بعد بأنهم من أبرز معاونيه: يحيى بن محمد المعروف بالبحراني، وهو مولى لبني دارم التميميين(١٣٣) من أهل الأحساء، ويحيى بن أبي ثعلب وهو تاجر من أهل هجر، وسليمان بن جامع وهو مولى أسود لبني حنظلة وهم أيضاً من تميم(١٣٤).

كانت هذه النواة أساساً راكم عليها علي بن محمد المجموعة الأولى من الأنصار الذين خاض بهم أولى مواجهاته العسكرية. فقد تمكن - وفقاً للطبري - من أن يجمع حول نفسه مجموعة من سكان البحرين خدعهم - كما يذكر مصدرنا - بزعمه أنه يحيى بن عمر، العلوي الذي كان قد ثار في الكوفة سنة ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م وقتل في معركة مع جيش السلطة في موقعة بالقرب منها. وبهذه المجموعة هاجم موقعاً في البحرين يقال له الردم حيث لاقى هناك هزيمة منكرة، فقد دارت الدائرة عليه وعلى أصحابه الذين قتلوا فيها قتلاً ذريعاً.

وهذه الحادثة جديرة بالتوقف عندها قليلاً. فالردم (وليس الروم كما

جاءت مصحفة في كامل ابن الأثير[١٣٥] هي قرية كبيرة في البحرين لبني عامر بن الحارث[١٣٦]، وهؤلاء من قبيلة عبد القيس[١٣٧] التي تذهب الرواية إلى أن علي بن محمد يعود بأصوله إليها. وهكذا، فإن تصدي عبد القيس له يثير تساؤلاً جاداً حول صحة انتمائه إلى هذه القبيلة، ويصبح هذا التساؤل مسوغاً أكثر إذا تذكرنا أن مقامه في الأحساء كان في بني تميم. على كل حال، كانت معركة الردم حاسمة بالنسبة لمشروعه في البحرين، بعدها «نفرت عنه العرب وكرهته وتجنبت صحبته... ونبت به البادية» - وفق تعبير الطبري - الأمر الذي لم يعد معه المقام فيها ممكناً، فخرج منها في عام ٢٥٤هـ/ ٨٦٨م بعد هذه التجربة الفاشلة ليخوض تجربة أخرى لم تكن أقل مرارة من الأولى.

كانت البصرة محطته التالية. وقد أحاط علي بن محمد قراره بالاتجاه نحوها بجو أسطوري يسوغ فيه اختياره، وأيضاً سبب مغادرته البادية في البحرين. فقد روي عنه قوله مؤكداً به إحدى «آيات إمامته»: «ألقيت نفسي على فراشي، فجعلت أفكر في الموضع الذي أقصد له وأجعل مقامي به، إذ نبت بي البادية، وضقت بسوء طاعة أهلها. فأظلتني سحابة فبرقت ورعدت، واتصل صوت الرعد منها بسمعي فخوطبت فيه، فقيل لي: اقصد البصرة. فقلت لأصحابي وهم يكنفونني: إنني أمرت بصوت هذا الرعد بالمصير إلى البصرة»[١٣٨].

غير أن الحقيقة كانت بالتأكيد خلاف ذلك. فقد شهدت البصرة عامئذ (٢٥٤هـ/ ٨٦٨م) فتنة بين حزبين من أحزابها يسميهما الطبري الهلالية والسعدية، فطمع علي بن محمد في أن يستغل هذه الفتنة بأن يقنع أحد الفريقين بالانضمام إليه. وهكذا قدم البصرة مع مجموعة من الرجال بقيت على ولائها له فصحبته من البحرين، وانضم إليه في موقعه الجديد ثلاثة إخوة من المهالبة قدر لأحدهم – علي بن أبان المعروف بالمهلبي – أن يصبح أحد قادة الثورة البارزين في المستقبل. كما انضم إليه في هذه المرحلة محمد بن الحسن الإيادي الذي ورد اسمه غير مرة في هذه الدراسة. غير أن أنصاره لم يفلحوا في استمالة

أي من الحزبين المتنازعين إلى صاحبهم، بل على العكس من ذلك فإن حركتهم المكشوفة لفتت انتباه واليها، محمد بن رجاء الحضاري، إلى هذا النشاط الذي قام به علي بن محمد، وكانت النتيجة وقوع عدد من أنصاره (منهم يحيى بن أبي ثعلب الذي كان صحبه من البحرين ومحمد بن الحسن) في قبضة السلطة، بالإضافة إلى أحد أبناء علي بن محمد وزوجته وألقي بهم في السجن بينما نجا هو نفسه وبعض رجاله فتركوا البصرة هاربين.

تجربته الثالثة كانت في بغداد التي قدمها هو وبعض أنصاره هاربين من البصرة. وفي هذه الفترة التي استقر فيها هناك (٢٥٤-٢٥٥هـ/ ٨٦٨-٨٦٩م) كانت بغداد، في أواخر عهد المعتز، تغلي بالفتن والاضطرابات ما بين الخليفة وبعض قادته من الترك، وباضطرابات العامة التي اتسعت، كما شهدت الأقاليم تكاثر حركات التمرد في مختلف الجهات. ويصف لنا اليعقوبي ما وصلت إليه الأوضاع في هذه الفترة بقوله: «لما كثر الاضطراب، تأخرت أموال البلدان، ونفد ما في بيوت الأموال... وضعف أمر المعتز حتى لم يكن له أمر ولا نهي، وانتفضت الأطراف»[١٣٩].

وفي هذا الجو المليء بالفوضى، ظهر علي بن محمد في مدينة السلام يدعو إلى نفسه، متقدماً إلى الناس بنسب علوي ادعاه ينحدر من زيد بن علي. وليس هناك معلومات في مصادرنا تكشف عن موقف السلطة من هذه الحركة الجديدة في بغداد، وإن كان يحتمل أن يكون انشغال السلطة بصراعاتها الداخلية قد صرف انتباهها عن هذا الطارئ. كذلك يرجح أن بغداد التي ما كانت يوماً معروفة بولائها للعلويين لم ترحب بهذا الدعي؛ إذ إن من استجاب لدعوته فيها كانوا قلة تمكن الطبري من تسميتهم فرادى.

وهكذا نراه بعد مقام في بغداد استمر نحواً من سنة، يغادرها متوجهاً مرة أخرى إلى البصرة بعد أن عُزل عنها واليها محمد بن رجاء، وشهدت فتنة أخرى

كسرت فيها أبواب السجون وأطلق من فيها ومن بينهم أنصار علي بن محمد السابقون وأهله. وكان قدومه إلى البصرة في رمضان ٢٥٥هـ / آب ٨٦٩م، إلا أن بقاءه فيها لم يستمر طويلاً، فقد كانت له محطة عبور مكث فيها أياماً ليصحب أهله ومن بقي على ولائه من أنصاره خارجاً منها. وقد كانت تجربته الفاشلة فيها أول مرة لا تزال بلا شك ماثلة في ذاكرته فما كان له أن يكررها.

اتجاهه الجديد كان نحو جنوب شرق البصرة، إلى السهول والبطائح الواقعة على ساحل رأس الخليج العربي. وفي مسيره إلى هناك كان مسلحاً بمعرفة عميقة بالتحديات التي كانت تواجهها مؤسسة الخلافة العباسية، كان قد اكتسبها بالاحتكاك المباشر بالقوى السياسية الفاعلة. وفي تلك المنطقة أخذ يؤسس حركة جديدة امتدت لتفرض سيطرتها على جنوب العراق كله، ووصلت في بعض مراحلها إلى نقطة غير بعيدة عن بغداد نفسها. تلك هي التي يصطلح عليها باسم ثورة الزنج التي استمرت أربعة عشر عاماً؛ من رمضان ٢٥٥هـ إلى صفر ٢٧٠هـ (آب ٨٦٩ إلى آب ٨٨٣م).

رابعاً - جماهير الثورة وقادتها

كان مسرح عمليات الثورة الأساسي هو المنطقة الممتدة ما بين فيض دجيل أو نهر قارون الحالي امتداداً إلى الغرب مروراً بفيض دجلة أو فيض البصرة (شط العرب الحالي)، ثم بالأبلة فالبصرة إلى أن تصل إلى البطيحة العظمى فالمجرى الأدنى لنهر الفرات (لجميع المواقع في هذه الدراسة انظر الخريطة الملحقة بها). وقد حدثت تغيرات في الأحوال الطبيعية في هذه المنطقة؛ بحيث أصبحت الآن خلاف ما كانت عليه في القرون الوسطى، لما طرأ من تغيير عظيم في مجريي الفرات ودجلة، وما نجم عن خراب في أنهر الري العديدة التي كانت قد جعلت من العراق في زمن الخلفاء العباسيين جنة لخصب أرضه، كما يذكر لسترانج الذي رصد بدقة هذه الاختلافات البيئية وبخاصة في مجريي الرافدين الكبيرين[١٤٠].

وفي الفترة موضوع البحث هنا وحواليها كان يتشعب في هذه المنطقة عدد كبير من القنوات عرفها البلدانيون المسلمون بصفة الأنهار التي اتخذت أساساً للري[١٤١]، كما كثر ما كان يسمى بالأزقة، وهي ممرات مائية تصل ما بين الأهوار المنتشرة بكثافة في المنطقة. وكانت البطيحة العظمى، التي دارت فيها معظم عمليات ثورة الزنج، تتبطح في رقعة يبلغ عرضها خمسين ميلاً وطولها نحواً من مئتي ميل، وتمتد من جنوب واسط إلى شمال البصرة، ويأتيها الماء من الفرات عند موضع في شمالها الغربي يبعد بضعة أميال عن جنوب الكوفة، وتتكاثر فيها الأهوار التي يتصل بعضها ببعضها الآخر بأزقة لسير السفن. وكان دجلة يدخل البطائح عند القطر ويخرج منها إلى موضع قرب القرنة الحالية حيث تتجمع مياه الفرات ودجلة فتجري في نهر أبي الأسد إلى رأس فيض شط العرب[١٤٢]. وكانت الأنهار في هذه المنطقة من الكثرة إلى الدرجة التي قدر فيها عددها في منطقة البصرة وحدها بمئة وعشرين ألف نهر أو قناة «تجري في

أكثرها الزواريق»[١٤٣].

وقد حددت الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة ـ بكثرة الأنهار والممرات (الأزقة) المائية فيها ـ طبيعة العمليات العسكرية التي قامت بها ثورة الزنج التي اعتمدت أساساً على نوع المعارك الخاطفة باستخدام الزوارق والمراكب الصغيرة لمهاجمة جيوش الخلافة. كما أن طبيعة هذه الأرض بما فيها من أهوار وشبكات مائية معقدة كانت تشكل عائقاً طبيعياً أمام جيش الخلافة في مواجهاتها العسكرية مع المتمردين.

ومن الخصائص الطبيعية الأخرى للمنطقة أنها منطقة سهول غرينية منبسطة مع نسبة قليلة جداً من الانكسارات والتعرجات في التضاريس، وهي إجمالاً تقع دون منسوب الأنهار ومجاري المياه التي تخترقها. وتاريخياً، كانت هذه المنطقة بهذه الخصائص عرضة لفياضانات عدة؛ بحيث كانت أجزاء كبيرة منها تغمر بالمياه في أزمنة مختلفة. وهذه الخاصية – بجانب شبكات الري المتعددة التي كانت تخترق المنطقة آخذة من أنهارها – أوجدت تربة فوق مشبعة بالمياه، كان لها تأثيرها الكبير في زيادة نسبة الملوحة في الطبقة السطحية من التربة وظهور الأملاح بكثافة على سطح الأرض بفعل آلية الامتصاص الشعري[١٤٤].

وكان الاعتماد الكثيف على الإنسان هو الوسيلة الوحيدة لتنظيف سطح الأرض من الملح المتراكم عليها. وقد أوجد ذلك ظهور نوع خاص من العمالة في المنطقة متخصصة في كسح السباخ وإزالة الأملاح عنها عرفت في مصادرنا بالشورجيين[١٤٥]، وهي كلمة مشتقة من أصل فارسي مكون من مقطعين: شوره (وتكتب الكلمة في بعض مصادرنا العربية برسم شورَج) الذي يعني الملح، وجي (بلفظ تْشي)، المقطع الذيلي الذي يدل على صاحب الصنعة أو المشتغل بها. وكان من الطبيعي وجود فئتين متمايزتين في إطار هذه العمالة: إحداهما تضم أصحاب العمل ووكلاءهم وهم من عرفوا بمصادرنا بالشورجيين أو وكلاء الشورجيين،

والأخرى فئة العمال المشتغلين بجهدهم البدني في هذا القطاع وهم من عرفوا بغلمان الشورجيين. ويخبرنا الطبري بأن من يعملون في الشورج كانوا من الأحرار والعبيد[١٤٦]. وكان عدد العمال في قطاع الفئة الثانية كبيراً جداً، إذ نعلم من مصادرنا أنه كان في أحد المواقع قرب البصرة خمسة عشر ألف غلام، كانوا يعملون في ظروف طبيعية قاسية، ويتقاضون مقابل عملهم أجوراً عينية من الدقيق والتمر[١٤٧]. وفي صفوف هذه الفئة الأكثر حرماناً في المجتمع بدأ علي بن محمد حركته، وشكل منهم الجماعة الأولى التي قام بها بثورته، فالرقيق الزنج كانوا هم الأرض الخصبة التي توفر الشروط الموضوعية لزرع بذور الثورة فيها، بحكم أوضاعهم المعيشية السيئة، وأيضاً استناداً إلى تجارب سابقة أثبتت فيها هذه الفئة الاجتماعية قابليتها للتمرد[١٤٨].

إلا أن المسألة الأكثر إثارة للجدل بالنسبة لهذه الفئة التي بدأت في صفوفها الثورة تتصل بكون أفرادها من الزنج، وهو أمر شكل أساساً لوصف الثورة بأنها ثورة عبيد. لكن الأستاذ شعبان رفض هذا الوصف، فالثورة - عنده - «لم تكن ثورة رقيق. لقد كانت ثورة زنج، أي ثورة سود. ومساواة السود بالرقيق إنما هي انعكاس لنظريات القرن التاسع عشر العرقية. وهذه (المساواة) يمكن تطبيقها فقط على الجنوب الأميركي قبل الحرب الأهلية. أما الحقيقة فهي وجود كلا الرقيقين الأبيض والأسود في المجتمع الإسلامي، وإن عمل الرقيق لم يكن يشكل عاملاً من عوامل الاقتصاد كما كانت الحال في روما. ففي العالم الإسلامي استخدم الرقيق في الأعمال المنزلية كما كان منهم سراري. وهكذا فإن الحديث عن ثورة قام بها الرقيق ضد أوضاعهم البائسة في سبخات البصرة الملحية إنما هو اختلاق من الخيال وليس له سند في المصادر. وعلى العكس من ذلك، فإن بعض من كانوا يعملون في السبخات الملحية كانوا من بين الأوائل الذين قاتلوا ضد الثورة. لقد كان ثمة، طبعاً، عبيد أباق قليلون انضموا إلى المتمردين. لكن ذلك لا يجعل منها ثورة رقيق، إذ الغالبية العظمى من الثوار كانوا عرباً من خليج فارس (الخليج

العربي) يدعمهم أحرار من شرق أفريقيا اتخذوا من المنطقة (منطقة البصرة) مواطن لهم»[١٤٩].

إن الآراء الواردة في هذا النص تفتقر إلى الأدلة التي تجعل منها حقيقة تاريخية أكثر منها وجهة نظر. فما هو ثابت تاريخياً أن الرقيق الأسود كانت له مساهمة في عملية الإنتاج الاقتصادي في المجتمع الإسلامي، وبخاصة في العصر العباسي. وإذا كان حجم هذه المساهمة لا يمكن تقديره بالضبط، فهناك أدلة وشواهد تؤكد أن حجم العمالة الرقية السوداء في القطاع الزراعي لا يقلل من شأنه، وبخاصة مع نشوء الحيازات الزراعية الكبيرة زمن العباسيين[١٥٠]، وما كان يعنيه ذلك من ازدياد الطلب على العمالة الزراعية؛ ما جعل أصحاب تلك الحيازات يوجهون أنظارهم إلى الرقيق يستجلبونهم من الخارج. فهم إلى جانب كونهم عمالة رخيصة كانوا يسدون الفجوة ما بين النمو السريع في مساحة الملكيات الزراعية المنتجة (الذي كان يتأتى من التزايد المطرد في عدد هذه الملكيات، وبخاصة الكبيرة منها، من جانب، ومن عمليات استصلاح الأراضي التي كانت نشطة في العصر العباسي، من جانب آخر) والنمو المحدود في العمالة الحرة.

وكانت المناطق الجنوبية في العراق، بحيازاتها الزراعية الكبيرة، هي الأكثر جذباً للعمالة الرقية السوداء، وكانت هي الأرض الخصبة التي توجه إليها علي بن محمد ليزرع فيها بذور ثورته. ولا يترك لنا الطبري مجالاً للشك في أن من التحق بقائد الثورة لدى بدء تحركه كانوا من العبيد، وهم أنفسهم المقصودون بالزنج. فقد اجتمع إليه في أيامه الأولى «بشر كثير من غلمان الشورجيين» يقدرون بالمئات[١٥١]. وكان ذلك بمنزلة إنذار لوكلاء الشورجيين ليحرزوا غلمانهم، فأرسلوا إليه رسولاً فاوضه على أن يرد «هؤلاء العبيد على مواليهم» مقابل خمسة دنانير عن كل رأس[١٥٢]. ويتأكد من هذا أن التشكيل البشري الأول الذي قام عليه تحرك علي بن محمد كان من الزنج الأرقاء الذين يعملون في

الأرض. وقد استمر هؤلاء، ومن انضم إليهم من أقرانهم فيما بعد، يكونون جسم الثورة الأساسي وليسموها باسمهم وليعرف قائدها باسم صاحب الزنج دليلاً على أنهم الأغلبية فيها.

ولا يعني هذا أن الزنج الأرقاء كانوا هم الوحيدين الذين انضموا إلى الثورة. فمن إشارات عرضية وردت في المصادر يمكن الاستدلال على أن فئات أخرى من غير الزنج شاركوا أيضاً فيها بشكل أو بآخر، وفي مراحل مختلفة. فقد ورد غير مرة ذكر للباهليين[١٥٣]، ولبني تميم[١٥٤]، كما أن ثمة إشارة إلى بني أسد[١٥٥]. والأغلب أن مجموعات من هذه القبائل العربية ـ ولا تكشف مصادرنا عن عددها ولا عن حجمها ـ انضمت إلى علي بن محمد وقد جذبتها إليه عوامل مختلفة تتصل بشخصيته المركبة من الخارجي والعلوي والديني، فكان لا بد لأي من هذه الجوانب، أو لها مجتمعة، أن تجد صدى لدى أفراد من هذه الفئات، وبخاصة أن المرحلة كلها كانت تتراصف فيها الدعوات والحركات السياسية وتتصارع على صعيد واحد.

وإلى جانب هذه الفئات التي أشارت إليها مصادرنا بانتماءاتها القبلية ظهر الأعراب عنصراً نشطاً في الثورة[١٥٦]. وكان دافعهم إلى المشاركة فيها تقاليد الغزو المتوطنة فيهم، كما كانوا مستفيدين كذلك من معرفتهم بطبيعة المنطقة وبطرقها، الأمر الذي أتاح لهم أن يشكلوا خطوط تموين للحركة تمتد عبر البادية وصولاً إلى المواقع التي كان يسيطر عليها علي بن محمد[١٥٧].

وإلى هؤلاء جميعاً نجد في مصادرنا ذكراً للأكرة[١٥٨]، في إشارات إلى مجموعات من الفلاحين (أو العمال الزراعيين) انضمت إلى الثورة. لكنا في الحقيقة نجهل عدد هؤلاء أو نسبتهم من إجمالي من انضموا إليها من سائر الفئات.

وننفي في هذا المقام ما ادعاه شعبان عن أن اليهود كانوا من جملة من دعموا الثورة[١٥٩]. فالإشارة الوحيدة التي وردت عند الطبري، واستند إليها

شعبان في ادعائه، هي المتصلة بيهودي زعم لعلي بن محمد أنه «يجد صفته في التوراة، وأنه يرى القتال معه... وأقام معه ليلته تلك يحادثه»[١٦٠]. وقد عمم شعبان هذه الحادثة، بغير حق ودون دليل، على مشاركة اليهود في الثورة، ليصل إلى استنتاجه غير الصحيح.

وهكذا فإن ما يفضي به هذا العرض هو أن علي بن محمد اتجه في مطلع ثورته إلى الزنج الأرقاء، مخاطباً فيهم أوضاعهم الاجتماعية السيئة، فقد منّاهم ووعدهم أن يقودهم ويرئّسهم ويرفع من أقدارهم ويملكهم العبيد والأموال والمنازل، ويبلغ بهم أعلى الأمور، كما كان يؤكد لهم في خطبه بينهم[١٦١]. وقد غذى فيهم منذ البداية حقداً على أسيادهم السابقين، وعمم لديهم الاقتناع بأن حركته إنما هي موجهة ضد هؤلاء الأسياد. فقد استهل علي بن محمد ثورته بأن أخذ بعض وكلاء الشورجيين، وفي محضر من الزنج، وقال لهم: «لقد أردت ضرب أعناقكم لما كنتم تأتون إلى هؤلاء الغلمان الذين استضعفتموهم وقهرتموهم وفعلتم بهم ما حرّم الله عليكم أن تفعلوه بهم، وجعلتم عليهم ما لا يطيقون، فكلمني أصحابي فيكم فرأيت إطلاقكم. فقالوا: إن هؤلاء الغلمان أباق، وهم يهربون منك فلا يبقون لا عليك ولا علينا، فخذ منا مالاً وأطلقهم. فأمر غلمانهم فأحضروا شطباً، ثم بطح كل قوم مولاهم ووكيلهم، فضرب كل رجل خمس مئة شطبة... وأطلقهم، فمضوا نحو البصرة»[١٦٢]. وكان هذا التوجه سبباً كافياً لأن تستقطب الثورة أفواجاً متزايدة من الزنج كونوا في النهاية الغالبية فيها. وإلى جانبهم، ولأسباب ودوافع متعددة، سياسية واجتماعية، التحق بالثورة في مراحل مختلفة وبأدوار متفاوتة مجموعات أخرى، عربية وغير عربية من رجال القبائل ومن العمال الزراعيين الأحرار، لكنها لم تكن بذلك الحجم الذي تغير به من لون الثورة التي بقي اللون الزنجي هو السائد في قواعدها.

كان ذلك هو جسم الثورة في قواعدها وقد غلب عليه اللون الأسود وشاع فيه الرقيق. أما الأطر القيادية العليا فكانت تختلف. فباستعراض أسماء من لمعوا من

قادة الثورة تبرز أسماء عدد كبير من العرب الأحرار، منهم علي بن أبان المعروف بالمهلبي، وهو أبرز القادة العسكريين في الثورة، وأخواه محمد والخليل، وهم التحقوا بعلي بن محمد في مقامه الأول في البصرة، وثعلب بن حفص البحراني، وإبراهيم بن جعفر الهمذاني، وأبو المغيرة المخزومي، وأحمد بن موسى بن سعيد، وابن أخته مالك بن بشر اللذان توليا أمر البصرة بعد أن اقتحمتها الثورة، ومحمد بن يزيد الدارمي وكان قد صحبه من البحرين، ويحيى بن أبي ثعلب من أهل هجر.

كذلك برز قادة من الموالي وليس العبيد، منهم سليمان بن جامع وهو مولى أسود من موالي بني حنظلة في البحرين وكان قائد جيشه، ويحيى بن محمد الأزرق المعروف بالبحراني وهو مولى لبني دارم من أهل الأحساء.

ومن الزنج اشتهر عدد كبير من القادة العسكريين، منهم شبل بن سالم وكان من غلمان الدباسين أو صانعي الدبس، وأبو النداء ومشرق ورفيق، وهؤلاء الأربعة التحقوا بعلي بن محمد في الأيام الأولى من بدء تحركه وكان لهم تأثير في تجميع الزنج إليه، ومنتاب، ويسار الذي كان على شرطة قائد الثورة، وأنكلويه، والحسين الحمامي الذي يوحي اسمه بأنه كان من عمال الحمامات، ومفرج أبو صالح، وأندرون، وثابت بن أبي دلف، وبهبوذ بن عبد الوهاب أحد القادة العسكريين الكبار(١٦٣).

وفوق هؤلاء أشرنا قبل إلى محمد بن سمعان من بني تميم وهو كاتب قائد الثورة ووزيره، وكان قبل التحاقه به أحد الرجال البارزين في بلاط والي البصرة(١٦٤)، كما أشرنا إلى محمد بن الحسن بن سهل ابن أخي الفضل بن سهل صاحب المأمون، وهو من أصل فارسي، وكان أحد كبار معاوني قائد الثورة السياسيين.

ويتأكد من استعراض هذه الأسماء أن الانتماءات السياسية والاجتماعية

لأشخاصها لم تكن واحدة، لكنها التقت عند شخصية علي بن محمد المتعددة، فهو كان بهذا التعدد يمثل بؤرة استقطاب لاتجاهات مختلفة أدركت ضعف المركز وتهاويه فسعت إلى منازعته السلطة. وخلال أربعة عشر عاماً تمكنت هذه المجموعة بالفعل من أن تتحدى المركز، وتفرض سلطتها المستقلة عنه.

وفي إطار هذه المسافة الزمنية ينبغي التمييز بين مرحلتين: الأولى كانت مرحلة صعود الثورة وتوسعها، وهي الممتدة ما بين عامي ٢٥٥ و٢٦٦ هـ/ ٨٦٩ و٨٧٩م، وكان المركز فيها لا يزال منقسماً على نفسه، والمرحلة الثانية هي مرحلة الانحسار التي انتهت بهزيمة الثورة ومقتل قائدها في صفر ٢٧٠هـ/ آب ٨٨٣م حيث استعاد المركز فيها بعض قوته، ومن ثم تمكن من أن يواجه هذا التمرد في الأطراف (أو المحيط). والمرحلتان هما مدار البحث في الفصلين الخامس والسادس على التوالي.

خامساً - الثورة في مرحلة الصعود والتوسع

اختار علي بن محمد ميداناً رئيسياً لثورته السهول المحيطة بالبصرة، ثم باتجاه الجنوب إلى ساحل الخليج العربي، وامتداداً إلى الشرق على هذا الساحل حيث إقليم خوزستان الذي يتاخم إقليم العراق بحسب التقسيمات الإدارية لدولة الخلافة (انظر الخريطة).

وتمتاز هذه المنطقة التي بدأت منها الحركة بعدد من الخصائص تجعلها من ناحية استراتيجية ذات قيمة مثلى للقيام بأية حركة تمرد أو عصيان على السلطة المركزية في العاصمة. فمن حيث الطبيعة الجغرافية تميزت المنطقة - كما أشرنا إلى ذلك قبل - بكثرة الأنهار والأقنية المائية فيها[١٦٥]؛ مما يجعل حركة الجيوش على جانب كبير من الصعوبة، بالإضافة إلى ما تسببه وعورة الموضع وامتناعه بالقصب النامي فيه بغزارة[١٦٦] من إعاقة خطيرة لتقدم هذه الجيوش.

أما من الناحية البشرية فإن وجود هذه الأعداد الكثيفة من الناس الذين يعانون أوضاعاً اقتصادية واجتماعية متردية كان يشكل أرضاً خصبة للنقمة والتمرد أمكن استغلالها جيداً من جانب قائد الثورة. وكان مما يشجع على ذلك أيضاً أن المنطقة نفسها وما جاورها شهدت قبل نحو نصف قرن حركة تمرد مماثلة عرفت بمراجعنا الحديثة باسم ثورة الزط التي استمرت من سنة ٢٠٥هـ/ ٨٢٠م (في عهد المأمون) إلى سنة ٢٢٠هـ/ ٨٣٥م عندما تمكن المعتصم من القضاء عليها. وكان جسم الحركة أساساً مكوناً من قوم عرفوا بالزط، وقد قدموا من السند في وقت سابق وأسكنهم الحجاج، والي العراق في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، في منطقة البطيحة ما بين واسط والبصرة، وعملوا في الزراعة، كما انضم إليهم في تمردهم الطويل أباق العبيد[١٦٧]. وربما كانت هذه الحركة بكل أبعادها ومضامينها في ذهن علي بن محمد عندما اختار هذه

المنطقة بالذات لتكون منطلقاً لثورته.

إلى جانب ذلك، فإن هذه المنطقة الواقعة على رأس الخليج العربي كانت لها أهميتها المركزية في اقتصاد دولة الخلافة. فهي تقع على مفصل من أهم مفاصل حركة التجارة العالمية في القرون الوسطى العابرة ما بين المنطقة الجغرافية الواقعة في الجنوب الممتدة من الصين مروراً بالهند وانتهاء بسواحل أفريقيا الشرقية، وهي التي عرفت قديماً بأنها موطن التجارة الشرقية، وبين المنطقة الجغرافية الواقعة إلى الشمال من الخليج العربي وتضم العراق والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط إجمالاً. وفي هذه المنطقة على رأس الخليج، برزت البصرة لتكون أهم مركز تجاري في زمن العباسيين. فهي من جانب مرفأ استيراد للتجارة الشرقية القادمة عبر الخليج، كما كانت من جانب آخر ميناء تصدير للسلع الزراعية المنتجة في سواد العراق والتي كانت مطلوبة بإلحاح على امتداد سواحل الجزيرة العربية الفقيرة بمواردها الطبيعية[١٦٨]. ويحدثنا الجاحظ (توفي ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م) عن هذه الحركة التجارية النشطة فيذكر أن عدد السفن التي كانت تدخل البصرة في زمنه كان نحواً من ألفي سفينة يومياً «لا يبيت فيها سفينة واحدة»[١٦٩]. وهكذا فإن السيطرة على هذه المنطقة الحيوية تجارياً كانت تمنح المتحكم فيها ميزتين: الأولى تأمين موارد اقتصادية لحركته، والثانية ضرب اقتصاد خصمه في أحد مفاصله الرئيسية.

في هذه المنطقة الاستراتيجية، إذن، بدأ علي بن محمد تحركه في رمضان ٢٥٥هـ/ آب ٨٦٩م، فاتخذ مقراً مؤقتاً له قرية يسميها الطبري برنخل[١٧٠]، وحدد المسعودي موقعها، باسم بئر نخل، ما بين المفتح وكرخ البصرة[١٧١]. والمفتح القريبة منها بئر نخل تقع إلى الشمال من البصرة[١٧٢] على مجرى مياه دجلة[١٧٣] وعلى الجانب الأيسر منها. في هذه القرية اجتمع إلى علي بن محمد أنصاره السابقون (علي بن أبان ويحيى بن محمد البحراني وسليمان بن جامع) وشكل منهم النواة الأولى لقيادته التي انضم إليها كذلك اثنان من الزنج الرقيق،

رفيق ومشرق. كذلك كون هنا المجموعة الأولى من جسم ثورته التي بلغت عدة مئات من الزنج من غلمان الشورجيين[١٧٤].

وكانت المواجهة الأولى التي خاضتها الثورة وهي في هذا المقر المؤقت ذات طبيعة اجتماعية بحتة؛ إذ أسرع وكلاء الشورجيين إلى علي بن محمد يساومونه على أن يرد إليهم غلمانهم مقابل خمسة دنانير عن كل رأس، وقد أشرنا قبل إلى هذه المواجهة ونتائجها.

ويبدو أن قرب هذا المقر من البصرة حيث تتركز قوات السلطة العسكرية، في وقت لم تكن الثورة بعد قادرة على تسليح نفسها، كان سبباً دفع علي بن محمد إلى أن يتجه برجاله شرقاً بعيداً عن البصرة، فعبر بهم نهر دجيل (فيض دجيل) إلى الشمال من عبادان متجهاً إلى إقليم خوزستان. وهناك، وفي كورة جبّى، شكل أول نواة عسكرية له عندما انتهب رجاله بعض دواب وكلاء الهاشميين وداراً لبعض بني هاشم فيها سلاح. كذلك وسع قاعدة ثورته بمن انضم إليها من غلمان الشورجيين العاملين في هذه المنطقة. وقد أتاح له هذا الوضع الجديد قوة إضافية أدركها وكلاء الشورجيين في المنطقة الذين قدموا إليه يساومونه أيضاً على رد غلمانهم إليهم دون جدوى[١٧٥].

وخلال أربعة أشهر من عمله على هذا المسرح (ما بين رمضان وذي القعدة ٢٥٥هـ/ آب وتشرين الأول ٨٦٨م) تمكن علي بن محمد من أن يفرض سلطته ونفوذه على منطقة شملت عبادان وسليمانان على ساحل الخليج، صعوداً إلى الشمال حيث كورة جبى، ثم باتجاه غربي عابراً فيض دجيل إلى البطائح الواقعة بينه وبين فيض دجلة (شط العرب الحالي)، مسيطراً بذلك على الجانب الأيسر من هذا النهر بدءاً من مصبه في الخليج العربي في الجنوب إلى قرية المذار في الشمال[١٧٦].

وقد شهدت هذه الفترة أول مواجهة عسكرية له مع قوات السلطة في البصرة

التي كما يبدو لم تنقل إلى العاصمة أخبار ما يجري في المنطقة؛ إذ أخذت على عاتقها أن تتصدى لهذه الحركة محلياً بقواها الذاتية المتوفرة لديها. فقد جمع له الزينبي حاكم البصرة أكثر من أربعة آلاف مقاتل واتجه بهم إلى بيان على الشاطئ الشرقي لفيض دجلة التي كان علي بن محمد قد اتخذها مقراً له. وكانت نظرة هذه الحملة العسكرية إلى هذه الحركة الجديدة أنها حركة عبيد أباق فروا من أسيادهم، وأن من واجبها استعادتهم. فقد أعدت جموع هذه الحملة «الشرط لكتف من ظفروا به من السودان»[١٧٧]. ولم تكن هذه النظرة التي استخفت بحجم الثورة وقوتها لمصلحة الحملة التأديبية التي أرسلت من البصرة؛ إذ ما لبثت عساكرها أن تمزقت في السبخات والممرات المائية العديدة، واستطاع علي بن محمد أن يسجل لنفسه وجماعته أول نصر على قوات السلطة.

أغرى هذا النصر قائد الثورة أن يعبر فيض دجلة ببعض قواته ليتخذ له مقراً جديداً إلى الجنوب من البصرة، في سبخة تكثر فيها الأنهار الصغيرة التي تصب في فيض دجلة من جهته الغربية[١٧٨]. وكان موقع هذا المقر على نهر أبي الخصيب، أحد هذه الأنهار الصغيرة، حيث أقام علي بن محمد فيما بعد مدينته الحصينة التي سماها المختارة.

وبتمركزه في هذه المنطقة المنيعة بالأنهار المحيطة بها، وبقربه من البصرة، مد علي بن محمد ببصره إلى هذه المدينة التي كانت الآن في متناول يده. وفي أواخر شهر ذي القعدة ٢٥٥هـ/ كانون الأول ٨٦٨م قامت مجموعات من جيشه، مستخدمة الزوارق، بمهاجمة البصرة وأوقعت بأهلها وبالجيش المدافع عنها خسائر كبيرة. وكانت نتيجة هذا الهجوم - كما ذكر الطبري -: «قوي عدو الله بعد هذا اليوم، وتمكن الرعب في قلوب أهل البصرة منه، وأمسكوا عن حربه، وكُتب إلى السلطان بخبر ما كان منه»[١٧٩]. وكانت تلك هي المرة الأولى - وفق هذا الخبر - التي تُعلم فيها السلطة في العاصمة بما يجري في جنوب العراق.

وعلى الرغم من هذا النصر الذي حققه علي بن محمد في البصرة فقد منع جيشه من دخولها واكتفى بإرهاب أهلها وبإيقاع الهزيمة العسكرية بالجيش المدافع عنها. وربما كان سبب إحجامه عن دخول البصرة واحتلالها أنه كان يسعى إلى تثبيت مركز له أكثر صلابة في المنطقة، يضعه في مواجهة البصرة، ويكون له قاعدة ارتكاز وملجأ تراجع إن اضطر إليه. وهذا واضح من حقيقة أنه بدأ منذ ذاك ببناء مدينته في تلك السبخة التي انطلق منها لمهاجمة البصرة؛ إذ أمر أصحابه باتخاذ الأكواخ دليلاً على نيته إقامة هذا المركز.

كانت عاصمة الخلافة في هذا الوقت (وكان المهتدي قد ارتقى منصب الخلافة في رجب ٢٥٥هـ/ حزيران ٨٦٨م؛ أي قبل شهرين تقريباً من بدء الثورة) مشغولة بعدة مشاغل: كان منها وثوب العامة في بغداد ضد أحد قادة الجيش فيها الذي كان أتباعه قد «جاهروا بالفاحشة وتعرضوا للحرم والغلمان بالقهر»، وكان منها أيضاً المؤامرات في صفوف هؤلاء القادة على مراكز النفوذ في السلطة، بالإضافة إلى المشكلات القائمة في الأقاليم كاشتداد ساعد الحسن بن زيد العلوي في طبرستان، واستيلاء مساور الشاري على الموصل[١٨٠].

وهكذا، وعلى الرغم من استنجاد أهل البصرة بالسلطة في المركز، فإن رد فعل العاصمة (وهي في انشغالاتها تلك) لم يزد عن إرسال قائد جديد لقواتها في البصرة، بالإضافة إلى وال جديد للأبلة، الفرضة المهمة القريبة من البصرة، والتي كانت أيضاً في متناول ثورة الزنج. فوفقاً لمصدرنا، وجه الخليفة «جعلان التركي مدداً لأهل البصرة، وأمر أبا الأحوص الباهلي بالمصير إلى الأبلة والياً عليها، وأمده برجل من الأتراك يقال له جريح»[١٨١]. وقد كشفت السلطة المركزية – إذ لم ترسل جيشاً من لدنها لمحاربة التمرد – عن عجزها. وزاد الأمر سوءاً أن القائد التركي جعلان، الذي أُرسل ليكون مدداً لأهل البصرة، اتخذ موقفاً متخاذلاً تجاه علي بن محمد، فقد اختار موقعاً خارج البصرة «فخندق على نفسه ومن معه، فأقام ستة أشهر في خندقه». وانتهى هذا الحصار الذي فرضه جعلان على

نفسه بهجمة عليه من الزنج، فقُتل «جماعة من أصحابه، وريع الباقون روعاً شديداً، فترك جعلان عسكره ذلك وانصرف إلى البصرة... وظهر عجزه للسلطان، فصُرف عن حرب الخبيث، وأمر سعيد الحاجب بالشخوص لحربه»[١٨٢].

وقد ازداد مركز الخلافة تهاوياً في أواخر أيام المهتدي الذي حاول أن يقلص من سلطة الأتراك وخاض معهم مواجهة انتهت بخلعه وقتله، كما بينا ذلك قبل. وقد استغل علي بن محمد هذا الصراع في المركز ليوسع من نطاق مسرح عملياته، فحاصر الأبلة ثم اقتحمها بعد أيام قليلة من خلع المهتدي (كان خلع المهتدي في ١٦ رجب ٢٥٦هـ/ حزيران ٨٧٠م، واقتحمت الأبلة في السادس والعشرين من الشهر نفسه)، وقُتل فيها خلق كثير وغرق خلق كثير، واحترقت المدينة، وحويت الأسلاب، وكان من القتلى واليها أبو الأحوص[١٨٣].

وأدت نتائج هذا الاقتحام بالصورة التي كانت عليها إلى سقوط مدينة عبادان بيد قائد الزنج دون قتال، إذ خافه أهلها «على أنفسهم وحرمهم، فأعطوا بأيديهم، وسلموا إليه بلدهم فدخلها أصحابه، فأخذوا من كان فيها من العبيد، وحملوا ما كان فيها من السلاح إليه ففرقه عليهم»[١٨٤]. ومن عبادان اتجه قسم من قواته إلى الأهواز فدخلوها وأسروا حاكمها.

أشاع احتلال الزنج الأبلة ودخولهم الأهواز جواً من الرعب في المنطقة، وبخاصة في البصرة التي كانت قوات الزنج على أبوابها، فقد «رعب أهل البصرة رعباً شديداً، فانتقل كثير من أهلها عنها وتفرقوا في بلدان شتى، وكثرت الأراجيف من عوامها»[١٨٥]. إلا أن الأهم من ذلك هو أن علي بن محمد وسع قاعدة ثورته. فلأول مرة منذ أن انطلقت هذه الثورة نراه يستعين بالأعراب. فقد ندب إليهم مساعده القديم محمد بن يزيد الدارمي، الذي كان معه منذ أيامه في البحرين، وأنفذه إليهم في بادية البصرة مستعيناً بهم «فأتاه منهم خلق كثير». كذلك نعلم لأول مرة أن جماعة من بني تميم وبني أسد انضموا إلى الثورة تحت قيادة علي

بن أبان المهلبي الذي ذهب المسعودي - كما أشرنا إلى ذلك قبل - إلى أنه من الخوارج الأزارقة. كما نعلم أيضاً أن بني تميم المقيمين في البصرة قد دخلوا في سلم مع علي بن محمد قبل اقتحامه المدينة(١٨٦).

فرض علي بن محمد حصاراً على البصرة أساء لأهلها كثيراً. وكثر الوباء فيهم، واستعرت حرب بين حزبين فيها معروفين بالبلاليين والسعديين. يقول اليعقوبي: إن العصبية وقعت بين أهل البصرة حتى أحرق بعضهم منازل بعض(١٨٧). وفي هذا الوقت لم يكن عدد جند السلطة في المدينة يزيدون على نيف وخمسين فارساً. وقد دام الحصار أشهراً، وانتهى بأن اقتحم الزنج ومن شاركهم من القبائل البصرة في شوال ٢٥٧هـ/ آب ٨٧١م، حيث ارتكبت مجزرة بشعة رافقها خراب كبير واشتعال النار في أرجائها. ولم تكن قوات الثورة مسؤولة وحدها عن هذا الذي حل بالبصرة، بل شاركها المسؤولية عصابات نهب وتخريب نشطت في أرجائها، كما تتحمل شطراً من المسؤولية قوى الصراع الداخلي فيها، التي كانت غير مرة – وقد أشرنا إلى ذلك قبل – قد شاركت في الفتن التي ابتليت بها المدينة.

خلال ستة أشهر من احتلال البصرة، بدت عاصمة دولة الخلافة مشلولة إلى حد بعيد عن معالجة الوضع في جنوب العراق. وكان كل ما فعلته السلطة خلال هذه المدة هو أنها وجهت أحد قادتها، محمد المولد، لحرب صاحب الزنج. فهزم هذا القائد الجديد، وكانت الهزيمة مناسبة لقوات الثورة لأن تلاحقه، وتفرض سيطرتها شمالاً على نهر دجلة إلى موقع قرية الجوامد(١٨٨).

أما أول تحرك جادّ قامت به الخلافة، فقد جاء في شهر ربيع الثاني ٢٥٨هـ/ شباط ٨٧١م عندما استدعى الخليفة المعتمد أخاه أبا أحمد (لقب فيما بعد بالموفق)، وأنفذه على رأس جيش كبير إلى البصرة يساعده مفلح أحد قادة الترك الكبار. وكان المعتمد قد عقد قبل ذلك لأخيه أبي أحمد على الكوفة والحرمين

واليمن وبغداد والسواد وواسط وكور دجلة والبصرة والأهواز وفارس وديار مضر وقنسرين والعواصم. ويصف الطبري هذا الجيش، الذي كان هو نفسه شاهد عيان على خروجه من بغداد، بقوله: «عاينت أنا الجيش الذي شخص فيه أبو أحمد ومفلح ببغداد وقد اجتازوا باب الطاق، وأنا نازل هناك، فسمعت جماعة من مشايخ أهل بغداد يقولون: لقد رأينا جيوشاً كثيرة من الخلفاء، فما رأينا مثل هذا الجيش أحسن عدة، وأكثر سلاحاً وعتاداً، وأكثر عدداً وجمعاً. وتبع ذلك الجيش من متسوقة أهل بغداد خلق كثير»[١٨٩].

وعلى الرغم من الفوضى التي دبت في صفوف الزنج والرعب الذي أصابهم لأول وهلة وهم يرون هذا الجيش الكثيف يتقدم إلى قلب منطقتهم في الأهوار المحيطة بالبصرة، فإن طبيعة المنطقة نفسها أدت دورها الكبير في قلب موازين القوى بين جيش الخلافة غير المعتاد على مثل هذا النوع من القتال في المناطق الوعرة والمستعصية، وبين جيش الثوار الخبراء بمنطقتهم، وهم الذين كانت الممرات المائية والأنهر بالنسبة إليهم عاملاً من عوامل قوتهم وتفوقهم. وهكذا تمكنوا ـ تحت قيادة اثنين من قادتهم الأكفياء: علي بن أبان المهلبي ويحيى البحراني ـ من إلحاق هزيمة منكرة بجيش أبي أحمد وقتل قائده مفلح.

كان وقع الهزيمة شديداً على أبي أحمد، فما لبث بعدها أن انسحب إلى الأبلة، ثم اتجه منها إلى واسط وقد «كثرت العلل فيمن معه من جنده وفشا فيهم الموت». وحاول من هناك أن يقوم ببعض العمليات النهرية ضد قوات الثورة، فتوجه بجنوده بسفن في دجلة نحو الجنوب، إلا أن نتائج المحاولة كانت كارثية؛ إذ خرج على هؤلاء الجنود كمناء الزنج فأوقعوا بهم. وأقام أبو أحمد يعبئ أصحابه للرجوع إلى الزنج، فوقعت نار في طرف من أطراف عسكره، وذلك في أيام عصوف الريح، فاحترق العسكر ورحل أبو أحمد منصرفاً. فلما صار إلى واسط تفرق عنه من كان معه من أصحابه. ومن واسط اتجه إلى سامراء بعد انقضاء نحو من سنة على مغادرته بغداد في جيشه الكبير.

التعويض الوحيد عن هذه الهزيمة التي لحقت بجيش الخلافة كان أسر القائد يحيى بن محمد البحراني في إحدى مراحل الفوضى التي دبت في صفوف الزنج. وقد احتفل بقتله في سامراء احتفالاً كان القصد منه، بالصورة التي جرى فيها، إظهار قوة السلطة أمام العامة بعد الهزيمة المذلة في البصرة. فقد حمل أبو أحمد أسيره «إلى المعتمد بسامراء فأمر ببناء دكة... فبنيت، ثم رفع للناس حتى أبصروه، فضرب بالسياط... وجلس المعتمد من غد ذلك اليوم... فضرب بين يديه مئتي سوط، ثم قطعت يداه ورجلاه من خلاف، ثم ضرب بالسيوف، ثم ذبح، ثم أحرق»(١٩٠).

لقد كانت هزيمة جيش بغداد حافزاً إضافياً لعلي بن محمد ورجاله ليعززوا سلطتهم في المناطق التي كانت تحت سيطرتهم وليضيفوا إليها مناطق جديدة. فخلال السنوات التي أعقبت تلك الهزيمة في سنة ٢٥٨/ ٨٧٢م وإلى سنة ٢٦٦هـ/ ٨٧٩م حققت قوات الثورة وجوداً لها ملموساً في منطقة تمتد من رامهرمز في إقليم خوزستان في الشرق، إلى قرية القادسية غرب الفرات في الغرب، وامتداداً من ساحل الخليج العربي في الجنوب إلى منتصف المسافة تقريباً ما بين واسط وبغداد في الشمال.

ويظهر من سير العمليات العسكرية على هذا المسرح الواسع أنه شكلت لها قيادتان ميدانيتان: واحدة تعمل في الشرق في إقليم خوزستان تحت إمرة علي بن أبان المهلبي، وأخرى في حوض دجلة والفرات بإشراف سليمان بن جامع، بحيث ترتبط القيادتان بعلي بن محمد شخصياً في مقامه في المختارة التي أقامها على نهر أبي الخصيب جنوب البصرة وجعل منها قلعة حصينة(١٩١).

كانت عمليات المهلبي في خوزستان قد بدأت مباشرة بعد انسحاب أبي أحمد من المنطقة، إذ اتجه بقوات من الزنج نحو الأهواز ودخلها بعد معركة مع جيش السلطة قتل فيها عدد من قادة هذا الجيش. وخلال السنوات اللاحقة (من ٢٥٩ إلى ٢٦٦هـ/ ٨٧٣ إلى٨٧٩م) تناوبت قوات السلطة وقوات المهلبي على

المدينة، وهي عاصمة الإقليم، إلا أن الغلبة كانت في معظم هذه الفترة لقوات الثورة، حيث اتخذ المهلبي من المدينة قاعدة ومقراً له، وبدأ يغير منها على المدن والمناطق المجاورة، في شكل قوس يمتد من رامهرمز متجهاً إلى عسكر مكرم فالمسرقان فبيروز[١٩٢]، بعد أن كانت قوات الثورة قد ضمنت في وقت سابق السيطرة على المنطقة الساحلية جنوب الأهواز حتى شاطئ الخليج.

وقد جرت في هذه الفترة محاولات لإقامة تحالف ما بين قوات الزنج والصفاريين. وكان يعقوب بن ليث الصفار قد تمكن من فارس، ثم تحدى السلطة المركزية بوصول جيشه إلى واسط (٢٦٢هـ/ ٨٧٥م) مخترقاً بذلك شمال خوزستان. وكان واضحاً من سير عملياته أنه كان متجهاً إلى بغداد نفسها. غير أن هزيمة لحقت به في واسط على يد أبي أحمد الموفق، أخي الخليفة، جعلته يرتد إلى جنديسابور في شمال خوزستان. وفي هذه المرحلة حاول علي بن محمد أن يعقد تحالفاً مع الصفار ضد الخليفة، فراسله يحثه على الرجوع إلى بغداد ويعده بالمساعدة. غير أن يعقوب رفض هذا العرض وسير رسولاً إلى صاحب الزنج بكتاب حوى الآية الكريمة: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ ﴾ [١٩٣].

وقد جرت محاولة أخرى في هذا الاتجاه في وقت لاحق من السنة، وكانت هذه المرة بمبادرة من محمد بن عبيد الله الكردي، قائد قوات الصفاريين في خوزستان. فقد أجرى هذا اتصالات مع علي بن أبان المهلبي وزعيمه علي بن محمد أسفرت عن اتفاق على أن تقدم قوات الزنج دعماً عسكرياً للصفاريين في اقتحامهم تستر التي كانت هدفاً لهم في تلك المرحلة، مقابل أن يدعو قائدهم محمد بن عبيد الله لقائد الزنج وللمهلبي على منابر تستر بعد دخولها. وقد أوفى المهلبي بالجانب الذي يخصه من الاتفاق، وقدم الدعم المطلوب؛ مما مكن الصفاريين من دخول تستر. إلا أن القائد الكردي خذل شركاءه في الاتفاق ولم

ينفذ الجانب الذي وعد به، مما سبب انقساماً بين الجانبين سحب على أثره علي بن أبان قواته من المنطقة. وقد استغل ابن ليثويه، قائد جيش السلطة في خوزستان، هذا الانقسام فأوقع بالطرفين كلاً على حدة وتمكن بذلك من استعادة تستر من أيدي الصفاريين[١٩٤].

ولم يمنع فشل هذا الاتفاق من إعادة التجربة في السنة التالية (٢٦٣هـ/ ٨٧٦م)، وكانت هذه المرة بإشراف الصفار نفسه. وكان قد أحكم قبضته على شمال خوزستان، واستعاد تستر، وطرد قوات السلطة من جنديسابور، ثم سار منها إلى الجنوب باتجاه الأهواز قاعدة المهلبي. وقد تصدت له قوات الزنج وأوقعت بجيشه خسائر كبيرة؛ الأمر الذي دفعه إلى أن يفاتح المهلبي حول هدنة تقوم بين الطرفين يسمح بموجبها لقوات الصفار بالبقاء في منطقة الأهواز مقابل إمداده قوات الزنج بالطعام والأعلاف[١٩٥]. وقد أثمر الاتفاق فعلاً عن هدنة بين الطرفين استمرت إلى وفاة الصفار سنة ٢٦٥هـ/ ٨٧٨م.

أما على الجانب الغربي من مسرح العمليات، وكان بإمرة سليمان بن جامع، فقد استمرت الجبهة هادئة نسبياً منذ هزيمة جيش بغداد الذي قاده أبو أحمد (٢٥٨-٢٥٩هـ/ ٨٧١م) إلى سنة ٢٦٢هـ/ ٨٧٥م. في هذه السنة شغلت قوات السلطة بهجوم الصفار على واسط والحرب التي دارت بينه وبين أبي أحمد. وقد اضطرت السلطة لمواجهة هذا الخطر الماثل أمامها إلى الاستعانة بكل قواتها المنتشرة على خطوط المواجهة مع الزنج حتى «خلت كور دجلة من أسباب السلطان خلا المدائن وما فوق ذلك»[١٩٦].

وقد استغل علي بن محمد هذه الفرصة، فتوجهت قواته نحو الشمال في شعبتين: واحدة باتجاه البطيحة العظمى إلى أن وصلت إلى القادسية[١٩٧] غرب الفرات، وشعبة أخرى على طول مجرى دجلة حيث كانت محطتها الأولى الحوانيت. وفي هذه المحطة انضم إلى سليمان بن جامع جماعة كبيرة من

البلاليين من البصرة وهم الذين كان علي بن محمد قد طمع بأن ينضموا إليه، هم أو منافسوهم السعديون، في مقامه الأول في البصرة قادماً إليها من البحرين كما أشرنا إلى ذلك قبل. وعند هذا التطور نسمع للمرة الأولى أن سليمان بن جامع كان له شركاء من الباهليين وهو في هذه المحطة، وأن أعداداً كبيرة منهم كانت تقاتل إلى جانب الزنج.

من هذه المحطة التي اتخذها سليمان بن جامع قاعدة متقدمة له استمر يناوش قوات السلطة في البطائح القريبة منه، وفي معارك نهرية وصل بعضها إلى الرصافة غير بعيد عن واسط. وفي نهاية سنة ٢٦٤ هـ/ ٨٧٨م قام بهجومه الكبير، البري والنهري، على واسط التي لم تصمد أمامه طويلاً بعد أن هرب قائد قوات السلطة منها، فدخلها وانتهبها وأحرقها. وفي العام التالي وصلت قوات الزنج إلى جبّل والنعمانية وجرجرايا، غير بعيد عن بغداد. وكانت تلك أقصى نقطة في الشمال وصلتها قوات الثورة في مرحلة التوسع، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة اتسمت بالتراجع فالانهيار.

سادساً- الثورة في مرحلة التراجع والإخفاق

سجل عام ٢٦٧هـ/ ٨٨٠م بداية النهاية لثورة الزنج عندما غلب أبو العباس، مرسلاً على رأس جيش من قبل أبيه الموفق، المكنى أبا أحمد، ولي عهد الخليفة، على جميع ما كان قد غلب عليه سليمان بن جامع من قرى كور دجلة، لتحيق بهذه الثورة أول هزيمة إستراتيجية في تاريخها، ولينقلب زخم الهجوم الذي تميزت به في المرحلة السابقة إلى موقف دفاعي مليء بالتراجعات التي انتهت بطي صفحتها الأخيرة بمقتل قائدها سنة ٢٧٠هـ/ ٨٨٣م.

إن هذا الانقلاب الذي حدث، وأنتج هذه الهزيمة، يصعب تفسيره دون استذكار ما سبقت الإشارة إليه عن العلاقة ما بين المركز والأطراف (أو المحيط). ففي ضوئها نظرنا إلى انتفاضات الأطراف على المركز، سواء أكانت تلك سياسية أم اجتماعية أم إقليمية أم مذهبية، على أنها استمداد قوة من ضعف المركز وتهاويه، ومزاحمة منها على شرعيته التي تقلصت ففقدت قوة الإلزام، وانتزاع لما تستطيع من سلطته ونفوذه.

وبصورة مختلفة، بدت هذه العلاقة في المرحلة الجديدة تتخذ منحى معاكساً؛ إذ ظهرت على المركز علائم انتعاش، على الرغم من أنها كانت مؤقتة ونسبية، فقد استرجعت للمركز قدراً من قوة تأثيره وسلطته وأيضاً شرعيته التي كانت مبددة في المرحلة السابقة. فلأول مرة منذ مقتل المتوكل، ظهر في هذه المرحلة أن مركز الخلافة استعاد بعض قوته، لكن ليس من خلال شخص الخليفة نفسه وإنما من خلال شخصية عباسية قوية فرضت نفسها على مؤسسة الخلافة، وتحولت بالمهام التي أسندت إليها، وبممارستها السلطة كاملة إلى «وصي على العرش» له كل صلاحيات الخليفة باستثناء ألقابه الرسمية، بينما تحول الخليفة في ظل هذا الرجل القوي إلى شخصية ثانوية. ذلك هو طلحة بن الخليفة المتوكل الذي

أشرنا إليه غير مرة باسم أبي أحمد والذي فرض نفسه ليكون وليا لعهد الخليفة المعتمد متخذاً لقب الموفق، كما عرف أحياناً باسم طلحة الناصر. وقد وصف أحد مصادرنا نوع العلاقة التي سادت بين الموفق وأخيه الخليفة المعتمد بالقول: «كان المعتمد مستضعفاً، وكان أخوه طلحة الناصر هو الغالب على أموره. وكانت دولة المعتمد دولة عجيبة الوضع. كان هو وأخوه الموفق كالشريكين في الخلافة: للمعتمد الخطبة والسكة والتسمي بإمرة المؤمنين، ولأخيه طلحة الأمر والنهي وقود العساكر ومحاربة الأعداء ومرابطة الثغور وترتيب الوزراء والأمراء»[١٩٨]. وكان مما يعزز وضع الموفق على حساب الخليفة السمعة الأخلاقية المتردية التي كان عليها المعتمد الذي وصف بأنه كان منهمكاً في اللذات واللهو ومنشغلاً بذلك عن الرعية مما كره الناس به[١٩٩].

وبهذا الموقع القوي أعاد الموفق للمركز قدراً مهماً من تماسكه وقوته وهيبته، واسترجع لمؤسسة الخلافة العباسية، حتى ولو لم يكن هو نفسه الخليفة، جانباً كبيراً من وهج الشرعية التي كانت ضرورية لها في مواجهاتها مع حركات الأطراف المتمردة.

إن استعادة المركز لهيبته وتماسكه هو مدخلنا لفهم الانهيار السريع في قوات الثورة. فعلى الرغم من تأثير نتائج العمليات العسكرية التي قام بها جيش الخلافة بقيادة الموفق في الوصول إلى هذه النتيجة، فإن التصدع الداخلي الذي أصاب هذه القوات خلال فترة وجيزة، وهو ما بدا واضحاً في استسلام أعداد غفيرة من الثوار لجيش الخلافة واستئمان عدد لا يستهان به من قادتهم للموفق (سنوضح ذلك بعد قليل) يعزى في جانب كبير منه إلى اختلال ميزان القوى المعنوي بين الثورة في المحيط والمركز لمصلحة الأخير، بعد أن استرد المركز هيبته والقوة التي توفرها له الشرعية التي أصبحت الآن ممثلة بالموفق، الشخصية القوية غير المنازعة.

وكانت البداية تلك الهزيمة التي لحقت بقوات سليمان بن جامع التي أشرنا إليها في مطلع هذا الفصل. وقد نسب هذا النصر إلى أبي العباس بن الموفق الذي كان قد أرسله أبوه على رأس جيش من عشرة آلاف رجل «في أحسن زي وأجمل هيئة وأكمل عدة»[٢٠٠]. وقد انطلق هذا الجيش من بغداد في ربيع الآخر ٢٦٦هـ/ تشرين الثاني ٨٧٩م، منحدراً على امتداد دجلة، واستطاع خلال ما يقرب من تسعة أشهر أن يدفع بقوات الزنج جنوباً في البطائح إلى خط عرضي يمر من عبدسى (انظر الخريطة) باتجاه الغرب إلى شمال الحوانيت حيث قاعدة سليمان بن جامع المنيعة. وكان ذلك هو التمهيد لمقدم الموفق (في صفر ٢٦٧هـ/ أيلول ٨٨٠م) ليتولى قيادة الحرب مباشرة[٢٠١] التي استمرت نحواً من أربع سنوات. وقد تميزت قيادة الموفق بعدد من الخصائص الإستراتيجية والميدانية يمكن أن تلحظ فيما يلي:

كثف أبو أحمد حملته على هذا الخط العرضي المشار إليه إلى درجة بدا وكأنه متجه إلى معقل علي بن محمد في المختارة جنوب البصرة من هذا الاتجاه. وكان الضغط كبيراً؛ ما جعل صاحب الزنج يستنجد بقواته في إقليم خوزستان، فكتب إلى المهلبي، وكان في الأهواز في نحو من ثلاثين ألف رجل، وإلى بهبوذ بن عبد الوهاب، وكان ميدان عمله شرق خوزستان على الحدود مع فارس، يطلب منهما الالتحاق به مع ما استطاعا من قواتهما[٢٠٢].

وقد استغل الموفق هذه الفرصة السانحة بتخلخل قوات الزنج في خوزستان، فاتجه مع قسم من قواته من واسط باتجاه شرقي إلى هذا الإقليم، في حركة التفاف إستراتيجية بارعة على قوات الزنج. وقد عبر نهر كرخة عند السوس فإلى جنديسابور فعسكر مكرم فالأهواز، ثم عبر فيض دجيل إلى شاطئه الغربي ليكون تماماً في مواجهة المختارة ولا يفصله عنها إلا فيض دجلة[٢٠٣]. وقد استغرقت هذه العملية نحواً من شهر ونصف الشهر (من الثاني من جمادى الآخرة إلى النصف من رجب ٢٦٧هـ/ شباط ٨٨٠م)، في وقت كانت قوات الخلافة التي

بقيت في المنطقة السابقة بقيادة أبي العباس توسع من منطقة سيطرتها باتجاه الشرق لتلتقي مع قوات الموفق الزاحفة من هناك، وليحكم الطوق على المسرح الرئيسي لقوات الزنج.

بوصول الموفق إلى الشاطئ الشرقي من فيض دجلة (شط العرب الحالي) أقدم على عمل ذي دلالة خاصة عندما شرع ببناء مدينته التي عرفت باسم الموفقية في مواجهة المختارة مدينة علي بن محمد. كان الهدف العسكري واضحاً من اختياره موقع هذه المدينة تماماً مقابل مصب نهر أبي الخصيب -حيث المختارة عليه - في فيض دجلة، فقد كان ذلك يسمح لقوات الموفق بالسيطرة على فوهة أبي الخصيب ومحاصرة قوات الزنج من هذه الناحية، وبالتوغل أيضاً في هذا النهر وصولاً إلى المختارة.

غير أن الأهم من هذا الهدف العسكري هو ما مثلته الموفقية، طوال سنوات الحرب التي امتدت نحواً من أربع سنوات، من مواجهة اجتماعية واقتصادية وسكانية لقوات الزنج غرب فيض دجلة، حيث نشأ في المدينة مجتمع متكامل وفر له الموفق كل وسائل الازدهار ليكون بمنزلة موطن جذب وإغراء للزنج المحاصرين في سبخاتهم لينضموا إليه. ويصف الطبري ما آلت إليه مدينة الموفقية بعد قليل من إعمارها بقوله: إن الموفق «أمر بإنفاذ الرسل في حمل الميرة في البر والبحر وإدرارها إلى معسكره بالمدينة التي سماها الموفقية، وكتب إلى عماله في النواحي بإنفاذ كل من يصلح للإثبات في الديوان ويرغب في ذلك. وأقام ينتظر ذلك شهراً أو نحوه، فوردت الميرة متتابعة يتلو بعضها بعضاً. وجهز التجار صنوف التجارات والأمتعة وحملوها إلى مدينة الموفقية، واتخذت بها الأسواق، وكثر بها التجار والمتجهزون من كل بلد. ووردتها مراكب البحر، وكانت قد انقطعت لقطع الفاسق وأصحابه سبلها قبل ذلك بأكثر من عشر سنين. وبنى أبو أحمد مسجد الجامع، وأمر الناس بالصلاة فيه. واتخذ دور الضرب فضرب فيها الدنانير والدراهم، فجمعت مدينة أبي أحمد جميع المرافق، وسيق إليها

صنوف المنافع، حتى كان ساكنوها لا يفقدون بها شيئاً مما يوجد في الأمصار العظيمة القديمة. وحملت الأموال، وأدر للناس العطاء في أوقاته، فاتسعوا وحسنت أحوالهم، ورغب الناس جميعاً في المصير إلى المدينة الموفقية والمقام فيها»[٢٠٤].

وليس في مصادرنا ما يشير إلى عدد سكان هذه المدينة الجديدة، ولكن المرجح أن العدد كان كبيراً، وقد غلب عليه بالتأكيد الجند؛ إذ كان عدد جيش أبي أحمد قد وصل في هذه الفترة إلى خمسين ألف رجل[٢٠٥]. إلا أنه إلى جانب هؤلاء كانت هناك أعداد كبيرة من المدنيين الذين جذبتهم الموفقية إليها - كما يفهم من نص الطبري - ليعملوا في قطاعاتها الاقتصادية والخدمية المختلفة، وليشكلوا جميعاً، بالرفاه الاقتصادي الذي حرص الموفق على إظهاره للعيان، وسيلة من وسائل الحرب وقد استغلها أبو أحمد ببراعة.

واستكمالاً للغرض الذي من أجله أقام الموفق مدينته في الصورة التي كانت عليها، فقد سار على خطين التقيا عند نقطة واحدة هي دفع المتمردين للتخلي عن ثورتهم والالتحاق بهذا النموذج، ماثلاً في مدينته، الذي قدمه لهم نقيضاً لواقعهم: الخط الأول إحكام الحصار الاقتصادي على الزنج، والثاني الترحيب بمن يستسلم منهم ومن قادتهم والعفو عنهم.

فعلى الجانب الأول أحكم الموفق الحصار الاقتصادي على المنطقة التي كانت لا تزال تحت سيطرة الثوار، فقد سد جميع السبل التي كانت قوات علي بن محمد تستخدمها لنقل التموين الذي كان يأتيه أساساً عن طريق الأنهار الصغيرة التي أغلقها أبو أحمد بوضع قوات عسكرية على المواقع الرئيسية فيها لمنع سفن التموين من الوصول إلى قوات الزنج[٢٠٦].

وقد أردف ذلك بحملات مكثفة على الأعراب، ومنهم من بني تميم، الذين كانوا رديفاً تموينياً مهماً لقوات الثورة، واستطاع أن يمنعهم من مواصلة الاتجار

مع قوات علي بن محمد. إلا أنه عوضهم، في الوقت نفسه، عن مصدر الرزق هذا الذي وجدوه متاحاً لهم خلال عشر سنوات ماضية، بأن فتح أسواقه لتجارتهم التي كانوا يحملونها من البادية[٢٠٧].

نتج عن هذا الحصار الاقتصادي مجاعة بين الزنج وصف الطبري تطورها - وربما بمبالغة وإن كانت لا تخلو من إشارة إلى صورة الوضع كما كانت عليه في مدينة المختارة - بما يلي: «ضعف أمره (علي بن محمد) ضعفاً شديداً، وتبين للناس زوال أمره فتهيبوا جلب الميرة إليه، فانقطعت عنه كل مادة، فبلغ عنده الرطل من خبز البر عشرة دراهم فأكلوا الشعير، ثم أكلوا أصناف الحبوب. ثم لم يزل الأمر بهم إلى أن كانوا يتبعون الناس، فإذا خلا أحدهم بامرأة أو صبي أو رجل ذبحه وأكله. ثم صار قوي الزنج يعدو على ضعيفهم، فكان إذا خلا به ذبحه وأكل لحمه. ثم أكلوا لحوم أولادهم. ثم كانوا ينبشون الموتى فيبيعون أكفانهم ويأكلون لحومهم»[٢٠٨].

كان الهدف المباشر من هذا الحصار إضعاف الخصم وإجباره على التسليم. إلا أن الموفق استكمله بالتقاط من أضرّ بهم الجوع من المحاصرين وإغرائهم بالالتحاق به. فقوات الزنج - كما يقول الطبري - «أضرّ بهم الحصار وأضعف أبدانهم... فلما صار أصحاب الخائن إلى هذه الحال رأى الموفق أن يتابع الإيقاع بهم... فخرج إلى أبي أحمد في هذا الوقت في الأمان خلق كثير. واحتاج من كان مقيماً في حيّز الفاسق إلى الحيلة لقوته، فتفرقوا في القرى والأنهار النائية عن معسكرهم في طلب القوت. فتأدى الخبر بذلك إلى أبي أحمد، فأمر جماعة من قواد غلمانه السودان وعرفائهم بأن يقصدوا المواضع التي يعتادها الزنج وأن يستميلوهم ويستدعوا طاعتهم... ولما كثر أسارى الزنج عند الموفق أمر باعتراضهم، فمن كان منهم ذا قوة وجلد ونهوض بالسلاح منّ عليه وخلطه بغلمانه السودان وعرفهم ما لهم عنده من البر والإحسان. ومن كان منهم ضعيفاً لا حراك به، أو شيخاً فانياً لا يطيق حمل السلاح، أو مجروحاً جراحة قد أزمنته،

أمر بأن يكسى ثوبين، ويوصل بدراهم، ويزوّد ويحمل إلى عسكر الخبيث، فيلقى هناك بعد ما يؤمر بوصف ما عاين من إحسان الموفق إلى كل من يصير إليه، وأن ذلك رأيه في جميع من يأتيه مستأمناً ويأسره منهم. فتهيأ له من ذلك ما أراد من استمالة أصحاب الزنج حتى استشعروا الميل إلى ناحيته والدخول في سلمه وطاعته»[٢٠٩].

وتبين الفقرة الأخيرة من هذا النص الجانب المهم من الخط الثاني الذي اتبعه الموفق في استمالته المتمردين إلى النموذج الذي أقامه إزاءهم، نعني انتهاج سياسة العفو عمن رغب منهم في التخلي عن الثورة والالتحاق به. وقد ظهرت البوادر الأولى لهذه السياسة في أثناء حملته الالتفافية على خوزستان. فنتيجة الخلل الذي أصاب قوات المهلبي فيها بعد أن استدعاه علي بن محمد لنجدته في المختارة (سبقت الإشارة إلى ذلك) حدثت فوضى في صفوف من بقي من هذه القوات في المنطقة. وقد استغلها الموفق ليس بعمل عسكري ضدها، بل بمنحه الأمان لمن يلتحق به منها. وقد أثمر ذلك بأن «وافت كتب القوم الذين كانوا تخلفوا عن المهلبي، وأقاموا بسوق الأهواز يسألونه الأمان فآمنهم، فأتاه نحو من ألف رجل، فأحسن إليهم وضمهم إلى قواد غلمانه وأجرى لهم الأرزاق»[٢١٠]. كذلك استأمن إليه عند وصوله إلى فيض دجلة زهاء ألفي رجل فأقرهم على الأمان وأجرى الأرزاق عليهم وخلطهم بأصحابه[٢١١]. وتوالى منذ ذاك استئمان مقاتلة الزنج بأعداد كبيرة إلى أبي أحمد حتى بلغ عددهم بعد قليل من بنائه مدينته نحواً من خمسة آلاف رجل[٢١٢]، وتبعهم بعد ذلك جموع غفيرة منهم.

ولم تقتصر سياسة منح الأمان على قواعد الحركة بل امتدت لتشمل قادتها أيضاً. وقد بدأ الموفق برأس الثورة علي بن محمد نفسه، فكتب إليه حال وصوله إلى شط فيض دجلة يدعوه «إلى التوبة والإنابة إلى الله تعالى مما ركب من سفك الدماء وانتهاك المحارم وإخراب البلدان والأمصار واستحلال الفروج والأموال وانتحال ما لم يجعله الله له أهلاً من النبوة والرسالة... فإن هو نزع عما عليه من

الأمور... ودخل في جماعة المسلمين محا ذلك ما سلف من عظيم جرائمه وكان له به الحظ الجزيل في دنياه»[٢١٣]. وكما ينبغي أن يتوقع، لم تجد هذه الدعوة صدى عند علي بن محمد.

غير أن مضي الموفق في سياسة منح الأمان الذي قدمه لمن يتخلى عن الثورة من قادتها ويلتحق به كان نتيجته أن عدداً كبيراً من أبرزهم تساقطوا في مراحل مختلفة، إما يأساً من احتمالات الاستمرار في الثورة، أو بسبب الإغراءات الكبيرة التي قدمت للمستأمنين، أو ـ وهذا ما يجب عدم التقليل من أهمتيه ـ رضوخاً لإرادة هذا المركز الجديد الذي أنشأه الموفق بكل ما فيه من مظاهر قوة وأسباب شرعية منحتها للمركز شخصيته المتميزة. وهكذا بدءاً من سنة ٢٦٧هـ/ ٨٨٠م، سنة التحول الكبير في مسار الحرب، بدا هذا التساقط يتخذ شكل الظاهرة. وكان منتاب القائد الزنجي والعبد السابق هو أول من استأمن في هذه السلسلة، هو وجماعة من أصحابه، وقد لاقوا جميعاً عند أبي أحمد الحفاوة والتكريم[٢١٤]. وفي السنة نفسها استسلم قائد زنجي آخر هو مهذب وكان من «مذكوري أصحاب الخبيث ورؤسائهم وشجعانهم»[٢١٥]. وكان ذلك سبباً في أن نحواً من خمسة آلاف رجل «بين أبيض وأسود» قد لحقوا بصاحبهم مهذب وقدموا ولاءهم للموفق. وتبعه في السنة نفسها محمد بن الحارث، من كبار القادة، «فوصله الموفق بصلات كثيرة وخلع عليه وحمله على عدة دواب بحليتها وآلتها، وأسنى له الرزق»[٢١٦].

وتتابعت إثر ذلك حلقات هذه السلسلة بالتهاوي، غير أن أشدها وقعاً على قوات الثورة كان استسلام محمد بن سمعان، وزير علي بن محمد وكاتبه، في شعبان ٢٦٩هـ/ شباط ٨٨٣م[٢١٧]. كذلك اختلت الجبهة العسكرية لقوات الثورة في العام نفسه باستسلام سليمان بن موسى الشعراني، وهو من أبرز القادة العسكريين في الثورة إلى جانب سليمان بن جامع وعلي بن أبان المهلبي، وأيضاً باستسلام شبل بن سالم وكان «من عدد الخبيث وقدماء أصحابه وذوي العناء والبلاء في نصرته»[٢١٨]. وبهذين الرجلين (سليمان بن موسى الشعراني وشبل

بن سالم) وبمن تبعهما من الزنج، تمكن الموفق من تشكيل فرقة خاصة من الثوار السابقين الخبراء بمناطق الضعف والقوة في جبهة الثورة وأيضاً بأرضها ومسالكها ومعابرها المائية. وقد حارب هؤلاء في طليعة قواته ضد قوات علي بن محمد المحاصرة، وأبلوا في ذلك بلاء حسناً لإثبات حسن نواياهم وإخلاصهم لسيدهم الجديد الذي كان قد أسنى لهم الأرزاق والجوائز والصلات الجزيلة.

وإلى جانب هذه السياسة التي اتبعها الموفق في محاربته الزنج، يلمح توجه عريض آخر في تعامله مع الحركة إجمالاً بجعله التصدي لها مهمة ليست من اختصاص جيش الخلافة النظامي وحده، بل تقع مسؤولياتها على المجتمع الإسلامي عامة. فمن جهة أولى عدت هذه المهمة قضية جهاد تهم هذا المجتمع بأسره وعليه أن ينهض بها باعتبارها واجباً دينياً. ومن جهة أخرى أضرت الثورة بمصالح المجتمع، أو مصالح مجموعات منه عريضة، فكان عليه أن يرفع الضر عن نفسه باستئصال أسبابه. والنعوت التي أطلقت على الحركة وقائدها تحط من قدرهما وتساوي بينهما وبين الفسق والفجور والخيانة والخبث وعداوة الدين كانت على الأرجح من نتاج هذا التوجه العريض بقصد حشد الطاقات خلف جيش الخلافة في تصديه للحركة. وقد وجدت هذه النعوت صدى لها فيما سجله المؤرخون عن علي ابن محمد والجماعات التي التحقت به.

ويتضح هذا التوجه أكثر، وبشكل عملي ملموس، في القوة البشرية التي حشدها الموفق حوله وتصدى بها للثورة. وكان الجيش هو نواة هذه القوة، وقد انطلق به أساساً من بغداد. وأضيف إلى هذه النواة العسكرية قوات أنفذها إليه حكام النواحي ممن «يصلح للإثبات في الديوان (سجل المقاتلة الذين تجري عليهم الأرزاق) ويرغب في ذلك»[٢١٩]. وحول هذه النواة التي كانت كبيرة بالتأكيد، أنشأ الموفق قوة متعددة المنابت ومختلفة الدوافع. فكانت هناك المطوّعة، أو المتطوعون من غير الجيش النظامي وهم غير مسجلين في الديوان، الذين قدموا عليه، وكانوا ألفاً من كور الأهواز وألفاً من كور فارس، وتتابعت عليه المطوعة

بعد ذلك من البلدان. وكان ما يجذب المطوعة إلى مدينة الموفقية عوامل عدة، منها «رخص الأسعار، وتتابع المير، وحمل الأموال إليه (إلى أبي أحمد) من البلدان، ورغبة الناس في جهاد الخبيث ومن معه من أشياعه»[٢٢٠].

وإلى جانب هؤلاء قدم عليه من أهل البحرين زهاء ألفي رجل يقودهم رجل من عبدالقيس[٢٢١]. وكان لعبد القيس تجربة مريرة سابقة مع علي بن محمد، كنا أشرنا إليها. وإذا كان مصدرنا لا يوضح دوافع هؤلاء في انضمامهم إلى الموفق، فإن ما جذب المطوعة إلى الموفقية يصلح أيضاً تفسيراً لقدوم أهل البحرين، دون أن نتجاهل عاملاً آخر، يمكن أن يضاف، متصلاً بما قد تكون سببته الحرب الطويلة من ضائقة اقتصادية لسكان البحرين الذين كانوا يعتمدون في معاشهم على علاقاتهم التجارية مع المرافئ البحرية على رأس الخليج العربي (البصرة والأبلة بشكل رئيسي)، التي وقعت تحت سيطرة الزنج، فكانت مشاركتهم في الحرب إلى جانب الموفق مسعى للخلاص من هذه الضائقة، ومساهمة منهم في حلها.

ومثل هؤلاء الذين تضررت مصالحهم باستمرار القتال، كان كذلك الملاحون العاملون على السفن والزوارق في الأنهار والممرات المائية في منطقة العمليات العسكرية. فقد واجه هؤلاء بالتأكيد صعوبات من جراء توقف النشاط التجاري في المنطقة، الذي كانت السفن أداته الأولى. وقد تمكن الموفق من أن يجند من هؤلاء ضمن قوته البشرية الكبيرة «زهاء عشرة آلاف ملاح يجري عليه الرزق من بيت المال مشاهرة»[٢٢٢].

وإلى جانب هذه المجموعات جميعاً، اجتذب الموفق إلى قواته الجيش الذي كان بإمرة لؤلؤ في الشام بعد تمرده على مولاه أحمد بن طولون[٢٢٣]. وكان هذا «جيشاً عظيماً من الفراغنة والأتراك والروم والبربر والسودان وغيرهم»[٢٢٤]، وقد شارك به لؤلؤ في الأشهر الأخيرة من الحرب إلى جانب الموفق وتحت إمرته

معترفاً بذلك بشرعيته.

وفي إطار هذه الإستراتيجية بخطوطها العريضة، وبالقوة البشرية المتعددة الدوافع والتي توالى انضمامها إلى الحرب في مراحل مختلفة، اعتمد الموفق في خططه الميدانية على أسلوب إنهاك الخصم واستنزاف قواته تدريجياً. فقد كان يقوم بعمليات عسكرية محدودة تكون نتيجة كل منها كسب مواقع متقدمة لقواته وإفقاد الخصم مساحات إضافية من الأراضي التي يسيطر عليها، وفتح ثغرات في دفاعاته الحصينة. وكما استفادت الثورة في مرحلة صعودها وتوسعها من طبيعة المنطقة المليئة بالممرات المائية والأنهار للقيام بحملات نهرية خاطفة على جيش السلطة، كذلك اعتمد الموفق اعتماداً شبه كلي على هذه الأنهار والممرات المائية في عملياته العسكرية. وكان بالزوارق العديدة التي حشدها لاستخدامات جيشه قادراً على الوصول إلى أكثر مواقع الزنج مناعة، بما فيها مدينة المختارة نفسها التي وصل إليها غير مرة منتهكاً أسوارها ومدمراً بعض التحصينات من حولها[٢٢٥].

وخلال أربع سنوات من العمل العسكري كانت الرقعة التي يسيطر عليها علي بن محمد وجيشه تتقلص تدريجياً، وقواته التي أنهكها الجوع بالحصار المفروض من حولها تتناقص باستمرار. وكانت المختارة هي آخر المواقع التي حصر فيه علي بن محمد وجيشه. وفي الثاني من صفر ٢٧٠هـ /آب ٨٨٣م، سقط هذا الموقع الأخير أمام هجمة شاملة قام بها الموفق، وقتل في أثنائها علي بن محمد، لتكون هي النهاية الفعلية لهذه الحركة التي استمرت أربعة عشر عاماً.

أما مصير الزنج الذين كانوا هم مادة الثورة الأساسية، فيحدثنا الطبري عنه ما يلي: «قتل الله منهم في ذلك اليوم (يوم اقتحام المختارة) ما لا يحيط به الإحصاء، وغرق منهم في النهر...مثل ذلك»، بينما آثر بعضهم الاستسلام للقوات المنتصرة، فقد «تتابع مجيء الزنج الذين كانوا أقاموا مع الخبيث... فوافى

ذلك اليوم زهاء ألف منهم. ورأى الموفق بذل الأمان لهم لما رأى من كثرتهم وشجاعتهم لئلا تبقى منهم بقية تُخاف معرتها على الإسلام وأهله. فكان من وافى (في الأيام التالية) من قواد الزنج ورجالهم زهاء خمسة آلاف زنجي... بينما انقطعت منهم قطعة زهاء ألف زنجي مالوا نحو البر، فمات أكثرهم عطشاً، فظفر الأعراب بمن سلم منهم واسترقوهم»(٢٢٦).

خاتمة

حاول الكاتب الحالي بالعرض الذي مضى، وبالتحليل في ثناياه، أن يتجنب تفسير ثورة الزنج تفسيراً أحادياً. فهي لم تكن ثورة تحرير عبيد، وإن كان العبيد الذين التحقوا بها قد حرروا أنفسهم من مالكيهم بالتمرد عليهم والانفكاك من وضع العمالة الرقية الذي كانوا عليه. إلا أن إلغاء الرق - بوصفه نظاماً اجتماعياً - لم يكن هدف علي بن محمد. فمنذ البداية منّى هذا الثائر العبيد الذين التحقوا به بتمليكهم العبيد. كما نجد في مناسبات مختلفة أن هناك عمليات استرقاق قد حدثت في أثناء الثورة. وإذا كنا في الحقيقة نجهل إن كان هؤلاء الذين استرقوا قد عملوا في الإنتاج تحت إشراف مالكيهم الجدد، فإننا نعلم بالتأكيد أن الطابع الغالب على عمليات الاسترقاق هذه كانت استرقاق النساء، وهي حقيقة لا تنفي عن هذه الحركة قبولها بالرق بوصفه مؤسسة اجتماعية.

من جانب آخر، فإن الشواهد التي لم تبخل بها مصادرنا تدل على أن الحركة لم تكن ثورة عرقية. لقد غلب الزنج على الثورة وصبغوها بلونهم، وأعطوها اسمهم العرقي؛ وذلك لأنهم كانوا هم العنصر الغالب في قواعدها. إلا أنه إلى جانبهم، وبنسب متفاوتة، وجدنا هناك عرباً انضموا إلى الحركة في قواعدها وفي إطاراتها القيادية العليا، مدفوعين إلى ذلك بدوافع متباينة ومتعددة. وحقيقة أن علي بن محمد كان قد بدأ حركته في البحرين بين القبائل العربية فيها، وانتقل من هناك إلى البصرة فبغداد قبل أن يتجه إلى البطائح في جنوب العراق وخوزستان ليجد في الزنج قاعدة أساسية لحركته، تدل بوضوح على أنه لم يجعل العرق أساساً لدعوته. فقد حاول من قبل أن يقيمها في الأوساط العربية. كذلك تدل هذه الحقيقة على أن الزنج لم يكونوا مخاطبين بهذه الثورة بصفتهم العرقية بل بوضعهم الاجتماعي.

كذلك لم تكن الثورة حركة خارجية استناداً إلى بعض الدلائل التي رأت في علي بن محمد ثائراً خارجياً. لقد استخدم علي بن محمد بالفعل بعض شعارات الخوارج، وأدخل بعض مفرداتهم في قاموسه السياسي لاكتساب بعض الرموز الخارجية إلى ثورته، وأيضاً لتوسيع قاعدتها بمن يلتحق بها ممن تستهويهم المبادئ الخارجية، وهو ما نجح به فعلاً.

ولم تكن الثورة حركة علوية، وإن كان علي بن محمد قد ادعى النسب العلوي. لقد كان ادعاؤه هذا النسب ركوباً لموجة سياسية علا مدها في زمنه، وتمثلت في الحركات الطالبية التي تكاثرت آنذاك. كذلك كان في الوقت نفسه بحثاً عن شرعية كارزمية كان حريصاً على تأكيدها، كما كان أنصاره حريصين على تأسيسها له، وقد وجدها موفرة في الانتساب إلى بيت النبوة.

وأسقط هذا البحث التفسير الاقتصادي البحت للثورة، الذي ذهب أحد الباحثين (شعبان، ص ١٠٢–١٠٨) خلفه إلى مداه الأبعد بتفسير الثورة في ضوء الصراع على طرق التجارة، مستخلصاً أن الثورة وجدت دعماً من مجموعة من التجار الذين حافظوا على هذا الدعم حتى نهايتها، وأنه لولا هذا الاقتران ما بين الثروة وقوة العمل (الماثلة في الزنج) ما كان لثورة الزنج أن تكون. إلا أن هذا التفسير يفتقر إلى الشواهد التاريخية التي تجعله تفسيراً موضوعياً. فليس في مصادرنا ما يشير إلى أن التجار أدوا دوراً، أي دور، في مساندة الثورة. والإشارات الوحيدة التي يمكن أن يكون الباحث قد استند إليها في إعطائه دوراً للتجار في الثورة هي تلك التي تتصل بالأعراب الذين كانوا يتاجرون بالتمر وبالأغنام مع قوات الثورة، وليس ذلك دعماً للثورة مقصوداً، بل استغلال من جانب هؤلاء الأعراب لفرصة لاحت لهم لزيادة مكاسبهم.

وهكذا باستبعاد هذه الحلول لتفسير الثورة، فقد احتكم عرضنا، بما فيه من تحليل، إلى الإطار المنهجي المعروف بإطار «المركز ـ الأطراف» الذي يمكن أن

تفسر في ضوئه الكوائن الكبرى في الكيانات التعددية. فالمركز في هذه الكيانات يكتسب شرعيته وسلطته على الأطراف من خلال نظام القيم الذي يجسده، و تجد الأطراف قبولاً بها وتسليماً. وتنهار سلطة المركز، وفق هذا الإطار، عندما يفقد نظام القيم قوة تأثيره في الأطراف، فتنتفض عليه إما منفصلة عنه، أو ساعية للمشاركة في مؤسساته السلطوية، ومتحدية في كل الأحوال شرعيته.

وينطبق هذا الإطار تماماً على وضع مركز الخلافة العباسية، في زمن ثورة الزنج، وعلاقته بالأطراف. فمع اقتراب القرن الثالث الهجري من منتصفه دخل المركز ممثلاً بمؤسسة الخلافة، وفي إطار المجتمع التعددي تحت حكم الخلفاء، في مرحلة أخذت فيها شرعيته تتعرض للتآكل، وسلطته للانهيار نتيجة سيطرة الترك على مؤسسة الخلافة واستخدامهم لها أداة من أدوات صراعاتهم على النفوذ. ولم يمثل الترك مصدراً لشرعية مركزية جديدة تعوض عن فقدان مؤسسة الخلافة قوتها وتأثيرها. فكانت انتفاضات الأطراف (المحيط) المتعددة تقاسم المركز سلطاته، أو تتحدى شرعيته، أو تشكل لها كيانات، على أساس إقليمي أو مذهبي، مستقلة عنه.

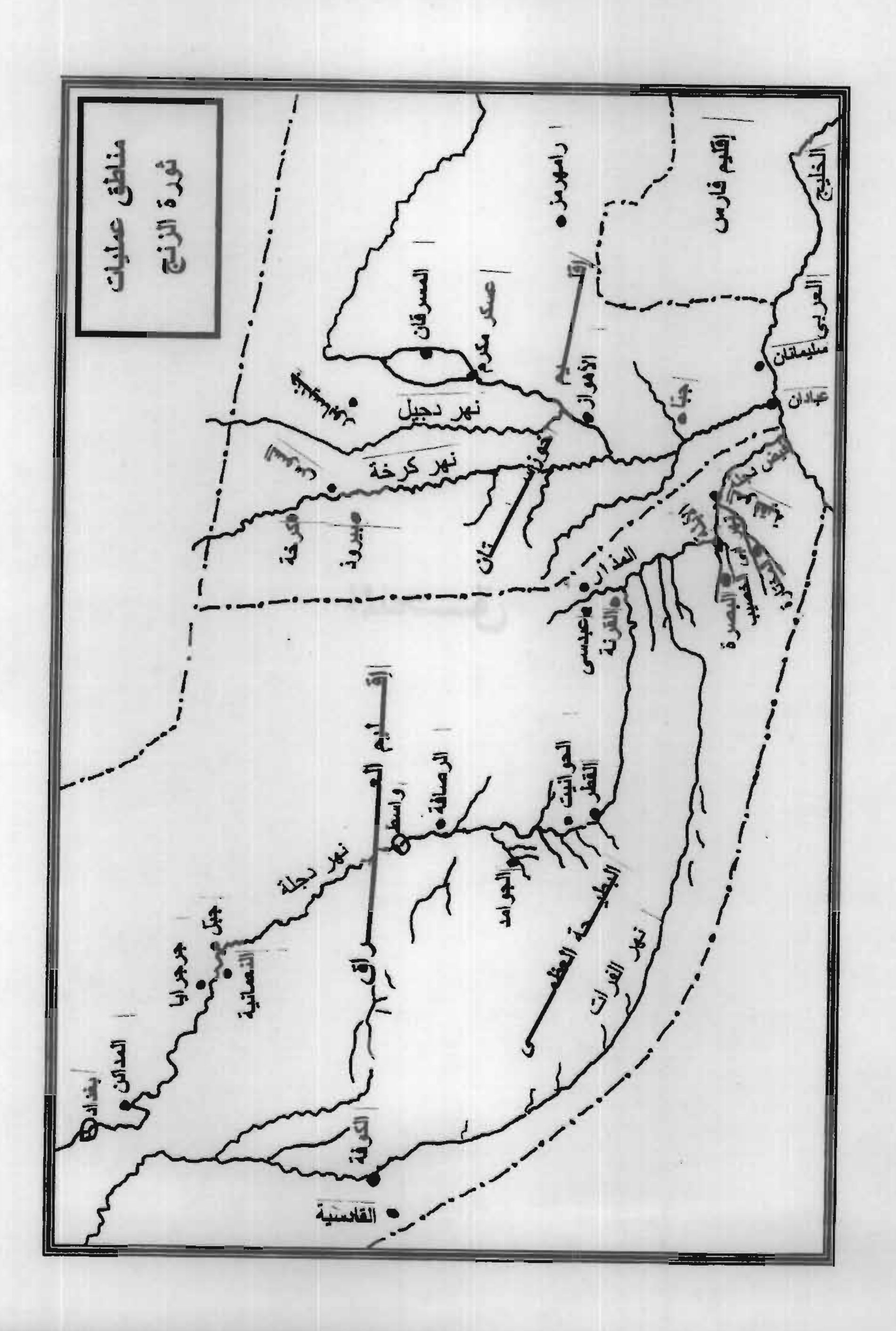
وثورة الزنج كانت واحدة من جملة هذه الانتفاضات التي كانت تميز الصراع في تلك المرحلة التاريخية. غير أن الثورة تميزت أيضاً بخصوصية، درسناها في هذا البحث ووجدناها في مكونات معينة، تمثلت في أن قائدها جمع عند نقطة واحدة في ثورته جميع الخطوط النقيضة للمركز، فكان خارجياً وطالبياً ومتمرداً اجتماعياً معاً دون أن يكون واحداً منهم على انفراد. وبذلك فإن تعرف طبيعة الثورة لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة هذه المكونات المحددة التي تجمعت في الثورة وأضفت عليها خصوصيتها. فقد مثلت الخارجية والطالبية وثورات العامة ذات الطابع الاجتماعي التحديات الرئيسية التي كان يواجهها المركز، فدمج علي بن محمد ما بينها، وهي المتباينة أصلاً، وكون منها مركباً واحداً أقلمه جغرافيا في منطقة محددة كانت مهيأة لتقبله بحكم أوضاعها السياسية والاقتصادية.

الاجتماعية والبشرية، وتحدى به سلطة المركز وشرعيته.

وإذا كان مثل هذا التركيب سبباً من أسباب قوة الثورة، فإن الوجه الآخر لهذه القوة كان أنها مستمدة من ضعف المركز وتصدعه وفقدانه وهج الشرعية الذي يجعل الأطراف تسلم بسيادته. وهكذا فعندما استعاد المركز جانباً من قوته وسلطته، وأيضاً شرعيته، ببروز الموفق شخصية قيادية غير منازعة، تمكن من أن يرد هذا التحدي ليس فقط بالعمل العسكري الذي قامت به قوات الخلافة، وإنما أيضاً، والأكثر أهمية من ذلك، بالنموذج السياسي والاقتصادي الذي أقامه الموفق في مواجهة ثورة الزنج، سواء أكان ذلك ماثلاً في مدينة الموفقية التي بناها، أم في النهج السياسي الذي واجه به الثورة، وهما ما أراد بهما تأكيد أن المركز، بنظامه السياسي وبمنظومة القيم فيه، أصبح قادراً – وبثقة – على استيعاب دوافع التمرد التي كانت خلف الثورة.

الملحـــق

خريطة عمليات الثورة



الهوامش

١ – الطبري، محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٨٥، م ٥، ص ٢٤٧.

٢ – مصطفى، شاكر، **التاريخ العربي والمؤرخون: دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام**، ط ٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩، م ٢، ص ٤٠٣.

٣ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٢، ٣٠٠، ٣١٥، ٣٣٠.

٤ – المصدر السابق، ص ٢٠٦، ٢٩٨.

٥ – المصدر السابق، ص ٣٣٠.

٦ – المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٧ – المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٣، ج ٤، ص ١٩٥.

٨ – انظر: الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٧، ٢٦٥، ٣١٣.

٩ – المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٢٤٣ – ٢٤٤.

١٠ – المصدر السابق، ص ١٩٥.

١١ – أمثلتها الروايات المنسوبة إلى محمد بن الحسن عن صاحب الزنج، في: الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٣٧، ٢٤٤.

١٢ – مثالها رواية محمد بن الحسن عن علي بن أبان أحد قادة الثورة العسكريين الكبار، في: المصدر السابق، ٢٤١.

١٣ – أمثلتها روايات محمد بن الحسن عن محمد بن سمعان، في: المصدر السابق، ص ٢١٩، ٢٤٣، ٢٥١.

١٤ – المصدر السابق، ص ٣١٣.

١٥ – المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢٠٨.

١٦ – المصدر السابق، ص ٢٠٧ – ٢٠٨.

١٧ - السيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ن، د.ت، ص٣٦٢.

١٨ - ابن الأثير، عز الدين، **الكامل في التاريخ**، بيروت: دار صادر، ١٩٧٩، م ٧، ص ٢٠٦.

١٩ - المصدر السابق، ص ٢١٥، ٢٤٤، ٢٥١، ٣٤٨، ٣٥، ٣٦٨.

٢٠ - المصدر السابق، ص ٣٩٠.

٢١ - عرض الكاتب الحالي منظومة الأفكار هذه مع وجهات النظر الأخرى المخالفة، وناقشها بتفصيل في كتابه: **العباسيون في سنوات التأسيس**: تفسير جديد للثورة والشرعية ونظام الحكم، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

٢٢ - الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٤، ص ٢٨١؛ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٥، ٥٣٢.

٢٣ - ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ١٨٥.

٢٤ - المصدر السابق، ص ١٩١.

٢٥ - المصدر السابق، ص ١٩٤.

٢٦ - المصدر السابق، ص ٣٩٧.

٢٧ - المصدر السابق، ص ٣٠٥.

٢٨ - ترجمته في: خير الدين الزركلي، **الأعلام**، ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩، ج ١، ص ٦٠.

٢٩ - ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، تحقيق أحمد أمين وآخرين، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣، ج ٤، ص ١٨٠.

٣٠ - الهمداني، أبو بكر أحمد بن محمد، **مختصر البلدان**، بعناية دي غويه (ليدن، ١٣٠٢هـ)، أورده: عبد الرزاق سعد، **العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين**، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص ٥٢.

٣١ - الجاحظ، عمرو بن بحر، «**مقالة العثمانية**»، في: **رسائل الجاحظ**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤ - ١٩٧٩)، ج ٤، ص ٣٦ - ٣٨.

٣٢ – المصدر السابق، ص ٣٧.

٣٣ – الجاحظ، «رسالة إلى أبي الوليد بن أحمد بن أبي دؤاد في نفي التشبيه»، في: المصدر السابق، ج ١، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.

٣٤ – المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٣٥ – الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م. ٥، ص ١٩٢.

٣٦ – ابن الرومي، الديوان، شرح وتعليق عبد الأمير علي مهنا، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩١، ج ٦.

٣٧ – الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٣٣٣. والشطر الثاني من البيت الثالث مختل الوزن.

٣٨ – الخضري، محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية: الدولة العباسية، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، ص ٣٠٥.

٣٩ – Noldeke. "A Servile War in the East", in: Sketches from Eastern History. tr. J.S. Black (Edinburgh. 1892). pp. 75 – 146.

٤٠ – عمر، فاروق، الخليج العربي في العصور الإسلامية، دبي: دار القلم، ١٩٨٣، ص٢٤٧.

٤١ – دلو، برهان الدين، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥، ص ٣١٢.

٤٢ – الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط ٤، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص ٧٣.

٤٣ – M.A. Shaban. Islamic History: A New Interpretation A.D. 750 – 1055/ A.H. 132 – 448 (Cambridge University Press. 1987). p. 101.

٤٤ – عمارة، محمد، ثورة الزنج، بيروت: دار الوحدة، د.ت، ص. ٤٧.

٤٥ – ي. أ. بيليايف، العرب والإسلام والخلافة العربية، ترجمة أنيس فريحة، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣، ص ٣٢٤.

٤٦ - Marshal G.S. Hodgson, The Venture of Islam (The University of Chicago Press, 1974), p. 487

٤٧ - وفقاً لليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٠، م ٢، ص ٤٩٢ «كان المتوكل قد جفا ابنه المنتصر فأغروه (الأتراك) به ودبروا على الوثوب عليه. فلما كان يوم الثلاثاء لثلاث خلون من شوال سنة ٢٤٧، دخل جماعة من الأتراك منهم بغا الصغير وأوتامش صاحب المنتصر وباغر ويغلو وواجن وكنداس فوثبوا عليه فقتلوه بسيوفهم».

٤٨ - المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٢٤.

٤٩ - المصدر السابق، ص ١٤٥.

٥٠ - اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٤٩٩.

٥١ - ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ١٧٣، ١٧٢ .

٥٢ - اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م. ٢، ص ٥٠٠، ٥٠١.

٥٣ - المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٧٨؛ اليعقوبي، م ٢، ص ٥٠٤.

٥٤ - اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٥٠٥.

٥٥ - ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ٢٣٤.

٥٦ - أورد المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٨٦، روايات مختلفة عن كيفية قتل المهتدي، منها وهي الأشهر قتله بالخناجر، إلا أن «منهم من رأى أنه عصرت مذاكيره حتى مات، وقيل: قتل خنقاً، وقيل: كبس عليه بالبسط والوسائد حتى مات».

٥٧ - حدث ذلك أول مرة بعد موت الواثق، الخليفة العباسي التاسع، الذي لم يسم ولياً لعهده فكان أن اجتمع قادة الترك ونصبوا المتوكل خليفة؛ الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٧٨ - ٧٩؛ وقد أوردنا قبل تفصيلات هذا الحادث وملابساته وتأثيراته العميقة على منصب الخلافة العباسية في دراستنا: «المتوكل العباسي: نموذج دراسي لتوظيف الدين لتحقيق أغراض سياسية»، مجلة البصائر، المجلد ٦/ العدد ١، آذار ٢٠٠٢، ص ١١٩ - ١٦١.

٥٨ - من الخلفاء الذين قتلهم الترك المتوكل الذي كان تعيينه في منصب الخلافة بتدبير الترك أنفسهم، والمستعين، والمعتز.

٥٩ - وصفهم الجاحظ الذي شهد بزوغ نجم الترك وعاصر بداية ضمور الخلافة العباسية على أيديهم بقوله: «رأينا التركي في بلاده ليس يقاتل على دين ولا على تأويل ولا على ملك ولا على خراج ولا على عصبية ولا على غيرة دون الحرمة ولا على حمية ولا على عداوة ولا على وطن ومنع دار ولا مال، وإنما يقاتل على السلب»، فالترك «أصحاب عمد وسكان فيافٍ وأرباب مواش وليس لهم تجارة ولا صناعة ولازراعة»، و«لم يكن همهم غير الغزو والغارة والصيد وركوب الخيل ومقارعة الأبطال وطلب الغنائم وتدويخ البلدان... صار ذلك هو صناعتهم وتجارتهم ولذتهم وفخرهم وحديثهم وسمرهم»؛ عمرو بن بحر الجاحظ، «مناقب الترك»، في: رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤-١٩٧٩، ج ١، ص٥٧، ٧٠ - ٧١.

٦٠ - يمكن تلمس المزاج السياسي العام للمجتمع الإسلامي تجاه الترك كما كان ينعكس في أعمال عدد من الشعراء الذين نظروا إليهم نظرة تحط من شأنهم، من ذلك مثلاً ما قاله شاعر في مقتل الخليفة المستعين في محبسه (٢٥٢هـ/ ٨٦٦م) ملصقاً هذا الحادث الأليم بالترك وبالطاهريين (الأسرة التي خدمت الخلافة العباسية منذ عهد الخليفة المأمون):

أطافت بنا الأتراك حولاً مجرّماً ... وما برحت في جحرها أم عامر
أقامت على ذل بها ومهانة ... فلما بدت أبدت لنا لؤم غادر
ولم ترع حق المستعين فأصبحت ... تعين عليه حادثات المقادر
لقد جمعت لؤماً وخبثاً وذلة ... وأبقت لها عاراً على آل طاهر

ومن ذلك أيضاً ما قاله شاعر (وقيل إنه الشاعر المشهور البحتري) عن قتل الأتراك الخليفة المعتز (واسمه أحمد بن محمد) سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م:

لله در عصابة تركية ... ردوا نوائب دهرهم بالسيف

قتلـوا الخليفة أحمـد بـــن محمـد وكسوا جميع النـاس ثوب الخوف
وطغوا فأصبـح ملكنـــا متقسمـاً وإمامنـــا فيــه شبيـه الضيف

٦١ – ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ١٢٠

٦٢ – المصدر السابق، ص ١٣٠ وما بعدها.

٦٣ – المصدر السابق، ص ١٨٧.

٦٤ – المصدر السابق، ص ١٧٦.

٦٥ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٦٧.

٦٦ – ابن الأثير، م، **الكامل في التاريخ**، ٧، ص ١١٩.

٦٧ – المصدر السابق، ص ١٣٤ – ١٣٥.

٦٨ – اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٤٩٥.

٦٩ – المصدر السابق، ص ٤٩٧.

٧٠ – ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ١٣٥.

٧١ – المصدر السابق، ص ١٢٢، ١٧٠، ١٧٣، ٢٠١.

٧٢ – المصدر السابق، ص١٢٢

٧٣ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٦. والمعلومات الأخرى في المتن عن نسبه إنما هي من هذا الموقع إلا إذا أشير إلى خلاف ذلك.

٧٤ – اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٥٠٧.

٧٥ – المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ٢٠٧.

٧٦ – السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، ص ٣٦٣.

٧٧ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٣٠٦.

٧٨ – الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، ١٩٧٧، م ١، ص ٣٤٧.

٧٩ – المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٩٤.

٨٠ – الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، م ٥، ص ٣٧١.

٨١ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥،ص ٣٧١.

٨٢ – المصدر السابق.

٨٣ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ط ٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٥.

٨٤ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٦.

٨٥ – المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٩٥.

٨٦ – المسعودي، **التنبيه والإشراف**، ص ٣٣٥.

٨٧ – الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٦.

٨٨ – المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٨٩ – ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ١٢٦ وما بعدها.

٩٠ – ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج ٧، ص ١٢٧.

٩١ – اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١٠.

٩٢ – مصطفى، شاكر، **التاريخ العربي والمؤرخون**، ص ٢٥٢.

٩٣ – الأصفهاني، أبو الفرج، **مقاتل الطالبيين**، تحقيق السيد أحمد صقر، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ص ٦٧٥ – ٦٧٧.

٩٤ – ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ج ٧، ص ١٢٦.

٩٥ – محمد بن علي طباطبا المعروف بابن الطقطقا، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٢٥٠.

٩٦ – الطوسي، نظام الملك، **سياسة نامه أو سير الملوك**، ط ٢، ترجمة حسين بكار، الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٧، ص ٢٧٨.

٩٧ – الأصفهاني، **مقاتل الطالبيين**، ص ٥٩٧.

٩٨ – ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ٥٥.

٩٩ – المصدر السابق، ص ١٢٦ – ١٢٩، واليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٤٩٧.

١٠٠– الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص. ١٦٥، والأصفهاني، **مقاتل الطالبيين**، ص٦٦٥.

١٠١- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ١٨١.

١٠٢- المصدر السابق، ص ١٦٦.

١٠٣- المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٥٤.

١٠٤- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ١٦٥- ١٦٦.

١٠٥- اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٥٠٦.

١٠٦- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، تحقيق محمد سيد الكيلاني، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج ١، ص ١٥٤.

١٠٧- يروي المسعودي، ج ٤، ص ص ٢٤٢- ٢٤٣، أنه «في سنة ثمان ومئتين أخذ ببغداد رجل يعرف بمحمد بن الحسن بن سهل ابن أخي ذي الرياستين الفضل بن سهل، يلقب بشميلة... فأقر عليه جماعة من المستأمنة من عسكر العلوي، وأصيب له جرائد فيها أسماء رجال قد أخذ عليهم البيعة لرجل من آل أبي طالب، وكانوا قد عزموا على أن يظهروا ببغداد في يوم بعينه، ويقتلوا المعتضد. فأدخلوا إلى المعتضد، فأبى من كان مع محمد بن الحسن أن يقروا، وقالوا أما الرجل الطالبي فإنا لا نعرفه، وقد أخذت علينا البيعة له ولم نره، وهذا كان الواسطة بيننا وبينه، يعنون محمد بن الحسن. فأمر بهم فقتلوا، واستبقى شميلة طمعاً في أن يدله على الطالبي... ثم أراد المعتضد بالله بمحمد بن الحسن بجميع الجهات أن يدله على الطالبي الذي أخذ له العهد على الرجال، فأبى وجرى بينه وبين المعتضد خطب طويل. وكان في مخاطبته للمعتضد أن قال: لو شويتني على النار ما زدتك على ما سمعت مني، ولم أقر على من دعوت الناس إلى طاعته وأقررت بإمامته، فاصنع ما أنت له صانع. فقال له المعتضد: لسنا نعذبك إلا بما ذكرت. فذكر أنه جعل في حديدة طويلة أدخلت من دبره وأخرجت من فمه، وأمسك بأطرافها على نار عظيمة، حتى مات بحضرة المعتضد وهو يسبه ويقول فيه العظائم».

١٠٨- الأصفهاني، **مقاتل الطالبيين**، ص ٦٧٥- ٦٧٧.

١٠٩- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٤٥.

١١٠- المصدر السابق، ص ٣٣٣.

١١١- الشهرستاني، الملل والنحل، م ١، ص ١١٨- ١٢٢.

١١٢- المسعودي، مروج الذهب، ٤، ص ١٩٤- ١٩٥.

١١٣- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٠٨.

١١٤- المسعودي، مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٠٧.

١١٥- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٠٩.

١١٦- المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٤٠٨- ٤١٧.

١١٧- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ١٢١.

١١٨- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م ٧، ص ١١٨.

١١٩- المصدر السابق، ص ١٢٢.

١٢٠- المصدر السابق، ص ١٢١- ١٢٢.

١٢١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٥١.

١٢٢- المصدر نفسه، ص ٢١١.

١٢٣- المصدر نفسه، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

١٢٤- المصدر السابق، ص ٢١٢.

١٢٥- المصدر السابق، ص ٢١٤.

١٢٦- المصدر السابق، ص ٢٠٧.

١٢٧- المصدر السابق، ص ٢٣٧.

١٢٨- عمر، فاروق، الخليج العربي في العصور الإسلامية، ص ٢٤٨.

١٢٩- الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص ٦٧٧.

١٣٠- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٠٦. والمعلومات الأخرى عن مقامه في البحرين هي من هذه الصفحة والصفحة ٢٠٧.

١٣١- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، م ١، ص ٣٤٦- ٣٤٨.

١٣٢- المسري، حسين علي، «الخليج العربي في التاريخ الإسلامي»، في: مكانة الخليج

العربي في التاريخ الإسلامي، العين: جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٨، ص ١١٥- ١١٦.

١٣٣- عن النسب التميمي لبني دارم انظر: أحمد بن محمد بن عبد ربه، **العقد الفريد**، تحقيق أحمد أمين وآخرين، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣، م ٣، ص ٣٤٩.

١٣٤- عن نسب بني حنظلة انظر: المصدر السابق، ص ٣٤٨.

١٣٥- ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ٢٠٧.

١٣٦- الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، م ٣، ص ٤٠.

١٣٧- ابن عبد ربه، **العقد الفريد**، م ٣، ص ٣٤٨.

١٣٨- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٧. والمعلومات الأخرى الواردة في المتن عن مقامه في البصرة ثم مصيره إلى بغداد إنما هي من هذا الموقع.

١٣٩- اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٥٠٢.

١٤٠- كي لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، ط. ٢، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥، ص. ٤٢ وما بعدها.

١٤١- الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، م ٥، ص ٣١٥- ٣٢٤.

١٤٢- انظر عن البطائح: لسترانج، **بلدان الخلافة الشرقية**، ص ٤٣؛ ياقوت، **معجم البلدان**، م ١، ص ٤٥١٠٤٥٢؛ أبو الحسن البلاذري، **فتوح البلدان**، بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٨٣، ص ٢٨٦- ٢٨٨.

١٤٣- أبو القاسم، ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض**، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩، ص ٢١٢.

١٤٤- انظر حول طبيعة التربة وتأثيرات أنظمة الري والفيضانات في المنطقة:
David Waines, "The Third Century Internal Crisis of the Abbasid", in: Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol. XX, Part III (October 1977), pp 280- 290.

١٤٥- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٨- ٢٠٩، وقد صحفت في كامل ابن

الأثير، م ٧، ص. ٢٠٨ بالسورجيين.

١٤٦- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٨.

١٤٧- المصدر السابق.

١٤٨- في تجارب سابقة حدث أن البصرة شهدت في عهد المنصور (سنة ١٤١هـ/ ٧٥٨م) تمرداً قام به السودان وكان سبب التمرد أنهم «عبيد أضر بهم الجوع والضر»، البلاذري، **أنساب الأشراف**: القسم الثالث ـ العباس بن عبد المطلب وولده، تحقيق عبدالعزيز الدوري، بيروت: النشرات الإسلامية، ١٩٨٧، ص ٢٥٨. كذلك نقرأ في أخبار الاضطرابات التي شهدتها المدينة المنورة عن القضاء على ثورة الطالبي محمد بن عبد الله (النفس الزكية) على الخليفة المنصور سنة ١٤٥هـ/ ٧٦٢م أن العبيد السود شاركوا فيها بفاعلية، بل كانوا هم من ابتدأوها احتجاجاً على تصرفات الوالي القاسية تجاه أهل المدينة؛ راجع ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٥، ص ص ٢٥٦- ٢٥٧.

١٤٩- M. A. Shaban, Islamic History: A New Interpretation AD 750-1055/ AH-132-448 Cambridge: Cambridge University (ress, 1978), p. 101.

١٥٠- شهدت منطقة جنوب العراق خاصة نشوء حيازات زراعية ضخمة على شكل إقطاعات، فنحن نعلم من مصادرنا أن إحدى هذه الحيازات في منطقة البصرة بلغت ٤٠٠٠ جريب، ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٥، ص ٧٤، بينما كان بعضها يبلغ ٨٠٠٠ جريب؛ ياقوت، **معجم البلدان**، م ١، ص ٤٣٥؛ كما بلغت مساحة إحداها ١٨٠٠٠ جريب؛ البلاذري، **أنساب الأشراف**، ص ٢٤٤. وكان الجريب يعادل ٢,٤ دونم؛ أي أن مساحات هذه الإقطاعات التي اتخذت أمثلة كانت على التوالي ٩٦٠٠ دونم، و١٩٢٠٠ دونم، و٤٣٢٠٠ دونم.

١٥١- راجع الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٨.

١٥٢- المصدر السابق، ص ٢١٠.

١٥٣- المصدر السابق، ص ٢٦٢- ٢٦٣؛ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص. ٢٩٣.

١٥٤- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٤٣، ٣٠٤؛ وابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص. ٣٦٥.

١٥٥- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م. ٥، ص ٢٤٣.

١٥٦- المصدر السابق، ص ٢٤٣، ٣٠٠، ٣٠٣.

١٥٧- المصدر السابق، ص ٣٠٣.

١٥٨- المصدر السابق، ص ٢١٢.

١٥٩- Shaban, op. cit, p. 102

١٦٠- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢١١.

١٦١- المصدر السابق، ص ٢٠٨- ٢٠٩.

١٦٢- المصدر السابق، ص ٢٠٨.

١٦٣- لمراجعة هذه الأسماء انظر: المصدر السابق، ص ٢٠٧، ٢١٨، ٢١٣، ٢٤٢، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٢٢، ٣٢٨.

١٦٤- المصدر السابق، ص٢٤٣، ٢٤٤.

١٦٥- انظر وصفاً لها في: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص ٢١٠- ٢١٤.

١٦٦- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٥٤.

١٦٧- عن هذه الحركة راجع: الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٥- ٦؛ اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**، م ٢، ص ٤٧٢؛ البلاذري، **أنساب الأشراف**، ص ٣٦٤.

١٦٨- سخنيني، عصام، «**الانتشار العربي في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية: البدايات وخصائص التطور**»، في **مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي**، المصدر المذكور، ص ٨٥- ٨٦، ٩٦- ٩٧.

١٦٩- الجاحظ، «**كتاب الأوطان والبلدان**»، في: رسائل الجاحظ، المصدر المذكور، ج ٤، ص١٤٤.

١٧٠- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، م ٥، ص ٢٠٨.

١٧١- المسعودي، **مروج الذهب**، ج ٤، ص ١٩٤، وقد صحفت مدينة المفتح فوردت مدينة الفتح.

١٧٢- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، م ٥، ص ١٦٢.

١٧٣- ابن حوقل، صورة الأرض، ص ٢١٤.

١٧٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٠٨.

١٧٥- المصدر السابق، ص ٢١٠- ٢١١.

١٧٦- انظر المدن والقرى التي سيطر عليها علي بن محمد في هذه الفترة أو دانت له بالولاء في: الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٠٩- ٢١٩. ولتحديد مواقعها الجغرافية يرجع إلى: لسترانج، بلدان الخلافة الشرقية، الفصول الخاصة بالعراق وخوزستان.

١٧٧- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢١٤.

١٧٨- انظر المصدر السابق، ص ٢١٤- ٢١٦. أما الأنهار في هذه المنطقة فهي تسعة: نهر المرأة، نهر الدير، بثق شيرين، نهر معقل، نهر الأبلة، نهر اليهودي، نهر أبي الخصيب، نهر الأمير، نهر القندل. انظر في ذلك حاشية المترجم على: لسترانج، ص ٦٩.

١٧٩- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٢٠.

١٨٠- انظر التفاصيل في: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م ٧، ص ٢٠١- ٢٠٥.

١٨١- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٢٠.

١٨٢- المصدر السابق، ص ٢٣٦.

١٨٣- المصدر السابق، ص ٢٣٧.

١٨٤- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

١٨٥- المصدر السابق، ص ٢٣٨.

١٨٦- عن سقوط البصرة وجميع المعلومات المتعلقة بذلك والواردة في المتن، انظر المصدر السابق، ص ٢٤٣- ٢٤٥.

١٨٧- اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، م ٢، ص ٥٠٦.

١٨٨- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٤٥، ٢٤٦.

١٨٩- المصدر السابق، ص ٢٤٧. كذلك انظر عن أعمال أبي أحمد في البصرة ونتائجها والواردة في المتن: المصدر السابق، ص ٢٤٧- ٢٥٣.

١٩٠- المصدر السابق، ص ٢٥٠.

١٩١- المصدر السابق، ص ٢٥٣.

١٩٢- عن العمليات انظر: المصدر السابق، ص ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٧٨.

١٩٣- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م ٧، ص ٢٩١- ٢٩٢.

١٩٤- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٦٥- ٢٦٦.

١٩٥- المصدر السابق، ص ٢٦٧.

١٩٦- المصدر السابق، ص ٢٦١. والمعلومات في المتن عن سير العمليات في هذه المنطقة وصولاً إلى النعمانية هي من هذا المصدر، ص ٢٦٢- ٢٦٤، ٢٦٨- ٢٧٢، ٢٧٤.

١٩٧- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م ٧، ص ٢٩٢.

١٩٨- ابن الطقطقا، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ص ٢٥٠.

١٩٩- السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٦٣.

٢٠٠- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٨٠.

٢٠١- المسعودي، مروج الذهب، ج ٤، ص ٢٠٧.

٢٠٢- الطبري، تاريخ الأمم والملوك، م ٥، ص ٢٨٩.

٢٠٣- المصدر السابق، ص ٢٨٩- ٢٩٠.

٢٠٤- المصدر السابق، ص ٢٩٤.

٢٠٥- المصدر السابق، ص ٢٩٢.

٢٠٦- انظر تفصيلات عن ذلك في المصدر السابق، ص ٣٠٤.

٢٠٧- المصدر السابق، ص ٣٠٤- ٣٠٥.

٢٠٨- المصدر السابق، ص ٣١٧.

٢٠٩- المصدر السابق، ص ٣٠٥.

٢١٠- المصدر السابق، ص ٢٩٠.

٢١١- المصدر السابق، ص ٢٩١.

٢١٢- المصدر السابق، ص ٢٩٥.

٢١٣- المصدر السابق، ص ٢٩٢.

٢١٤- المصدر السابق، ص ٢٩١.

٢١٥- المصدر السابق، ص ٢٩١.

٢١٦- المصدر السابق، ص ٢٩٧.

٢١٧- المصدر السابق، ص ٣١٣.

٢١٨- المصدر السابق، ص ٣٢٢- ٣٢٤. وفي هذه الصفحات معلومات مهمة عن دور المستأمنة في الحرب إلى جانب الموفق وهي ما أشير إليها في المتن.

٢١٩- المصدر السابق، ص ٢٩٤.

٢٢٠- المصدر السابق، ص ٣٢٨.

٢٢١- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٢٢٢- المصدر السابق، ص ٣٢٤.

٢٢٣- حاول الموفق أن يبسط سيادة المركز على أحمد بن طولون الذي كان قد استقل بالحكم في مصر، ودخل منذ سنة ٢٦٣هـ /٨٧٧م في صراع مع أبي أحمد، وتمكن في السنة التالية من أن يوسع من ملكه إلى بلاد الشام (دمشق وحماة وحلب وأنطاكية)؛ ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ٣٠٥؛ وقد عجز الموفق عن التصدي مباشرة لهذا المتمرد على سلطته، وأيضاً على شرعيته، غير أنه استطاع أن يزعزع من موقفه في سنة ٢٦٩هـ/ ٨٨٢م مستغلاً تمرد لؤلؤ، غلام ابن طولون، وكانت بيده حمص وقنسرين وحلب والجزيرة، إذ جرت مكاتبات بين الرجلين، اشترط فيها لؤلؤ شروطاً لم تذكرها مصادرنا، استجاب لها أبو أحمد فسار إليه لؤلؤ وشاركه في محاربة الزنج، مسلماً بذلك بشرعية ولي العهد القوي في مناطق سيطرته؛ انظر: ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، م ٧، ص ٣١٦.

٢٢٤- الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**، ص ٣٢٦.

٢٢٥- المصدر السابق، ص ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٤.

٢٢٦- المصدر السابق، ص ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

- ابن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، ط ٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٥.
- ابن الأثير، عز الدين، **الكامل في التاريخ**، بيروت، دار صادر، ١٩٧٩.
- الأصفهاني، أبو الفرج:

  كتاب الأغاني، بيروت، مؤسسة عز الدين، د.ت.

  مقاتل الطالبيين، تحقيق السيد أحمد صقر، بيروت، دار المعرفة، د.ت.
- البلاذري، أبو الحسن:

  أنساب الأشراف: القسم الثالث ـ العباس بن عبد المطلب وولده، تحقيق عبدالعزيز الدوري، بيروت، النشرات الإسلامية، ١٩٧٨.

  فتوح البلدان. بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٨٣.
- الجاحظ، عمرو بن بحر، **رسائل الجاحظ**. تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٦٤-١٩٧٩.
- الحموي، ياقوت، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، ١٩٧٧.
- الحميري، محمد بن عبد المنعم، **كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٥.
- ابن حوقل، أبو القاسم، **كتاب صورة الأرض**، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩.
- ابن الرومي، **ديوانه**، شرح وتعليق عبد الأمير علي مهنا، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩١.
- السيوطي، جلال الدين، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ن، د. ت.

- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، تحقيق محمد سيد الكيلاني، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- الطبري، محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٨٥.
- ابن الطقطقا، محمد بن علي طباطبا، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٠.
- الطوسي، نظام الملك، **سياست نامه أو سير الملوك**، ط ٢، ترجمة حسين بكار، الدوحة، دار الثقافة، ١٩٨٧.
- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، تحقيق أحمد أمين وآخرين، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٣.
- قدامة بن جعفر، **الخراج وصناعة الكتابة**، تحقيق محمد حسين الزبيدي، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين:

التنبيه والإشراف، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ١٩٨١.

مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٣.
- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

ثانياً - المراجع:

- بيلياييف، ي. أ.، **العرب والإسلام والخلافة العربية**، ترجمة أنيس فريحة، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣.
- الخضري، محمد، **محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية**: الدولة العباسية، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.

- دلو، برهان الدين، مساهمة في إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥.
- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط ٤، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط ٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩.
- سعد، فهمي عبد الرزاق، العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع الهجريين، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- عمارة، محمد، ثورة الزنج، بيروت، دار الوحدة، د. ت.
- سخنيني، عصام:

«الانتشار العربي في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية: البدايات وخصائص التطور»، في: مكانة الخليج الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٨.

العباسيون في سنوات التأسيس: تفسير جديد للثورة والشرعية ونظام الحكم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

«المتوكل العباسي: نموذج دراسي لاستخدام الدين لتحقيق أغراض سياسية»، في: مجلة البصائر، المجلد السادس، العدد الأول (آذار ٢٠٠٢).

- عمر، فاروق، الخليج العربي في العصور الإسلامية، دبي: دار القلم، ١٩٨٣.
- لسترانج، كي، بلدان الخلافة الشرقية، ط ٢، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.
- المسري، حسين علي، «الخليج العربي في التاريخ الإسلامي»، في: مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٨.
- مصطفى، شاكر:

التاريخ العربي والمؤرخون: دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله، ط ٢،

بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٩.

دولة بني العباس، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

- Hodgson, Marshal G.S. **The Venture of Islam**. Chicago: University of Chicago Press, 1974.

- Noldeke, Th. **Sketches from Eastern History**. Trans. J.S. Black; Edinburgh, 1892.

- Shaban, M.A. **Islamic History: A New Interpretation AD 750-1055 (AH 132-448)**. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

- Waines, David "The Third Century Internal Crisis of the Abbasids" in: **Journal of the Economic and Social History of the Orient**. pag numless missing 20.3 (1997).

framework in studying conflicts occurring in plural societies, and has endeavored to apply it to this event. In many respects, this framework seems to be the most convenient one to understand the developments which took place in southern Iraq and resulted in the revolution under discussion.

The Zanj Revolution

255-270 AH/ 869-883 AD

A New Perspective

Abstract

The present work deals with what has becone known in modern historiography as The Zanj Revolution which took place in southern Iraq in the 3rd Hijri century / 9th century A. D. and Iasted about fourteen years. This political, social and military movement challenged many of the norms and values of the then Abbasid society and regime, which led to its condemnation not only politically, but ethically and ideologically. Our ancient sources, especially those contemporary to the event, never fell short of presenting the revolution, its leader, high echelon and ranks, in terms derived mainly from the values and norms which the revolution had challenged, and which were universally dominant in the high culture of which these sources werea part. In such a case, the modern historian needs to exert a unique effort to find out the truth about this event which has been hidden under a thick strata of political, ideological and ethical accusations carried out abundantly by our ancient sources. The present author tries to dig deep into these strata to reconstruct the picture of this major event in the Islamic history free from many of the ideological coloring which the ancient sources attached to it. By rejecting many of the modern interpretations which, however, could not escape viewing the revolution from ideological perspectives, the author in order to understand this revolution, has appealed to the well-known "centerperiphery"

The Author:

Dr . Issam Muhammad Sakhnini

- Ph.D. in Arabic and Islamic Studies, University of Exeter (UK), 1991.
- Doctorate of Modern Arab History, Saint Joseph University (Beirut), 1981.
- Participant Professor, Department of History, Faculty of Arts, University of Petra, Amman.

Publications:

- Books :

- **Palestine – The State: The Roots in the Palestinian History**. Palestine Research Centre, 1985.
- **Kingdom of Hormuz 1300- 1622.** Dubai: Culture and Sciences Forum, 1997.
- **The Abbasids in their Formative Years: A New Interpretation of the Revolution, Legitimacy and Regime**. Beirut: The Arab Institution for Studies and Publishing, 1998.
-**The Covenant of Aelia and the Terms of Omar: An Example for the Rectification of Islamic History**. Amman: Dar al-Manahij, 2001.
- **Palestine and the Palestinians: the Process of Forming the Name, the Homeland, the People and the Identity**. Beirut: The Arab Institution for Studies and Publishing, 2003.
- **Tugtekin – Atabeg of Damascus 488-522 AH/ 1095-1128 AD: A Page from the Conflict with the Crusaders.** Publications of the Deanship of Scientific Research at the University of Petra (Amman), 2003.
- **The Israiliyat: Mythical Components in the Arabic Historiography**. Beirut: The Arab Institution for Studies and Publishing, 2004.
- **The Orientalists and the Terms of Islamic History**. Amman: Dar Jarir for Printing and Publishing, 2006.

MONOGRAPH 259

The Zanj Revolution 255-270 A.H / 869-883 A.D A New Perspective

Dr. Issam Sakhnini,
Department of History – Faculty of Arts
University of Petra - Kingdom of Jordan